المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة

قسم الدّراسات الإقليمية

سياســـة ألمانيا اتّجـــاه قضيّة اللّاجئين

دراسة حالة اللّاجئين السّوريين 2011_2016

مذكّرة تخرّج ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيّة

تخصّص: الفضاء الإقليمي والسياسات الدّولية للجزائر

إعداد الطّالب:

بولقمة صالح

إشراف الأستاذة:

فرّاني حياة

السّنة الجامعيّة: 2016-2017

بسم الله الرّحمن الرّحيم

قال الله عزّ وجلّ:

«وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثمّ أبلغه مأمنه ذلك بأنّهم قوم لا يعلمون»

سورة العنكبوت الآية 06.

شكر وعرفان

بعد حمد الله عزّ وجلّ على فضله وامتنانه وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع

يطيب لي أن أتقدّم بأسمى عبارات الشّكر والعرفان والتّقدير إلى الأستاذة

«**فرّاني حياة**» على قبولها الإشراف على هذا العمل،

كلّ الشّكر إلى كلّ أسرة المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السّيّاسيّة،

شكرا لكلّ من قدّم لي الدّعم من قريب أو من بعيد خلال مسار إنجاز هذا العمل

صالح بولقمة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

روح والدي رحمه الله وإلى الوالدة الكريمة التي لم تبخل عليّ بالدعم المادّي والمعنوي...

كلّ العائلة الكريمة فردا فردا...

كل أصدقائي وزملائي كلّ باسمه....

زملاء الدّفعة السّابعة للمدرسة كلّ باسمه...

كل من يسكنون قلبي ولم تكتبهم حروفي...

صالح بولقمة

ملخّص الدّراسة:

تتناول هذه الدّراسة مسألة اللّاجئين السوريين من خلال محاولة فهم سياسات ألمانيا بخصوصها حيث تنطلق من محاولة تقديم إطار مفاهيمي وقانوني بخصوص ظاهرة اللّجوء واللّاجئين، وذلك بهدف تحديد مختلف المفاهيم المرتبطة بالدّراسة وتبسيطها من جهة ومعرفة مختلف القوانين والتّشريعات الدّولية بهذا الخصوص والتي تحدّد طبيعة وضع اللاجئ والحقوق التي يتمتّع بها لدى الدّولة المضيفة وكذا الواجبات التي تترتّب عن إقامته بها.

تعالج الدّراسة من جهة أخرى الأزمة السوريّة من خلال معرفة جذورها والأطراف الفاعلة فيها سواءا الدّاخلية أو الإقليمية والدّولية، وذلك بمعرفة مختلف مواقفها وتوجّهاتها في إطار الأزمة القائمة منذ سنة 2011، ليتمّ الإنتقال إلى مخرجات الأزمة السورية وتداعياتها على الصّعيد الإقليمي والدّولي و بصفة أكبر على الوضع الدّاخلي من خلال بروز ظاهرة اللاجئين كنتيجة للدّمار الذي أصاب البنى التحتية في سوريا بسبب الحرب بين مختلف الأطراف، فاللّجوء نحو دوّل الجوار السوري أو نحو دوّل أخرى في إفريقيا وأوروبا كان من بين أهمّ نتائج هذا الصّراع على الصّعيد الإنساني على اعتبار موجة لجوء السوريين هي الأكبر في القرن الواحد والعشرين.

انطلاقا من موجات اللجوء الكبيرة للسوريين نحو أوروبا فقد بدأت موجات من معارضة استقبالهم تبرز في العديد من الدّول الأوروبيّة، وعلى عكس العديد منهم قامت ألمانيا باستقبالهم بأعداد كبيرة وتبنّت سياسات داعمة لاستقبالهم والتكفّل بحاجياتهم والأكثر من ذلك العمل على إدماجهم في المجتمع الألماني، وقد لاقت هذه السياسات معارضة داخلية كبيرة وحتى خارجية في إطار الإتحاد الأوروبي، وهو ما وضع ألمانيا أمام العديد من التّحدّيات ذات الطبيعة الأمنيّة والمجتمعيّة كانتشار التطرّف ضد الأجانب والإسلاموفوبيا نظرا للأعداد الكبيرة للاجئين وصعوبة التكفّل بهم وتخصيص موارد مالية كبيرة لذلك.

الكلمات المفتاحيّة: الأزمة السورية، الوضع الإنساني، اللاّجئون السوريون، السياسات الألمانيّة، التحدّيات، التطرّف ،الإسلاموفوبيا .

Abstract:

This study deals with the issue of Syrian refugees through trying to demystify Germany's policies, beginning with an attempt to provide conceptual and legal frameworks relating to the phenomenon of asylum and refugees. To that end, the study identifies and simplifies the various concepts related to the study on the one hand and unravels the various international laws and regulations that determine the position of the refugee within the host state as well as the duties resulting from his residence there.

On the other hand, the study treats the Syrian crisis by knowing its roots and the internal, regional or internationalactors who have been active in it in through exposing its various positions and orientations concerning the context of the crisis since 2011. The study moves to the outputs of the Syrian crisis and its repercussions on the regional and international levels and even more on the internal situation through the emergence of the phenomenon of refugees as a result of the devastation of the infrastructure in Syria because of the war between the various parties. Recourse towards neighboring Syria or other countries in Africa and Europe are among the most important outcomes of this conflict on the humanitarian level considering the wave of Syrian asylum seekers is the largest in the twenty-first century.

Because of the waves of the large recourse of the Syrians towards Europe, the waves of opposition of their reception had begun to emerge in many European countries. Unlike many of these countries Germany has received them in large numbers and has adopted supportive policies to meet them and to ensure their needs and most of that work on integrating them in the German society. These policies have actually witnessed large internal and external oppositions even in the framework of the European Union. This fact alone has put Germany in front of many of the same challenges of security and societal natures such as the spread of extremism against foreigners and Islamophobia due to the large numbers of refugees and the difficulty of caring for and allocating them substantial financial resources.

Key words: Syrian crisis, humanitarian state, Syrian refugees, German politics, challenges, extremism, Islamophobia.

مقدّمة

مقدّمة

مقدّمة

تعتبر منطقة الشّرق الأوسط من بين أهمّ المواقع الجيواستراتيجية في العالم، والتي لطالما كانت موطنا للكثير من النّزاعات والصّراعات الدّولية من جهة، ومنطقة نفوذ وتنافس دولي بين العديد من القوى الدّولية والإقليمية من جهة أخرى، ولا شكّ أنّ ما سمّي بـ "الحراك السياسي العربي" كانت له تجليات وانعكاسات على هذه المنطقة، حيث مثّلت سنة 2011 بداية لأزمة سياسية واجتماعية داخل سوريا، والتي كانت لها العديد من التّداعيات على الدّاخل السوري من جهة والتي تمثّلت أساسا في تدهور الوضع الإنساني والخسائر الفادحة في الأرواح في صفوف المدنيين بسبب الإقتتال بين جماعات المعارضة السورية المسلّحة والنّظام السياسي الحاكم مع بروز جماعات إرهابيّة متشدّدة على الساحة السورية متمثّلة فيما يسمى " تنظيم الدّولة الإسلاميّة"، كما كان هناك أثر واضح على مستوى تدمير البنية التّحتية والقاعديّة في سوريا، ومن جهة أخرى كانت هناك العديد من التداعيات الإقليمية والتي نتجت عن انخراط الأطراف الإقليمية والدّولية في هذا النّزاع، حيث دعمت بعض الدّول النّظام السوري مثل روسيا و إيران، في حين عارضت بعض الدّول الأخرى النّظام وعملت على إسقاطه مثل الولايات المتّحدة الأمريكية و تركيا والسعودية وقطر وغيرها من الدّول.

أفرزت الأزمة داخل سوريا العديد من التّداعيات ولعلّ من بين أهمّها ما تعلّق بالجانب الإنساني حيث برزت "ظاهرة اللّجوء" نحو دوّل أخرى بسبب تردّي الأوضاع الأمنيّة والإقتصاديّة والإجتماعية في الدّاخل السّوري، وقد كان لجوء المواطنين السوريين نحو دوّل الجوار السوري بالأساس مثل تركيا، الأردن، لبنان والعراق، ومن جهة أخرى صارت بعض الدّول مثل تركيا مناطقا لعبور اللاجئين نحو العديد من الدّول الأوروبّية مثل ألمانيا، بلغاريا، فرنسا، بريطانيا، بلجيكا وغيرها من الدّول، في حين تمّ اتّخاذ إجراءات بعدم السّماح لهم بدخول بعض الدّول الأوروبية الأخرى وتمّ طردهم منها مثل التشيك، صربيا، هولندا وغيرها من الدّول.

تعدّ ألمانيا الدّولة الوحيدة في أوروبا التي استقطبت ورحّبت باللاجئين السوريين كما عملت على إيجاد حلول للمشاكل التي يعانونها، وذلك بالعمل على إعادة إدماجهم داخل المجتمع الألماني مع توفير جميع الإمكانيات من أجل الإستفادة من الرّعاية الصّحية والتّعليم والعمل وغيرها من مقوّمات الإستقرار.

مقدّمة

تعدّدت أسباب استقبال ألمانيا للاجئين السوريين بأعداد كبيرة مقارنة بدول أوروبّية أخرى بين ما هيّ إنسانيّة من جهة، و أسباب متعلّقة بالعامل الإقتصادي ممثلا في نقص اليد العاملة خاصّة في الأشغال اليدوية وأسباب متعلّقة بعوامل سكّانية متمثّلة في شيخوخة المجتمع الألماني ونقص المواليد والحاجة إلى تشبيبه بما يمكّنه من المحافظة على مكانة ألمانيا الإقتصاديّة في العالم.

تعرّضت ألمانيا للكثير من الإنتقادات سواء في الدّاخل أو في إطار الإتّحاد الأوروبي وذلك بسبب السّياسات التي اتخذتها في التعامل مع اللاجئين السوريين، لكن رغم كلّ ذلك استمرّت المستشارة الألمانيّة " أنجيلا ميركل" في الدّفاع عن موقفها حول ضرورة استقطاب اللاجئين والعمل على ذمجهم رغم كلّ المعيقات الدّاخلية وكذا الخارجية التي اعترضت ذلك.

1) أهميّة الدّراسة:

1-1 الأهمية العلمية:

لا شكّ أنّ أي دراسة في حقل العلوم السياسية تستهدف إضافة كمّ معرفي للحقل المراد دراسته وذلك من خلال ما تقدّمه من قيمة مضافة، و من خلال دراستنا لهذا الموضوع فإننا نهدف أساسا إلى تقديم ما يلي:

- استكمال دراسات ومحاولات سابقة في هذا الحقل المعرفي.
- تزويد مكتبة العلوم السياسية بمراجع إضافية حول موضوع الأزمة السورية.
- تقديم محاولة لفهم الأزمة السورية وطبيعة انعكاساتها الدّاخلية والإقليمية والدّولية.
- بيان طبيعة التّعامل الألماني مع ظاهرة "اللاجئين السوريين" من جهة ومبرّراته وأهدافه من جهة أخرى.

1-2 الأهمية العمليّة:

- تقديم تحليلات وأفكار جديدة حول موضوع اللاجئين السوريين ولذلك لخدمة أهداف بحثية لباحثين آخرين في هذا المجال.
- التّعريف بهذا الموضوع المعقّد والذي هو في طور التّطوّر والذي ستكون له تطوّرات مستقبلية أخرى.
- إمكانيّة الإستفادة من هذا البحث من أجل إعداد بحوث ومواضيع أخرى ذات صلة مستقبلا.

2) أسباب اختيار الموضوع:

2-1الأسباب الموضوعية:

هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء اختيار هذا الموضوع والتي تتعلّق أساسا بطبيعته ويمكن إجمالها فيما يلي:

- أهميّة موضوع الأزمة السورية نظرا للتّطورات السريعة والإنعكاسات الكبيرة لهذه الأزمة على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي.
- التّعقيد والتّشابك الذي يتميّز به هذا الموضوع وضرورة إيجاد بحوث ودراسات تمكّن من فهمه ووضع تحليلات بشأنه.
- إنعكاسات ظاهرة اللّاجئين على ألمانيا والدّول الأوروبية الأخرى تقتضي ضرورة البحث في هذا الموضوع من أجل معرفة تداعياته ومختلف سياسات ومواقف الأطراف المعنية منه.
- الجدل الكبير الذي أثير بشأن السياسة الألمانية اتجاه اللاجئين السوريين.

2-2الأسباب الذاتية:

- الإهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالجوانب الإنسانية.
- الإهتمام بالمواضيع التي تخصّ الدّول العربية على اعتبار انتمائي للأمّة العربية.
- محاولة فهم أسباب استقبال ألمانيا للّاجئين السوريين في حين أنّه تمّ رفضهم من طرف العديد من الدّول وحتى العربية منها.
- الرّغبة الشّخصية في معرفة قوانين اللجوء و طبيعة النّظام السياسي الألماني.
- ـ الرّغبة في تقديم إضافة بسيطة لهذا الحقل المعرفي الذّي يشهد اهتماما من طرف الباحثين والخبراء منذ بداية الأزمة في سوريا

3) الدراسات السابقة:

إنّ دراسة أي موضوع في حقل ما من حقول العلوم الإنسانية تنطلق من الإطّلاع على دراسات سابقة ضمن هذا الحقل المعرفي، وقد تمّ الإعتماد على دراسات سابقة لموضوعنا هذا من أجل بلورة طبيعة العمل وطريقة معالجته، وتتمثّل هذه الدّراسات فيما يلي:

1- **مقالة** للكاتب **غياث بلال** بعنوان " السياسة الألمانية وأزمة اللاجئين" منشورة من طرف "مركز العالم للدراسات الإستراتيجية"، حيث تناول فيها دوافع ألمانيا لاستقبال اللاجئين السوريين من جهة وكذا عدم وجود قدرات مالية كافية لتلبية مطالب كلّ اللاجئين السوريين خصوصا مع وجود طلبات لجوء كثيرة رأى الباحث بأنّها تفوق قدرة ألمانيا، كما عالج الباحث نقطة مهمّة في الدّراسة وهي المواقف التي اتخذتها بعض الدّول الأوروبية بشأن اللاجئين السوريين حيث عارضت استقبالهم واتّهمت ألمانيا باستغلالهم لأغراض خاصّة تتمثل أساسا توظيفهم في بعض القطاعات التي تفتقد لليد العاملة من جهة وكذا مواجهة العجز الديمغرافي الذي تعاني منه ألمانيا.

2- دراسة للكاتبة **راجية الذيب** بعنوان " ألمانيا حلم اللاجئ السوري" منشورة من طرف " مركز الأهرام للدّراسات"، حيث تناولت فيها أسباب لجوء السوريين إلى ألمانيا، وكيفية عملها على تأطيرهم وإدماجهم من خلال العديد من الإجراءات المتّخذة والتي كان من ضمنها إيقاف العمل باتفاقيّة "دبلن" بخصوص البصمة.

3_ دراسة تحليلية لـ **Victoria Rieting** منشورة من طرف المعهد الأمريكي للدّراسات الألمانية المعاصرة(AICGS) بعنوان: أثر اللاجئين على سوق العمل، نعمة أم نقمة؟، والذي تناولت فيه الباحثة المختصّة في شؤون الهجرة والإندماج ، حيث تدرس أسباب استقبال ألمانيا للكمّ الهائل من اللاجئين وتأثير تلك السياسة على سوق العمل والإقتصاد من جهة، وكيفية توظيف والإستفادة من اللاجئين السوريين في ألمانيا من جهة أخرى من خلال العمل على إدماجهم.

4) إشكالية الدّراسة:

اتخذت ألمانيا سياسة مغايرة للعديد من السياسات التي اتّخذتها بعض الدّول الأوروبية بخصوص استقبال اللّاجئين السوريين وإدماجهم في المجتمعات المحليّة الأوروبية، فقد تمّ استقبال عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين كما عملت الحكومة الألمانيّة على توفير الرعاية الصحية والتعليم والإيواء ومختلف الخدمات الأخرى، وبناءا على ما سبق فإننا نطرح التساؤل التالي:

ما هي محدّدات الموقف الألماني من اللاجئين السوريين؟ وكيف انعكست السياسة الألمانية إتجاه اللاجئين السوريين على الوضع الداخلي وضمن الإتحاد الأوروبي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي أسباب استقبال ألمانيا للاجئين السوريين ؟
- كيف تعاملت ألمانيا مع مواقف بعض الدّول الرافضة لاستقبال اللاجئين السوريين في إطار الإتحاد الأوروبي؟
- ما مدى نجاعة السياسات الألمانية بخصوص إدماج اللاجئين السوريين ؟

الفرضية الرئيسية:

استقطاب ألمانيا للاجئين السوريين كان وفق مبررات اقتصاديّة أساسها الحاجة لليد العاملة ، و سياساتها الدّاعمة للاجئين السوريين في أراضيها خلقت مواقف داخلية معارضة لها وأخرى في إطار الإتحاد الأوروبي.

الفرضيات الفرعية:

- استقبلت ألمانيا اللاجئين السوريين لدواعي انسانية وأخرى خاضعة لاعتبارات المصلحة الدّاخلية.
- ضغطت ألمانيا على الدّول الرافضة لعبور اللاجئين نحو أراضيها وحاولت فرض نظام الحصص لاقتسام أعباء التكفل بهم.

- قطعت ألمانيا أشواطا كبيرة في التكفّل باللّاجئين السّوريين على الرّغم من وجود العديد من العوائق العملية التي تعترض تحقيق ذلك.

5) حدود الدّراسة:

5-1المجال المكاني:

يشمل المجال المكاني للدّراسة جزئين، الأول منهما يتمثّل في سوريا وذلك من خلال دراسة أسباب وأبعاد الأزمة السورية ومختلف تداعياتها الدّاخليّة، كما يمكن إضافة دوّل الجوار السوري لهذا المجال المكاني على اعتبار تأثرها وانعكاس ما يجري في الدّاخل السوري عليها، أمّا الجزء أو المجال الثاني فيتمثّل في ألمانيا وذلك من خلال دراسة انعكاسات ظاهرة لجوء السوريين على الوضع الدّاخلي في ألمانيا.

5_2 المجال الزّماني:

يمتدّ المجال الزّماني للدّراسة من بداية الأزمة في سوريا منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2016، وتوقّفنا عند هذا التّاريخ وفق مبررات موضوعيّة وليس نظرا لانتهاء الأزمة والتي مازالت لم تعرف طريقها إلى الحلّ أو الإنفراج، كما أنّ السياسة الألمانيّة لم تتضح كلّ معالمها بعد بخصوص قضية اللاجئين.

6) صعوبات الدّراسة:

هناك العديد من الصّعوبات والمعيقات التي اعترضتنا في إطار إعدادنا لهذا البحث والتي ترتبط بطبيعة الموضوع من جهة وصعوبات أخرى عمليّة وعموما يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم توفّر المراجع الكافية بخصوص الموضوع خاصة في الفصل الخاص بسياسة ألمانيا اتجاه اللاجئين السوريين ،لكونه موضوعا جديدا وعدم وجود دراسات كثيرة بخصوصه بعد.
- ضيق الوقت المخصّص لإعداد المذكّرة خاصّة بعد تغيير موضوع البحث من طرف اللجنة العلمية وما استغرقه من وقت إضافي.
- عدم وجود بحوث ومذكّرات سابقة متخصّصة في هذا الموضوع وإن وجدت فإنّها تعالجه سطحيا.

7) الإطار المنهجي:

يعتبر "المنهج" إحدى أهمّ الأدوات التي ترشد الباحث وتساعده على الوصول إلى أهداف بحثه، وقد اقتضت طبيعة هذه الدّراسة استخدام العديد من المناهج والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

منهج دراسة الحالة: وقد تجسّد استخدام هذا المنهج من خلال التركيز على الأزمة السورية كحالة من حالات النّزاع الموجودة في العالم من جهة، دراسة انعكاسات ظاهرة لجوء السوريين على ألمانيا وطريقة تعاملها معهم كحالة منفردة من حالات التعامل مع اللاجئين السوريين.

المنهج الوصفي: وقد تمّ استخدام هذا المنهج لوصف ظاهرة النّزاع في سوريا من جهة وكذا وصف طبيعة انعكاس ظاهرة "اللاجئين السوريين" على الوضع الداخلي في ألمانيا من جهة أخرى.

المنهج الإحصائي: وقد تمّ استخدام هذا المنهج من خلال تقديم إحصائيات حول عدد اللاجئين السوريين في ألمانيا وكذا عدد طلبات اللجوء المودعة لديها، وكذا بيان طبيعة جنس اللاجئين وأعمارهم ومستوياتهم العلمية، وذلك من أجل تدعيم الموضوع ببيانات إحصائية من أجل تقديم الإضافة العلمية المناسبة و المساهمة في إثرائه.

8) الإطار النّظري:

يعتبر الجانب النّظري بمثابة الخلفية التي ينطلق منها الباحث في معالجة أي موضوع كان، فالخلفية النظرية والتي تتضمّن إسقاطات واقعية لمختلف جوانب الموضوع هي التي تحدّد طريقة معالجة الموضوع من طرف الباحث كما تحدّد طبيعة الأدوات التي يستخدمها في جمع البيانات بخصوصه، ومن أجل معالجة موضوعنا هذا اعتمدنا على العديد من المقاربات النّظرية المفسّرة له والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

اقتراب الدّور: يكتسي هذا الإقتراب أهميّة كبيرة في مختلف الدّراسات في العلاقات الدّولية وهو يقوم على افتراض قيّام وحدة دولية أو دولة ما بدور إقليمي أو عالمي من أجل تحقيق مصالح معينة في البيئة الدّولية، وذلك بالإعتماد على المقوّمات التي تتمتلكها أو تتوفّر عليها بغرض الحفاظ على مكاسب موجودة

أو تعظيم مصالح قائمة، وقد تم إسقاط هذا المقترب على الدّراسة من خلال الدّور التي لعبته ألمانيا بخصوص قضيّة اللاجئين السوريين ودوافعه وأهدافه، فالدّور الألماني بهذا الخصوص لا يخلو من الطابع المصلحي ، بحيث يستهدف دعم مكانة ألمانيا في أوروبا وفي العالم ككلّ.

اقتراب القيّادة: يفترض هذا الإقتراب وجود دور حاسم للقائد أو الزّعيم على صعيد تحديد مواقف الدّولة من القضايا الدّاخلية والدّولية من جهة، وتحديد طبيعة السياسات التي تنتهجها داخليا وخارجيا، وقد برز العامل القيادي بشكل واضح في قضية التعامل مع اللاجئين السوريين من طرف ألمانيا، حيث لعبت شخصيّة المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" دورا كبيرا في تحديد موقف ألمانيا إزاء استقبال اللاجئين من عدمه، بحث دعمت وساندت استقبال وذمج اللاجئين السوريين وتوفير كلّ ظروف الإقامة الجيّدة على غرار ما يتمتّع به المواطنون الألمان أنفسهم.

المقترب الواقعي: تكتسي النظرية الواقعية أهمية كبيرة على صعيد تفسير سلوكات الدّول في إطار السياسة الدّولية وذلك من خلال العديد من المفاهيم المركزيّة، حيث يمثّل مفهوم "المصلحة الوطنية" أحد أهمّ هذه المرتكزات، ولا شكّ أنّ تحقيق الأمن الوطني والقومي يعدّ من بين أسمى المصالح التي تستهدفها الدّولة، وبالنّظر للسياسة الألمانيّة في التّعامل مع اللاجئين السوريين يتّضح جليا البعد المصلحي من خلال تحقيقها لمكاسب اقتصاديّة وبشريّة من خلال جلب اليد العاملة خاصّة القطاعات اليدويّة ومواجهة العجز السكاني وشيخوخة المجتمع الذي تعاني منه.

الفصل الأوّل:

الإطار المفاهيمي والقانوني للّجوء.

تمهيد

يعتبر الإطار المفاهيمي و القانوني في أيّ دراسة بمثابة الخلفيّة أو القاعدة التي ينطلق منها الباحث في طرحه لموضوع دراسته، فالإحاطة بمختلف الجوانب القانونية ممثّلة في التشريعات والمعاهدات والمواثيق بمختلف موادّها تمكّن الباحث من المعرفة الدقيقة لموضوع البحث من خلال تحديده بصفة أدقّ وأشمل، كما أنّ استعراض مختلف المفاهيم المتعلّقة بالدّراسة من شأنه تحديد الحقل المفاهيمي الذي يكون الباحث بصدد دراسته وذلك من أجل التّفريق بين مفاهيم الدّراسة والمفاهيم الأخرى المشابهة لها أو القريبة منها في المعنى والدّلالة.

توجد العديد من التعريفات والمفاهيم الخاصّة بهذا الموضوع والتي قد تكون متشابهة أو متقاربة في بعض الحالات، كما توجد العديد من التّشريعات والقوانين بخصوص موضوع "اللجوء" و"اللاجئين" والتي تحدّد صفة اللاجئ وحقوقه وواجباته وطريقة تعامل الدّولة المضيفة معه.

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي و القانوني للجوء وذلك من خلال تقديم تعريفات عامّة حول اللجوء وكذا تقديم تعريفات للعديد من المفاهيم المشابهة له أو ذات الصّلة به، ثم تقديم التّعرّض لبعض الجوانب القانونية الخاصّة باللاجئين، وذلك من خلال معرفة مختلف التشريعات التي تحدّد وضعية اللاجئين وكذا حقوقهم في الدّول المضيفة وكذا الواجبات التي تقع على عاتقهم في حالة استفادتهم من وضعية اللاجئ.

المبحث الأول: تعريف اللّجوء والمفاهيم ذات الصّلة.

توجد العديد من الدّلالات لمفهوم اللّجوء كما أن هناك عدّة أنواع أو تصنيفات له ، كما يرتبط هذا المفهوم بعدّة مفاهيم أخرى، وسنتناول في هذا المبحث مختلف التعريفات المقدّمة لهذا المصطلح وكذا تعريفات أخرى لمصطلحات لها صلة به وذلك من أجل التحديد الدّقيق له.

المطلب الأول : تعريف اللجوء وشروط منح صفة "لاجئ".

1. تعريف اللجوء.

لغة: مصدره الفعل "لجأ" "يلجأ" و"لجوءا" فهو لاجئ ، ولجأ الشخص إلى المكان أي قصده واحتمى به لجأ إلى فلان أي استند إليه واعتضد به ، لجأ المظلوم إلى القضاء أي استند إليه واستعان به، لجأ إلى التّهديد أي اضطر إلى التهديد وأكره عليه.[1]

كلمة اللّجوء أصلها لاتيني وهو "**Asylum**" من أصل يوناني وهو"**Asylon**" ومعناه الشيء غير القابل للأسر أو هو المكان الذي يمكن اللجوء إليه بهدف طلب الحماية، أو هو المكان الذي تتم فيه العناية بالمرضى عقليا أو مكان تواجد الأشخاص المسنّين والأيتام.[2]

أمّا تعريف اللّجوء اصطلاحا فليس هناك تعريف شامل وموحّد له، ويمكن أن نجمله في سلسلة التعاريف التاليّة:

تعرّفه اتفاقية سنة 1951 في المادة 1 منها اللاجئ على أنّه " أي شخص وجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية ، خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كلّ من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته الإعتيادية السابقة ولا يستطيع أولا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد".

---

[1] معجم المعاني الجامع، في: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1، (2017/04/01).

[2] نجوى مصطفى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشّرعيّة الدّولية والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2007)، ص.31.

يحدد هذا النص المعايير الخمسة التي يجب أن تتوفر في الشخص ليكون لاجئا وهي:

- وجود خوف له ما يبرره.
- الإضطهاد.
- بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الإنتماء لفئة معينة.
- أن يكون خارج البلد الذي يحمل جنسيته .
- عدم قدرته أو خوفه من الإضطهاد والتماسه حماية ذلك البلد.

عرّفتها اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين على أنّه" أي شخص اضطرّ بسبب اعتداء خارجي أو احتلال أو هيمنة خارجية أو أحداث تعكّر بشكل خطير النظام العام في كامل بلده الأصل أو بلد جنسيته أو في أي جزء منه".

عرّف "**إعلان كارتاجيا**" – الذي تبنى اتفاقية سنة 1951– اللاجئين على أنّهم " الناس الذين هربوا من بلدهم بسبب التهديد على حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم من العنف المعمم أو الإعتداء الخارجي أو النزاعات الداخلية أو انتهاكات حقوق الإنسان أو ظروف أخرى أخلّت بشكل خطير بالنظام العام".[1]

تعرّف موسوعة "علم السياسة" اللاجئ السياسي على أنّه "الشخص الذي يضطر إلى ترك وطنه نتيجة لتغيير نظام الحكم أو حدوث انقلاب أو اضطراب هروبا من الإضطهاد السياسي ويلجأ إلى دولة أخرى للإقامة فيها كلاجئ سياسي وفق قواعد الدولة التي التجأ إليها "[2].

عرّف قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية على أنّه" شخص يجبر على ترك بلده الأصلي أو بلد إقامته، وهم حالة شاذة من القانون الدولي المتمحور حول الدولة لأنه من الناحية الشكلية لا دولة لهم حتى يتم منحهم حق اللجوء".[3]

---

[1] مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية ، برنامج التعليم الذاتي1، **تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين**،(أوت 2005)، ص ص.60-69.

[2] **موسوعة علم السياسة**، ناظم عبد الواحد الجاسور،(الأردن: دار مجدلاوي، ط.1، 2004)، "مادّة اللاجئ"، ص.320.

[3] **قاموس بن غوين للعلاقات الدولية**، غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، تر: مركز الخليج للأبحاث،(الإمارات: ،ط.1، 2004)، ص.642

عرّفه "المعجم السياسي" على أنه "شخص هجر موطنه الأصلي أو أبعد بوسائل التخويف والإرهاب لأسباب سياسية أو عنصرية أو مذهبية ، ولجأ إلى دولة أخرى طلبا للحماية وللعيش نظرا لحرمانه من العودة إلى موطنه الأصلي"[1].

كما نجد تعريف معجم "بلاكويل" للعلوم السياسية الذي عرّف اللاجئين على أنّهم "الذين يلجؤون إلى بلد آخر بسبب الإضطهاد في بلدهم ويكون ذلك في كثير من الأحيان فرارا من السجن أو الموت"[2].

عرّفت موسوعة السياسة اللّاجئين السياسيين بأنهم" **مجموعة من البشر اضطرت نتيجة عدوان أو اجتياح خارجي أو احتلال أجنبي أو وقوع أحداث داخلية أخلّت بالأمن الوطني بسبب الخوف أو الإضطهاد والبحث عن ملجأ خارج وطنهم**".[3]

تعريف إجرائي للّجوء: هو قيام شخص أو مجوعة من الأشخاص بترك موطنهم الأصلي تحت ظروف معينة قد تتعلق باضطهاد السلطة السياسية لهم أو بسبب وجود حرب داخل بلدهم الأصلي، أو تعرضهم لممارسات تعسفية نتيجة العرق، الدين، الجنس، الرأي السياسي أو الإنتماء لفئة اجتماعية معينة ويكون لجوئهم خوفا على حياتهم أو لأسباب مرتبطة بتغيير ظروف حياتهم وطلبا للأمان والإستقرار.

2. شروط منح صفة لاجيء.

توجد العديد من الأسباب أو المبررات التي تمنح بموجبها الدّول صفة "لاجئ" للأشخاص الذين يقدّمون طلبات اللجوء، ويمكن إجمالها عموما فيما يلي:

1) **خوف له ما يبرّره من التعرض للإضطهاد:** تعتبر جملة "خوف له ما يبرّره من التعرض للإضطهاد" هي العملية الأساسية في التعريف باللّاجئ ، ويشار إلى الخوف أولا "كحالة ذاتية متعلقة بالشخص المعني" فمن خلال النظر إلى السوابق الشخصية والعائلية لطالب اللجوء وانتماءاته وآرائه السياسية وتجاربه الشخصية من شأنه أن يدل على أن الخوف هو سبب طلب

[1] المعجم السياسي، وضاح زيتون،(الأردن: دار أسامة للمشرق العربي، ط.1،2012)،ص.280

[2] معجم بلاكويل للعلوم السياسية، فرانك بيلي، تر: مركز الخليج للأبحاث،(الإمارات: ط.1،2004)، ص.570.

[3] **موسوعة السياسة**، عبد الوهاب الكيالي(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ج.5،1990)، مادّة " اللّاجئون السياسيون "، ص.372.

ذلك الشخص للجوء ، أما العنصر الموضوعي للخوف " فيتمثل في معرفة الأحوال السائدة في البلد الأصلي لطالب اللجوء كأن تكون بلاده في حالة غزو أجنبي...إلخ.

2) **الإضطهاد:** يشتمل الإضطهاد على إخلالات خطيرة بحقوق الإنسان مثل الإعتداء الجسدي، القتل ، التعذيب ، الإعتداء الجسدي والسجن غير المبرر، فكلّها تصبّ في خانة الإضطهاد.

3) بسبب العرق أو الدّين أو الجنسية أو الإنتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الآراء السياسية.

3-1 العرق: هي جميع أنواع الجماعات العرقية المشار إليها بكلمة "أعراق".

الدّين: يشتمل على أي عقيدة تكون لفرد ما، وقد تضمنت الوثائق الخاصة بحقوق الإنسان حريّة تغيير الدّين والتّعبير عنه سرّا وعلنا.

3-**2 الجنسية:** هي التي تشير إلى الإنتماء إلى أي جماعة عرقية أو دينية أو ثقافية أو لغوية أي(تتجاوز المواطنيّة).

3-3 الإنتماء إلى فئة اجتماعية معيّنة: هي مجموعة معينة من أشخاص ذوي صفات مميزة ومتشابهة، أو هم الذين ينظر إليهم المجتمع على أنهم يشكلون مجموعة، كما يكون لديهم صفات مميزة غير قابلة للتغيير.

4) **التواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته:** من الشروط العامة للإعتراف بوضع اللّاجئ وجوده خارج بلد جنسيته فلا يمكن للحماية الدّولية أن تفعل مفعولها طالما الشخص موجود داخل بلده.[1]

المطلب الثاني : المفاهيم ذات الصلة بمفهوم "اللجوء"

هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات التي تحمل دلالات لها علاقة بمفهوم اللّجوء أو تعتبر ضمن الحقل اللغوي الذي يوجد ضمنه هذا المفهوم، أو التي تتشابه معه نجد ما يلي:

[1] مدخل الى الحماية الدولية الدولية للاجئين، **حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية** ، برنامج التعليم الذاتي .1 (أوت 2005) (2017/04/11)، ص.29.

1- الهجرة: تعرّف على أنّها انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى سواء كان ذلك داخل حدود الدولة وهو ما يسمى بالهجرة الداخلية، أو يكون هذا الإنتقال خارج الدّولة فتسمّى هجرة خارجيّة وقد تتم بشكل قانوني أو من خلال تسرب أشخاص بطريقة غير مشروعة.[1]
كما تعرّف بأنّها عملية انتقال أو تحوّل لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد الواحد أو خارجه، وتكون طوعيّة أو بغير إرادة الأفراد وذلك على نحو دائم أو مؤقّت.[2]

كما يعرّفها الباحث **Tripala** "**تريبالا**" أنّ للهجرة مفهومان أحدهما عامّ ويعني الحركة أو الفعل الآني في الإنتقال إلى الدولة غير الدولة الأصلية، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم.[3]

2- الهجرة غير الشرعية: هي انتقال الأفراد والجماعات من دولة إلى أخرى دون وثائق سفر أو موافقات عبر البحر أو البر، بطرق مخالفة للتشريعات واللوائح المعمول بها دوليا[4]

3- التهجير القسري: ويطلق عليه كذلك "الترحيل" من خلال وصف القانون الدولي الإنساني لمجموعة من الأعمال التي تعتبر محظورة في إطار النزاعات الداخلية.

4- الإستجارة: وهي مشتقة من "استجار" أي طلب الأمن ، قال تعالى: وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنّهم قوم لا يعلمون" .

5- المستأمن: هو طال الأمن وهو من دخل البيت الحرام محتميا به وقد عرفت الشريعة الإسلامية هذه الحصانة[5] ، قال تعالى:" وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا واتّخذوا من مقام إبراهيم مصلّى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهّرا بيتي للطائفين العاكفين والركّع السجود".[6]

---

[1] صلاح محمد عبد الحميد، **الهجرة(الطّرق، الأسباب، الآثار)**،(مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2014)ص.14.
[2] علي عبد الرزاق الحلبي، **علم اجتماع السكان**،(مصر: دار المعرفة الجامعية،ط4، 2009)،ص.255-266.
[3] محمد غربي، **"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط-الجزائر أنموذجا"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، ع.8،(جوان 2012) ص.52.
[4] ونيسة الحمروني الورفلي، **الهجرة غير الشّرعية في دول غربي المتوسّط – دراسة التجمع الإقليمي 5+5**،(مصر: دار الفكر الجامعي،ط.1، 2016)، ص.75.
[5] صلاح الدين فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، مجلّة الجامعة الإسلامية، مجلد 17،ع.1، (2009)، ص ص، 163،164.
[6] سورة البقرة الأية 125.

6 – عديمو الجنسية: هم الأشخاص الذين لا يعتبرون مواطنين من جانب أي دولة في العالم أو هم أشخاص لا يتمتعون بالحقوق الأساسية التي يتمتع بها المواطنون الآخرون في وطنهم، فهم يعيشون في عالم وهمي ولا توجد لهم أي حقوق على الإطلاق، وهناك من أدرجهم في خانة اللاجئين.

7– ملتمس اللجوء: هو شخص قدّم طلب للجوء وينتظر قبول أو رفض طلبه.

8– النازح داخليا: هو شخص أجبر على مغادرة منزله بسبب الصراع أو الإضطهاد أو ظروف غير عادية للكوارث الطبيعية، فعلى عكس اللاجئ فهو يبقى داخل حدود بلده ولا يغادره.[1]

[1] " حماية اللاجئين ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "، تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR)، قسم شؤون الإعلام والعلاقات العامة، سويسرا، في: www.unhcr.org،(2017/03/11).

المبحث الثاني: نشأة اللجوء وتطوّره التاريخي والقانوني

المطلب الأول: نشأة اللجوء

يعتبر اللجوء ظاهرة قديمة قدم الوجود الإنساني حيث كان الإنسان البدائي يلجأ إلى الكهوف والمغارات هروبا من الطبيعة القاسية ومن الحيوانات المفترسة وأحيانا حتى من أخيه الإنسان، وسنتناول نشأة ظاهرة اللجوء منذ القدم.

1. **اللجوء في الحضارة الفرعونية:** كانت المعابد الفرعونية تمنح المستضعفين ومرتكبي الجرائم غير العمدية اللجوء، بحيث كان يمنع دخول رجال السلطة إليها وهذا لقدسيتها كما يمنع الناس من الثأر فيها،
2. **اللجوء عند الإغريق:** شهد اللجوء في هذه الحضارة تطورا ملحوظا نتيجة سنّ قاعدة عامة بحيث أن كل لجأ إلى المعبد أو الأماكن الملحقة لا يجوز المساس به ولكن بمغادرته لها تزول عنه الحماية بطريقة آلية،،وكانوا يؤمنون بضرورة احترام الملجأ كجزء من إيمانهم بالقضاء والقدر ،وكان يحمي جميع مرتكبي الجرائم سواءا العمدية أو غير العمدية.
3. **اللجوء عند الرّومان:** بنيّت مدينة روما حول معبد لإله يسمّى بـــ"إله الملجأ"، وجعلت تلك المدينة ملاذا للهاربين إلّا أنّها لم تكن بنفس المرونة عند الإغريق لأن الغاية من تلك السياسة كانت إعمار مدينة روما.
4. **اللجوء في العصور الوسطى:** شهدت ظاهرة اللّجوء تطوّرا ملحوظا نتيجة إعطاء الكنيسة أهليّة منح الملجأ للهاربين من العدالة والإضطهاد.

5. **اللجوء في الديانة المسيحية:** كانت حياة سيدنا عيسى عليه السلام في بدايتها تطبيقا للجوء فقد اضطرّ للّجوء إلى مصر مع أهله خوفا من الملك، وبتطوّر الزّمن كانت الكنيسة والمقابر المكان المفضل للهاربين ولكن حدث الصراع بين الكنيسة والسلطة المدنية في

إسبانيا وإيطاليا فتمّ منع الملجأ الدّيني، وقد اختفت آخر مظاهر اللجوء الديني في أوروبا بعد منتصف القرن التاسع عشر.

6. **اللجوء في الإسلام:** اهتمت الشريعة الإسلامية باللاجئ وربطت ذلك بحقوق الإنسان والدليل أن المسلمين أخذوا تاريخ هجرة النبي عليه الصلاة والسلام إلى المدينة المنورة كتاريخ لبداية تقويمهم.

تضمنت الشريعة الإسلامية الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي تدل على اللجوء في الإسلام، إذ يقول الله عزّ وجلّ "**يا عبادي الذين آمنوا إنّ أرضي واسعة فإيّاي تعبدون**"[1] كما ورد اللجوء بألفاظ أخرى تضمنت معناه ومن ذلك قوله تعالى" **وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثمّ أبلغه مأمنه ذلك بأنّهم قوم لا يعلمون**"،[2] وهنا بمعنى الآية طلب الإستجارة من الدولة التي لجأ إليها.[3]

كما أجاز الإسلام الهجرة والتنقل طلبا للأمان وهروبا من الإضطهاد وذلك في قوله تعالى" **والذين آمنوا وهاجروا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقّا لهم مغفرة ورزق كريم**[4]".

عرفت الشّريعة الإسلامية نظام اللجوء ببعديه الإنساني والسياسي وفي فترات الحرب وفترات السّلم كذلك، فالقرآن الكريم ميّز بين في إطار حقّ اللجوء بين زمن الحرب وزمن السّلم، فالمسلم له الحقّ في قتال الكفّار في زمن الحرب ولكن حقّ اللجوء يقترن بوجود ميثاق بين المسلمين وبين الكفار.[5]

[1] سورة العنكبوت الآية 56 .
[2] سورة العنكبوت الآية 06.
[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ط.2،2012) ،ص،68
[4] الآية 74 من سورة الأنفال.
[5] إيناس محمد البهجي، **الأسس الدّولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدّول**(مصر: المركز القومي للإصدارات القانونيّة،ط.1،2013)، ص، 56.

7. **اللجوء في القرن العشرين :** شهد العالم ثورات وحروب وأزمات مختلفة مما أدّى إلى تشكيل جماعات بشرية نازحة وهذا بدوره أدّى إلى تنظيم الظاهرة من طرف عصبة الأمم وبعدها هيئة الأمم المتّحدة وبروز اتفاقيات دولية وهيئات ومنظمات مختصة في شؤون اللّاجئين.

الملاحظ من خلال التطوّر التاريخي لمفهوم اللجوء أو نظام اللّجوء هو أنّه سجّل تطوّرا ملحوظا في أوروبا في ظلّ الديانة المسيحية، وشهد في أروبا تراجعا ملحوظا منذ القرن الثامن عشر وذلك نظرا لتزايد نفوذ الكنيسة وسيطرتها على الجهاز القضائي الذي أوكلت إليه مهمّة تطبيق القانون وتسليط العقوبات على المخالفين وأصبحت كلّ الأماكن تحت مراقبة وسيطرة الدّولة، وقد بدأ بهذا عهد تراجع نظام اللجوء الديني، كما حدث تطوّر آخر على نظام اللجوء بحيث لم يصبح مجرد واجب أخلاقي ملقى على عاتق الحكّام بقدر ما أصبح حقّا من حقوق الدّولة على اعتبار تمتعها بالسيادة المطلقة على أراضيها وإقليمها الجغرافي، وتبعا لهذا أصبح للدّول الحقّ في قبول أو رفض لجوء الأفراد على أراضيها.

يتّضح تاريخيا وأنّه حتى القرن الثامن عشر كان حق اللجوء مقتصرا على مرتكبي الجرائم العادية والتي لا تأخذ الصبغة السياسية على اعتبار التزام الدّول بمتابعة المذنبين والمتورطين في قضايا سياسية ومعاقبتهم و أيضا إمكانيّة تعقّبهم من أجل استردادهم وذلك بإرادة الدّولة التي طلبوا اللجوء إليها وإمكانيّة استخدام القوّة في بعض الأحيان.

طرأ تحوّل آخر على حقّ اللجوء مع قيام الثورة الفرنسية وانتشار المبادئ الديمقراطيّة حيث اصبح هذا الحقّ مقصورا على مرتكبي الجرائم ذات الطابع السياسي، وقد نصّ الدّستور الفرنسي لسنة 1793 على أنّ" الشّعب الفرنسي يمنح ملجأ للأجانب المبعدين من أوطانهم بسبب قضيّة الحريّة ويرفض إعطاءهم للطّغاة".[1]

[1] إيناس محمد البهجي، **مرجع سابق**، ص ص، 56،57.

مرّ مفهوم "اللجوء" منذ نشأته بالعديد من المراحل والتّطوّرات التي طرأت عليه والملاحظ هو تأثّره بالوضع السياسي الذي يسود في إطار كلّ مرحلة تاريخية وكذا طبيعة تعامل الدّولة مع "اللاجئين" إلى أن اتّخذ تعريفاته الحاليّة ومضامينه الجديدة والتي نصّت عليها مختلف الوثائق والمعاهدات الدّولية الخاصّة باللّجوء.

المطلب الثاني : اللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدّولي

لم يقتصر مفهوم "اللجوء" على حضارة أو ديانة معيّنة بل كان هذا الحقّ مكرّسا منذ العصور القديمة وفي مختلف الحضارات التي سادت، فالشّريعة الإسلامية نصّتت على هذا الحقّ كما أنّ مختلف المواثيق والمعاهدات الدّولية نصّت على هذا الحقّ كذلك.

- **حقوق اللّاجئين في الشريعة الإسلامية**

كان اللاجئون في ظل المجتمعات القديمة معدومي الحقوق وبدون مطالب إلى أن جاءت الشّريعة الإسلامية ووضعت حقوقا وسنّت قوانينا بخصوص اللاجئين وذلك صونا منها لكرامتهم وضمانا لحقوقهم.

1. **حق اللاجئ في حفظ دينه:** من حق اللاجئ أن يدين بما أراد وذلك لقوله تعالى: "لا إكراه في الدّين..."، فمن حقّ اللاجئ أن يترك على دينه الأصلي وإن كان مطلوبا دعوته إلى الإسلام وعدم إكراهه عليه.
2. **حق المسلم في حفظ عرضه:** عرف هذا المبدأ حتى في الجاهلية وأكّد عليه الإسلام وقد أوجب منح اللجوء صيانة عرض اللاجئ فلا يصحّ الإعتداء عليه سواءا كان اللاجئ مسلما أو غير مسلم بل يجب كفّ الأذى عنه. [1]
3. **حق اللاجئ في حفظ عقله:** إنّ العقل هو مناط التكليف وقد خصّ الله به الإنسان عن غيره من المخلوقات، ومن هنا جاءت أهمية حفظ العقل وحمايته فهو آلة الإدراك التي بدونها يضل الإنسان، ويحرّم الإعتداء عليه بأيّ شكل كان حيث يستوي في الحرمة المسلم وغير المسلم.

[1] صلاح الدين طلب فرج،" حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدّولي"، **مجلّة الجامعة الإسلامية**، مجلد17.ع.1. (جانفي 2009)، ص،14.

4. **حق اللاجئ في اتخاذ المسكن المناسب له:** من حق اللاجئ اختيار السكن المناسب الذي يأويه لكن بشرط انتفاء الضرر لمن يجاوره من المسلمين، ويترتب عن ذلك حرمة مسكنه وذلك من خلال عدم مضايقته في سكنه دون مبرر شرعي.[1]

5. **حق اللاجئ في التعامل والملكيّة:** من حق اللاجئ أن يتعامل مع الناس وله الحق في المركب والملبس والمأكل لأن حاجته إلى هذه الأشياء مما يقتضيه لجوؤه، كما يحقّ له أن يجري معاملات البيع والشراء وذلك في حدود ما تجيزه الشريعة الإسلامية من معاملات، كما للاجئ الحق في تملّك ما يحتاج إليه لأنّه يبقى أجنبيا عن بلد اللجوء وبمنحه حق اللجوء يمنح له حقّ التملّك والحيازة.[2]
6. **حقّ اللاجئ في الحرية الشخصية:** فحرية اللاجئ مكفولة وذلك حتى يسود السلام ويتحقّق الأمن فاللّه تعالى أكرم الإنسان عموما بحقّ الحريّة، فوجوب حفظ الحرية الشخصية للإنسان هو ما جاء به الشّرع بتمييزه وتفصيله.[3]
7. **حق اللاجئ في عدم إعادته إلى دول الإضطهاد:** هو حقّ يحرص اللاجئ عليه دوما لأنّه يحول بينه وبين الوقوع في قبضة النظام الحاكم الذي فرّ من عدوانه واضطهاده، ولأهميّة هذا الحق فقد أقرّته الشريعة الإسلاميّة.[4]
8. **حق اللاجئ في التعليم:** لقد تم ضمان حق التعليم للاجئ من طرف الشريعة الإسلامية وذلك باعتباره أحد رعايا الدولة.[5]

المطلب الثالث: حقوق وواجبات اللاجئين في القانون الدولي والمعاهدات الدّولية

- **حقوق وواجبات اللاجئين في القانون الدولي.**

1. **حقوق اللاجئين في القانون الدّولي:**

[1] عبد العزيز بن محمّد عبد الله السعوي، **حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : قسم العدالة الجنائية،(2007/2006)، ص،85-87.
[2] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعود، **مرجع سابق**، ص، 88.
[3] صلاح الدين طلب فرج، **مرجع سابق**، ص،17.
[4] عبد العزيز بن محمّد عبد الله السعوي، **مرجع سابق**، ص، 96.
[5] صلاح الدين طلب فرج، **مرجع سابق**، ص،18.

- **حق اللاجئ في عدم إعادته إلى دولة الإضطهاد:** نصّ الفقرة الثالثة من إعلان الأمم المتحدة " لا يجوز أن يتعرض أي شخص من اللاجئين لإجراءات كالمنع من الدخول عند الحدود ، أو إذا كان قد دخل الإقليم الذي ينشد اللجوء إليه مثل الإبعاد، الإعادة جبرا إلى أي دولة يتعرض فيها للإضطهاد".

إن رجوعه إلى دولة الإضطهاد قد يكلّف اللاجئ حياته أو حريته لكن يجوز في بعض الحالات أن تطرد اللاجئ في الحالات التالية:

- دواعي الأمن الوطني (إذا كان يشكل خطرا على الدولة المضيفة).
- إذا كان قد حصل على تصريح بدخول إقليم ثاني.
- العودة الطّوعية (هي رجوع اللاجئ بمحض إرادته إلى بلده الأصلي).

- **حق اللاجئ في المساواة وعدم التمييز** : احتل هذا المبدأ مكانة بارزة في اتفاقية اللاجئين لسنة 1951 حيث نصت المادة الثالثة منها على أن تطبق الدول المتعاقدة أحكام هذه الإتفاقية دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو الوطن[1].
- **حق اللاجئ في العودة:** تنصّ أغلب المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على مبدأ حق العودة وقد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13 بأنّ" لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما فيه بلده وفي العودة إلى بلده".[2]
- **حق اللاجئ في التعويض:** وهي تعويض اللاجئين عما خسروه نتيجة تهجيرهم من بلدهم الأصلي وكذلك تعويضهم عن الآلام النفسية التي لحقت بهم.[3]
- **حق اللاجئ في التعليم:** تمنح الدول المتعاقدة نفس المعاملة فيما يخص التعليم الاولي وكذا منحهم أفضل معاملة فيما يخص متابعة الدراسة والإعفاء من الرسوم والتكاليف...[4]

---

[1] فارس على مصطفى وبحر الدين جيبة،" حقوق اللاجئين في القانون الدولي العام"، **مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية**،م.1،ع.1،(أفريل2015)، ص ص.89،88.

[2] إيناس محمد البهجي، **الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول**،(مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية،ط.1،2013)،ص.89.

[3] عبد العزيز بن محمد الله السعوي، **مرجع سابق**، ص.111.

[4] مظهر حريز محمود، **القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق**، أطروحة دكتوراه في فلسفة القانون الدولي العام غير منشورة، قسم القانون العام، جامعة سنت كليمنتس بغداد، ص.123.

- **حق اللاجئ في الرعاية الصحية وتقديم المساعدة الأجنبية:** تعرّف منظمة الصحة العالمية مفهوم الرعاية الصحية على أنها" الرعاية الصحية الأساسية التي تتاح لكل فرد في البلاد وهي تقدّم بطريقة مقبولة للأفراد والأسر والمجتمع ولذلك يعتبر حق من حقوق اللاجئين في البلدان المضيفة، كما أنّ لهم الحق في أن يشملهم الضمان الإجتماعي وتلزم المادة 25 من اتفاقية 1951 الدول المضيفة بتقديم المساعدة الأجنبية للاجئين[1].
- **حق اللاجئ في العمل:** نصت المادة 18 من اتفاقية سنة 1951 على أن تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين في إقليمها أفضل معاملة ممكنة فيما يخصّ ممارستهم لأعمال لحسابهم الخاص(الزراعة، الصيد، الحرف اليدوية...) وكذلك في إنشاء شركات تجارية وصناعية
- **حق اللاجئ في التقاضي أمام المحاكم:** لكلّ لاجئ على أراضي جميع الدول المتعاقدة، حق التقاضي الحر أمام المحاكم بنفس المعاملة التي يتمتع بها مواطني تلك الدّول[2].
- **الحق في الحصول على وثائق السّفر:** غالبا ما يفقد اللاجئون وثائق ثبوت هويتهم أثناء انتقالهم إلى بلد الملجأ وهذا ما جعل اتفاقية 1951 تلزم الدول المتعاقدة بمنح اللاجئين المقيمين وثائق سفر إذا كان ذلك لا يتسبب في اضطراب الأمن الداخلي للدّولة.
- **جمع شمل الأسرة المشتتة:** نصّ البروتوكول الأول في مادته رقم 74 على أن تسهّل الأطراف المتعاقدة وأطراف النّزاع قدر الإمكان جمع شمل الأسر المشتتة نتيجة النزاعات المسلحة كما حثّ على تشجيع عمل المنظمات الإنسانية[3].

2. واجبات اللّاجئين:

ركّزت المواثيق و الإتّفاقيات الدّولية المتعلّقة بموضوع اللّاجئين عل حقوق اللاجئين أكثر من واجباتهم ، وذلك راجع الى الأحوال السيئة التي يعيشون فيها ولكن بالرغم من ذلك تنطلي عليهم العديد من الواجبات والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

1. الواجبات المتعلّقة بالمحافظة على النظام العام والأمن الوطني اتجاه دولة الملجأ

نصّت المادّة الثانية من اتفاقية 1951 على " على كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه، خصوصا، أن ينصاع لقوانينه وأنظمته وأن يتقيد بالتّدابير المتّخذة فيه للمحافظة

[1] فارس على مصطفى وبحر الدين جيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص.92.
[2] مظهر حريز محمود، **مرجع سبق ذكره**،ص.122.
[3] محمد مبرك، **وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة**، مذكرة ماجيستير في الحقوق، قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق جامعة الجزائر1،2012،ص ص.31-51.

على النظام العام". وهدا ما يدل على ان اللاجئين ملزمين باحترام القوانين وانظمة المجتمعات التي يلجؤون إليها.[1]

2. الواجبات التي تفرضها اعتبارات المحافظة على العلاقات بين الدول

يؤدي منح دولة ما اللجوء إلى رعية من دولة أخرى إلى اعتبار ذلك عمل غير ودّي من طرف الدّولة الأصليّة، وذلك نتيجة لقيام اللاجئ بأنشطة معادية لبلده الأمّ على أرض الدّولة المضيفة مما جعل الإتفاقيات والإعلانات الخاصّة باللجوء تلزم دول الملجأ بفرض قيود على اللاجئين لمنعهم من ممارسة أنشطة قد تهدد نظام الحكم في دولتهم الأصلية، وهذا ما نص عليه إعلان الأمم المتحدة حول اللجوء الإقليمي سنة 1927" ...أن لا تسمح الدّولة مانحة اللجوء للأشخاص الذين حصلوا على ملجأ فيها بالقيام بأنشطة تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها...".

3. الواجبات التي تفرضها التشريعات الوطنية لدولة الملجأ

هناك عدّة واجبات على اللاجئ الإلتزام بها اتجاه الجماعة أو الأشخاص الذين يتعامل معهم في محيطه الجديد، كما عليه أن يتعايش مع التشريعات والقوانين التي سنتها دولة الملجأ.[2]

لقد حدّدت العديد من المواثيق الدّولية والمعاهدات شروط منح صفة لاجئ وكذا واجبات وحقوق اللاجئين في البلدان المستقبلة لهم، وقد حدّدت هذه المواثيق التزامات الدّول اتجاه اللاجئين وطريقة التعامل معهم، وهناك العديد من الإتفاقيات والمعاهدات المتعلّقة باللاجئين والتي أصبحت فيما بعد بمثابة الإطار القانوني للجوء والذي من خلاله تحدّد الدّول طريقة تعاملها مع اللاجئين، لكن يبقى شرط التوقيع على هذه الإتفاقيات كأساس لتطبيقها أمّا الدّول التي لم تصادق عليها فهي غير ملزمة بتطبيق ما جاء فيها أو الإلتزام ببنودها، وسنتناول هذا الإطار القانوني من خلال المعاهدات والإتفاقيات والإعلانات الدّولية التالية:

1) اللجوء من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

لقد نصّت المادّة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 بأنّه " **لا يعرّض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطّة بالكرامة**"، كما نصّت

[1] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في: http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx، (2017/03/30).

[2] عبد العزيز بن محمد الله السعوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص، 139-141.

المادة 14 من الإعلان نفسه على أنّه" **لكلّ فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الإلتجاء إليها هربا من الإضطهاد**"، ومن ما سبق يتّضح بأنّ الدّول والحكومات المختلفة أن تضمن حقّ اللجوء الإنساني للأفراد على اعتباره حقا لكلّ شخص طبيعي تعرّض للإضطهاد داخل دولته أو داخل دولة أخرى كان مقيما فيها ومن حقّه أن يلتمس ملجأ له في الدّولة المضيفة.[1]

2) إتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين:

تعتبر هذه الإتفاقية نقطة الإنطلاق لمناقشة قانون اللاجئين الدولي وهي الأولى التي قدمت تعريف عام للجوء، ركزت هذه الإتفاقية على مبدأ عدم الإبعاد الذي بموجبه يحظر عودة اللاجئين بأي شكل من الأشكال إلى بلدانهم الأصلية بحيث تكون حريتهم أو حياتهم مهددة بسبب العرق، الدين، الجنسية، الإنتماء إلى فئة معينة أو بسبب الرأي السياسي وهي بالأساس أهم شيئ يتعلق بالحماية الدولية وتجسد ذلك في المادة 33 من اتفاقية 1951 واستثنت الإتفاقية أنّه إذا كان اللاجئ يشكل خطرا على الأمن القومي في البلد الذي يعيش فيه أو يكون قد ارتكب جرما خطيرا، فيسقط هذا المبدأ.

كما أقرّت اتفاقية 1951 ما يلي:

_ يجب أن تشمل الحماية كل اللاجئين.

_ الإلتزام بمعاملة حسنة مع اللاجئين وهم أيضا منوطون بواجبات.

_ عدم طرد أيّ لاجئ يشكل تواجده في بلده الأصلي خطرا عليه إلّا إذا كان يشكل خطرا على الأمن القومي.

_ حماية اللاجئين بادرة إنسانية ولا يجوز أن يتسبب منح اللجوء في خلق توتر بين الدّول.

وضعت هذه الإتفاقية استجابة لمشاكل اللاجئين في أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبذلك فهي مقيدة بقيدين، الأول هو" اللاجئ" وهو الذي يقتصر على الأشخاص الذين هربوا من بلادهم نتيجة أحداث سابقة لـ1951 ،أمّا القيد الثاني وهو أنّ الدّول المنضمّة إلى الإتفاقية تسري على اللاجئين في أوروبا فقط.[2]

3) بروتوكول 1967 المتعلق بوضع اللاجئين:

[1] إيناس محمد البهجي، **مرجع سابق**، ص ص، 17، 18.

[2] وثيقة **حماية اللاجئين ودور المفوضية السامية للاجئين**، تاريخ النشر: مارس 2009،في www.unhcr.org.

البروتوكل هو وثيقة مستقلة عن اتفاقية 1951 يمكن للدول الإنضمام إليه دون أن تكون طرف في الإتفاقية الأولى بشرط المصادقة على تطبيق بنود الإتفاقية والتعريف الجديد الذي وضعته لهم وذلك بدون القيود الجغرافية والزمانية في اتفاقية 1951 ويمكن للدول المنضمّة أن تعلن أنها لن تطبق بعض أحكام البروتوكول لكن لا يمكن إبداء تحفظات أو معارضة بعض المواد وهي:

_ تعريف اللاجئ.

_ المادة الثالثة من البروتوكول.

_ المادة الثالثة والثلاثين من البروتوكول.[1]

4) إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية(OUA) المحددة لمشكلة اللّاجئين في إفريقيا:

تم إقرار هذه الإتفاقية سنة 1969 من جانب دول منظمة الوحدة الإفريقية(الإتحاد الإفريقي حاليا) فهذه المعاهدة هي امتداد لاتفاقية 1951 بتضمنها لتعريف أوسع للجوء، حيث أضافت العدوان الخارجي، الإحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التي تخلّ بالنّظام العام بشكل خطير، كما أنها أضافت بنود حول حظر قيام اللّاجئين بأعمال تخريبية.

إن التعريف الذي وضعته هذه الإتفاقية والبنود التي أضافتها هو نتيجة لوقوع إفريقيا تحت وطأة الإستعمار لفترة طويلة.[2]

تعدّ هذه الإتفاقية بمثابة الإطار القانوني الذي يحدّد طبيعة التزامات الدول اتجاه اللاجئين وهي مستمدّة من روح اتفاقية 1951 الخاصّة باللاجئين، وتعتبر هذه الإتفاقية بمثابة مرجع للدّول الإفريقية بخصوص التعامل مع قضايا اللاجئين في القارّة.

5) وثائق الإتحاد الأوروبي :

منذ سنة 1999 عملت حكومات الإتحاد الأوروبي على وضع نظام أوروبي مشترك للجوء وفي شهر ماي 2004 تم التوصل إلى اتفاق حول العناوين الأساسية للنظام الأوروبي المشترك حول اللجوء وتضمن هذا الإتفاق ما يلي:

_ الحماية المؤقتة.

_ نظام يحدد الدولة العضوة المسؤولة عن النظر في طلبات اللّجوء.

[1] مدخل الى الحماية الدولية الدولية للاجئين، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**، ص.30.

_ نظام لمقارنة بصمات أصابع طالبي اللجوء المسمى **(euro dac)** والمعمول به منذ جانفي 2003.

_ إيعاز التأهيل الذي يحدّد مفهوم اللجوء والحماية.

_ إيعاز الإجراءات الذي يحدد المعايير المشتركة لإجراءات تحديد وضع اللاجئ.[1]

تعتبر هذه الإتفاقية بمثابة التصوّر العامّ حول مشكلة اللاجئين والذي تبنّته مختلف الدّول الأوروبية، حيث يحدّد مختلف الإجراءات التي يتمّ اتخاذها من أجل التعامل مع اللاجئين ومختلف الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل حمايتهم.

6) الإتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللّاجئين في الدّول العربية:

تمّ إقرار هذه الإتفاقية الخاصة باللاجئين في 27 مارس 1994 من قبل مجلس وزراء الجامعة العربية ولكن كانت مصر هي الدّولة الوحيدة التي وقّعت عليه ولا تزال هذه الإتفاقية غير نافذة إلى يومنا هذا، لقد قامت هذه الإتفاقية بسدّ ثغرتين كبيرتين وهما إقصاء اللّاجئ الإرهابي من اللّجوء وتكريس حقّ اللّاجئ في التّظلّم.[2]

تعدّدت التشريعات والأطر القانونية الخاصّة باللاجئين وتميّزت بطابع العالميّة، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان المنبثق عن هيئة الأمم المتّحدة أقرّ هذا الحقّ، ثمّ جاءت بعد ذلك العديد من التّشريعات سواء ذات الطّابع الإقليمي (الإتفاقية العربية، وثائق الإتحاد الأوروبي) والتي كرّست حقوق اللاجئين كما بيّنت وضعيتهم اتجاه القوانين الوطنيّة.

[1] **المكان نفسه**..

[2] العيدي جمال فورار، **اللجوء السياسي في القانون الدّولي**،(جامعة الجزائر1، كلية الحقوق،2014)، ص. 418.

المبحث الثالث: أنواع اللجوء و الجهود الدولية لتفعيل الحماية القانونية للّاجئين

المطلب الأوّل: أنواع اللجوء.

تختلف أسباب طلب اللّجوء إلى دولة أجنبيّة باختلاف طبيعة طالبي اللّجوء، وعليه فإنّه توجد العديد من أنواع اللّجوء، فاللّجوء بسبب الحرب أو الأزمات السياسية يختلف عن اللّجوء بسبب المتابعة القضائية التعسّفية بسبب الآراء الدينية أو السياسيّة على سبيل المثال، وبناءا على ما سبق فإنّنا نميّز عدّة أنواع من اللّجوء يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. اللّجوء الدبلوماسي:

يعد اللجوء الدبلوماسي من الأنواع حديثة الظهور مقارنة بباقي الأصناف فهو حتى القرن الخامس عشر ميلادي لم يكن معروفا وقد تزامن ظهوره مع بداية العمل بنظام الدبلوماسية الدائمة في أوروبا في أواخر القرن الخامس عشر، وزاد ظهور اللجوء الدبلوماسي كع بروز نظام التمثيل الدبلوماسي فكانت أول دولة تعرف ذلك النظام هي جمهورية البندقية في ايطاليا.

وقد اقتصر اللجوء الدبلوماسي منذ ظهوره على مرتكبي الجرائم العادية شأنه في ذلك شأن اللجوء الإقليمي وعليه فهو لم يكن يمنح إلى المجرمين السياسيين والمضطهدين لأسباب سياسية وتأكيدا على هذا الأمر فقد أصدرت فينيسيا سنة 1554 قانونا جاء فيه " أن من يلجأ إلى مقر دبلوماسي يترك وشأنه، وعلى السلطات المحلية أن تتجاهل وجوده، بشرط أن تكون الجريمة المنسوبة إليه من جرائم القانون العام". في حين يستثنى من هذه المادة كل من يرتكب جريمة ضد الدولة أو سرقة أموال عامة أو بجناية خطيرة.

وقد عرف اللجوء الدبلوماسي العديد من التطورات منها ما يتعلق بمكان اللجوء بالبعثة الدبلوماسية وكذلك منح الحصانة كنتيجة مترتبة عنه فبعد أن كانت الحصانة مقتصرة على مقر الدبلوماسية أصبحت تشمل أيضا منزل السفير وعرباته وكذلك المنازل المجاورة لمقر السفارات ووصل الأمر إلى منح حماية دبلوماسية إلى كامل الحي الذي توجد به السفارة[1].

[1] فورار العيدي جمال، **اللجوء السياسي في القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2012، ص ص، 49-52.

2. اللجوء الديني:

يعد من أقدم أنواع اللجوء التي عرفتها البشرية وقد ارتبط ظهوره بالأماكن المقدسة التي كانت تمثل ملجأ للأفراد الذين يشعرون بالظلم والاضطهاد فعرف عند الفراعنة والرومان واليونانيين وحتى الإغريق وتتمثل فكرة الملجأ الديني في كون المعابد كمظهر رئيسي لها هي أمكان مقدسة لذا فإنه يمكن للأشخاص الفارين أن يختبئوا داخلها دون حتى إذن من الكاهن أو صاحب المعبد فهي كانت تمثل المخرج الوحيد من كل أشكال البطش والاضطهاد.

ويتميز اللجوء الديني بكونه داخلي فهو لا يتعدى إقليم الدولة كما انه واجب انساني واخلاقي فاستجابة الكاهن لطلب لجوء الأشخاص لا يستند للمصلحة.

مع مرور الوقت تحول منح اللجوء إلى واجب معنوي يقع على عاتق الكهنة وهو ما جعله يمتلك سلطة رفض طلب اللجوء بناء على تقديره للأسباب والذرائع وما يمكن أن يشكله طالب اللجوء من خطر على أمن وسيادة البلاد.

وكتجسيد لهذا التصور فقد عرف عن الإغريق أنه كانوا يمنحون حق اللجوء لثلاثة أصناف من الناس وهم:

- المذنبين مهما كانت المخالفات التي ارتكبوها.
- العبيد المطاردين من طرف أسيادهم
- المذنبين مهما كانت طبيعة ذنوبهم[1].

3. اللجوء الإنساني:

تزايد عدد اللاجئين في العالم بصورة معتبرة وذلك فرارا من الإضطهاد الذي يهدّد حياتهم في بلدانهم الأصلية، وعلى اختلاف أسباب اللجوء اقتضى الأمر ضرورة التّفريق بين اللاجئين تبعا لأسباب لجوئهم ومن هنا برز مفهوم "اللجوء الإنساني"، وتعتبر "المفوضية الساميّة لشؤون اللاجئين" التابعة للأمم المتّحدة من بين أهمّ الهيئات الدّولية التي تعنى بحماية اللاجئين في جميع أقطار العالم والعمل على رعايتهم وتأمين ظروف أفضل لهم، حيث تعدّ الإتفاقية التي تم إبرامها عام 1951 بشأن وضع اللاجئين

[1] يحيوش سعاد، **حق اللجوء السياسي في القانون الدولي العام**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، 2002، ص 8-09.

والبروتوكول الخاص بها الصادر عام 1967 هما الأساس الشّرعي الذي يحدّد معايير التعامل مع اللّاجئين وتعتبران بذلك الآلية الشاملة على الإطلاق على المستوى الدّولي والخاصّة بحماية الحقوق الأساسية للاجئين.

تتمثّل أهمّ أنشطة المفوضية في العمل على ضمان الإعتراف باللاجئين وغيرهم ممن هم في حاجة لحماية دولية ثم منحهم الملجأ ثمّ العمل على التأكّد من أن حقوقهم والتي تتميّز بالطابع الإنساني الشمولي هي محلّ احترام من طرف الدّول وذلك وفقا للمعايير الدّولية، وتمارس المفوضية عملها في مختلف الدّول التي يخرج منها اللاجئون وأيضا في الدّول التي توفّر الملجأ لهم.[1]

هذا النّوع من اللجوء يكون في العادة بسبب البحث عن ظروف معيشية وإنسانية أفضل، فحالات الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات تدفع بالكثير من الأشخاص لتغيير مكان إقامتهم رغبة في تحسين ظروفهم المعيشيّة.

4. اللجوء السياسي:

تقف وراء هذا النّوع من اللجوء أسباب سياسية محضة مثل الإتهام بارتكاب جرائم سياسية أو نظرا لكون هذا اللاجئ السياسي جزءا من المعارضة السياسية في بلده الأصلي، أو على اعتباره كذلك من طرف القائمين على السلطة في الأنظمة السّياسية الشّمولية، أو يمكن لطالب اللجوء السياسي أن يقوم بذلك كنتيجة لخوفه من الإضطهاد والتنكيل به لأسباب سياسية، فالجريمة السياسية، المعارضة السياسية والإضطهاد السياسي هي أهمّ دوافع طلب اللّجوء السياسي.[2]

إذن فهذا النّوع من اللّجوء يرتبط أساسا بمبررات سياسية تتعلّق أساسا بطريقة تعامل السلطة الحاكمة مع المعارضين السياسيين وبطبيعة نظام الحكم السياسي في حدّ ذاته ومدى احترامه لحرية التعبير السياسي أم لا.

5. اللجوء الإقليمي:

هذا النّوع من اللجوء هو الأكثر انتشارا في العالم حتى أنّ العالم أصبح منقسما بين نوعين بهذا الخصوص، الأول بمثابة المصدّر للاجئين والثاني بمثابة المستقبل لهم، وتقف العديد من الأسباب وراء هذا النّوع وهي تتمثّل أساسا في البحث عن الأمن والأمان في بلد الملجأ أو كنتيجة

[1] إيناس محمد البهجي، **مرجع سابق**، ص.19.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص، 61، 62.

للهروب من الحروب والإضطرابات الدّاخلية التي تشهدها بعض الدّول أو حتى كنتيجة للتهديد بالإضطهاد لأسباب متعلّقة بالعرق أو القومية، أو لأسباب عنصريّة محضة.[1]

اختلفت إذن أسباب هذا النوع من اللجوء لكن الأكيد هو أنّ عدد اللاجئين يرتفع في العالم من سنة لأخرى وخصوصا هذا النّوع من اللّجوء.

المطلب الثاني: الجهود الدولية لتفعيل الحماية القانونية للاجئين.

تعد مشكلة اللاجئين من اهم المشكلات في عالمنا المعاصر والتي اولاها القانون الدولي اهمية خاصة نظرا لارتباطها بصورة مباشرة بحقوق الانسان حيث ونظرا لكون اللاجئين من أكثر الفئات عرضة للانتهاكات بمختلف أنواعها ومستوياتها فقد تم إقرار العديد من المبادئ الهامة من أجل توفير الحماية لهم ومساعدتهم على الحصول على مستوى معين من الحياة من خلال توفير الاحتياجات الأساسية لهم على المستوى الانساني وكذا العمل على تمكينهم حقوقيا من خلال اعطائهم الحد الأقصى من الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلي استعراض لأهم المبادئ والقوانين التي أقرها المجتمع الدولي بهدف حماية اللاجئين:

1/ مبدأ حظر الطرد أو الرد: أقر هذا المبدأ في المادة 33 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين)، وهي تنص على ما يلي: "لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية." وبالتالي فإن الدول التي تقوم بغلق حدودها في وجه اللاجئين تعد دولا مخالفة لمادة مهمة من مواد حماية اللاجئين. وبسبب التحديات والصعوبات الكبيرة التي توجهها الدول المضيفة للاجئين عند فتح حدودها لاستقبالهم ، خلصت اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين سنتي 1979 و 2000 إلى أربع عشرة نتيجة تمت الإشارة من خلالها إلى ضرورة مشاركة المجتمع الدولي وتحمله لمسؤولياته فيما يتعلق بأعباء التدفق الجماعي للاجئين وكان من اهم ما نصت عليه تلك النتائج ضرورة التزام الدول بإبقاء حدودها مفتوحة أمام اللاجئين، وكذا تقديم كامل الحماية وهذا على الأقل أي إلى غاية توفر الظروف المناسبة التي تمكنهم من العودة دون التعرض لأية مضايقات أو تهديدات.

[1] **المكان نفسه.**

ومقابل التزام الدول بفتح حدودها لتدفق اللاجئين فإن القانون الدولي الانساني لم يغفا بالمقابل حقوق الدول المضيفة حيث نصت اتفاقية سنة 1951 للاجئين العديد من الحقوق للدول المضيفة منها ما يتعلق بالجوانب المالية ومنا ما يتعلق بالجوانب غير المالية فمن الناحية المالية جاء في ديباجة الاتفاقية ما نصه " **وإذ يضعون في اعتبارهم أن منح حق اللجوء قد تلقي أعباء باهظة على عاتق بعض البلدان وأنه من غير الممكن إيجاد حل مرض لهذه المشكلة التي أقرت الأمم المتحدة بأبعادها وطبيعتها الدوليتين إلا بالتعاون الدولي، يعربون عن أملهم في أن تبذل جميع الدول إقرار عنها بالطابع الاجتماعي والانساني لمشكلة اللاجئين كل ما في وسعها للجوء دون أن تصبح هذه المشكلة سببا للتوتر بين الدول**".

وكما هو ملاحظ من خلال نص المادة فإن القانون الدولي الانساني يؤكد على مبدا التعاون في حل مشاكل اللاجئين حيث أن إن المجتمع الدولي يولي أهمية كبيرة للحقوق المالية للدول المتكفلة باستقبال اللاجئين وهذا بالنظر إلى الأعباء الكبيرة لهؤلاء وخاصة على المستوى المالي لأن الدول المصيفة تتحمل على عاتقها توفير شروط الحياة الضرورية لهم[1].

أما فيما يتعلق بالحقوق غير المادية فهي تتمحور حول بعض الإجراءات التي تتخذها المجتمع الدولي والدول المضيفة من أجل فرز اللاجئين واستبعاد الأشخاص الذين يمكن أن يشكلوا أي خطر على الأمن القومي للدول المتواجدين فيها حيث تنص المعايير الدولية في هذا الإطار على فصل الأفراد المسلحين ومن لم ينبذوا أنشطتهم العسكرية صدقاً وبشكل دائم عن اللاجئين المدنيين بقصد الحفاظ على الطبيعة المدنية والإنسانية لمخيمات اللاجئين واللجوء.

إضافة إلى كل ما سبق فقد نص القانون الدولي الإنساني لحماية اللاجئين على تحديد فئات من الأفراد والذين يجب استبعادهم من نظام الحماية الدولية للاجئين حيث تضمنت المادة 1 من اتفاقية اللاجئين ما يصطلح عليه بفقرات الاستبعاد والتي تشمل مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والجرائم غير السياسية الخطيرة.

[1] تمار أحمد برو، **اللجوء السياسي بين النظرية التطبيق في ضوء القانون الدولي**، ط1(الأردن: مكتبة زين الحقوقية، 2013) ص 89-96.

وفي ذات إطار حماية الدول المضيفة فقد نصن اتفاقية اللجوء أيضا على حق هذه الأخيرة في طرد اللاجئين لأسباب تتعلق بالأمن الوطني ومنها المادة 32 التي تسمح بطرد اللاجئ إلى أي دولة غير الدولة التي يمكن أن تتعرض فيها حياته أو حريته للخطر لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام بعد اتخاذ قرار في هذا الصدد وفقاً للأصول الإجرائية التي ينص عليها القانون.

2/ تمكين الأفراد من الوصول إلى إجراءات البت في طلبات اللجوء

نص الإعلان العاملي لحقوق الانسان في المادة رقم 14 على أن " لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد". ورغم ان هذا المبدأ يبدو في غاية الوضوح من حيث إشارته إلى الحق في طلب اللجوء إلا أن الدول لا تلتزم به بصورة مطلقة وخاصة عندما تفرض الحكومات شروطاً لمنح التأشيرات وإجراءات للتفتيش الأمني، وغير ذلك من الحواجز أمام الدخول لبلدانها، مما يمنع الأشخاص بالفعل من التقدم بطلبات اللجوء، كما تقترن حالات انتهاك هذا الحق – الحق في اللجوء بحالات انتهاك الحق في عدم الإرجاع القسري للاجئين وكذلك عندما لا يتمكن الأفراد من الانتفاع بإجراءات منصفة ومحايدة للبت في طلبات اللجوء.

3/ منع الاحتجاز المطوَّل والتعسفي وغير القانوني

يؤكد هذا المبدأ على حق الأفراد في الحرية التي كفلها القانون الدولي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتُمد عام 1966 وبناء عليه فإنه لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً"، حيث نصت المادة 9 من العهد على ضرورة النظر في قانونية الاعتقال من جانب جهة قضائية محايدة. [1]

من جهتها أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى أن ضمانات المادة 9 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تنطبق على الأجانب، بمن فيهم طالبوا اللجوء، حيث لا يجوز وضعهم رهن الاعتقال وفرض قيود شديدة على حقهم في الرجوع كما تعتبر أن من حقهم تعيين جهة قضائية محايدة لإعادة النظر في قرار اعتقالهم وهو ذات الامر الذي أكدت عليه المبادئ التوجيهية

[1] لينا الطبال، **الاتفاقيات الدولية والاقليمية لحقوق الانسان**، (لبنان: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، د.ط، 2010)، ص ص 369- 374.

لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث أشارت إلى أنه لا يجوز كقاعدة عامة احتجاز طالبي اللجوء، وأن من حقهم الحصول على الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية لهم إضافة إلى الحق في الطعن أمام جهة قضائية مستقلة في كل قرارات الاحتجاز، الحق في توكيل محامي وكذلك الحق في المساعدة والاستشارة القانونية لهم مجانا[1].

من خلال ما سبق يتّضح بأنّ مختلف الإجراءات المتّخذة بخصوص عدم السماح باحتجاز اللاجئين أو تعريضهم لعقوبات أو أيّة معاملات سيّئة، هي الهدف الأسمى الذي أقرّه العهد الدّولي للحقوق السياسية والمدنيّة وكذا الهيئات التابعة لهيئة الأمم المتّحدة كاللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

4/ حماية النساء والأطفال:

يتعامل القانون الدولي الانساني المتعلق بحماية اللاجئين، مع اللاجئين من فئات الأطفال والانساء انطلاقا من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام 1979، واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989حيث أكدت منظمة الأمم المتحدة على ضرورة الإلتزام بالمبادئ التوجيهية التي أصدرتها مفوضية شؤون اللاجئين عام 1991 بشأن حماية اللاجئات، والمبادئ التي أصدرتها عام 1995 بشأن منع العنف الجنسي ضد اللاجئين وكذا كيفية التعامل معه، هذا إضافة إلى المبادئ التوجيهية التي أصدرت سنة 1994 بشأن حماية الأطفال اللاجئين ورعايتهم استقصاء حقوق اللاجئين في القوانين الدولية وتحديّات إنفاذه[2].

إذن فقد تعدّدت واختلفت طرق وآليات حماية اللاجئين والتّكفّل بهم في إطار القوانين الوطنيّة واللّوائح الدّولية المعمول بها، لكن الغرض الأسمى والأساسي لها يبقى محاولة تحسين أوضاع اللاجئين والعمل على إدماجهم وتحقيق طموحاتهم على غرار ما توفّره الدّولة المستقبلة لمواطنيها الأصليين.

خلاصة الفصل

[1] لينا الطبال، **مرجع سابق** ص ص، 369-378.

[2] **المكان نفسه.**

من خلال ما سبق يتّضح جليا بأنّ "اللّجوء" هو عبارة عن ظاهرة مرتبطة بالإنسان تحكم تنظيمها العديد من المعاهدات والقوانين التي تتميّز بالطّابع العالمي ، فحقوق اللاجئين مضمونة من جميع النّواحي سواءا ما تعلّق منها بالجوانب المادّية(توفير السّكن، توفير الغذاء، توفير الرعاية الصّحيّة...) أو تلك المرتبطة بالجوانب المعنوية كاحترام وضعيتهم كلاجئين وفقا للوائح الوطنيّة للدّول أو من خلال تقديم فرص للتعليم والتكفّل النفسي بهم خصوصا في حالات الحروب والأزمات.

على اعتبار تمتّع اللاجئين بالعديد من الحقوق في البلدان المضيفة فكذلك تترتّب عن إقامتهم بها واستقرارهم العديد من الإلتزامات على اعتبارهم مواطنين كبقيّة المواطنين الأصليين، وهي تتلخّص أساسا في احترام قوانين البلد المضيف وعدم ارتكاب أيّ أعمال من شأنها تعريض الأمن العامّ أو الإستقرار الدّاخلي للبلد للخطر.

عموما فوضعيّة اللّاجئ تمّ تحديدها بدقّة من خلال مختلف اللّوائح والقوانين كما تمّ وضع شروط منح هذه الصّفة وما يليها من مزايا، فالملاحظ هو عدم وجود أيّ خلاف أو لبس حول طريقة التّعامل مع اللاّجئين في مختلف الدّول، لتبقى مهمّة تحقيق النّجاح في التكفّل بهم أو إدماجهم في المجتمعات المحليّة هي مسؤولية السّلطة السّياسية في دولة ما.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية للأزمة السورية

وبروز ظاهرة اللّاجئين.

تمهيد

لقد كان للحراك السياسي الذي شهدته بعض الدّول العربية أثر كبير وانعكاس على الأوضاع داخل سوريا، فقد بدأت الإحتجاجات سلميّة في سوريا في شكل مطالب اجتماعيّة وسياسية ليتفاقم الوضع فيما بعد ويأخذ طريقه نحو صراع مسلّح بين النّظام السياسي والمجموعات المعارضة له وكذا بعض التّنظيمات المسلّحة، وزاد الوضع تعقيدا مع دخول أطراف إقليمية ودولية على خطّ الصّراع في سوريا حيث منها من دعمت النّظام السّوري وأخرى دعمت المعارضة المسلّحة وذلك في ظلّ نشاط بعض التّنظيمات الإرهابيّة مثل تنظيم "الدّولة الإسلاميّة" أو ما كانّ يسمّى بـ"داعش".

عملت العديد من الأطراف الإقليمية (حزب الله اللبناني، إيران، تركيا، بعض دوّل الخليج) والأطراف الدولية الأخرى (روسيا، الصين، الولايات المتّحدة الأمريكية) على التأثير في الأزمة السّورية من خلال مواقفها من أطراف الأطراف المتصارعة ودعم إحداها عل حساب الأخرى وهو ما أدّى إلى تأزّم الوضع أكثر.

لقد كانت نتائج الصّراع المسلّح كارثية على مستوى تدمير البنى التّحتية في سوريا وعلى المستوى الإنساني حيث سقط الكثير من القتلى في صفوف المدنيين ونزح الكثيرون بسبب الحرب سواءا نحو مناطق داخليّة أو نحو بلدان أخرى مجاورة أو بلدان أخرى في إفريقيا وأوروبا.

لقد برزت ظاهرة "اللّجوء " بقوّة في إطار الصّراع الدّائر في سوريا حيث حدثت تدفقات كبيرة للّاجئين السوريين نحو دوّل الجوار (تركيا، الأردن، لبنان، العراق) كما لجأ الكثيرون نحو دوّل إفريقية(الجزائر، مصر...)، كما كانت أوروبا ملاذا آخر لهؤلاء اللّاجئين وقد كانت هناك دوّل عبور وأخرى للإقامة كما تضاربت الآراء والسياسات المتّخذة بشأنهم بين مرحّب بهم ورافض لهم، وتعدّ ألمانيا من بين الدّول التي استقبلت أعدادا هائلة من اللّاجئين وقامت باتّخاذ إجراءات للتكفّل بهم والعمل على إدماجهم في المجتمع الألماني.

المبحث الأول: جذور الأزمة السورية.

اندلعت الأزمة السورية نتيجة لمظاهرات مطالبة بالحرية والديمقراطية إلى جانب مطالب اقتصادية واجتماعية عديدة ، لكن هذه المظاهرات خرجت عن نطاقها السلمي وتحولت إلى أعمال عنف ممّا سبب اختناق مؤسساتي مسّ بحقوق الانسان وهمش أطياف كبيرة من المجتمع السوري وحرمها من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر الأزمة السورية أزمة عميقة حيث فقدت مؤسسات الدولة السورية قدرتها على التطور ومواكبتها لمختلف تطلعات المجتمع السوري ، فقد أدى الركود الاقتصادي وانخفاض معلات النمو وارتفاع الأسعار وعجز الموازنة والمديونية إلى ارتفاع سقف المطالب الشعبيّة ،وبعد تأزّم الوضع أكثر دمر النزاع المسلح البنية الهيكلية للإقتصاد السوري ودمر الطاقات البشرية وترجع أسباب الأزمة السورية إلى العديد من الأسباب كما أنّ لها جذورا عميقة، وهذا ما جعلها تتّخذ شكلها الحالي.

المطلب الأول: الجذور الإجتماعية والإقتصادية:

1. الجذور الإجتماعية:

لعبت العوامل الإجتماعية دورا كبيرا في تفجير النزاع في سوريا ، حيث يعتبر الفقر أهم عامل ساهم في تغذية الأزمة وتراكمها ، فقد بلغ معدل الفقر في سورية والمستند إلى خط الفقر الوطني الأدنى 12 % في عام 2007.

الشكل رقم1: قيم خطوط الفقر وخطوط الفقر المقدّرة من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في اليوم بأسعار 2005 ومعدّل القوة الشرائية في دوّل عربية منتقاة، 2000-2009.

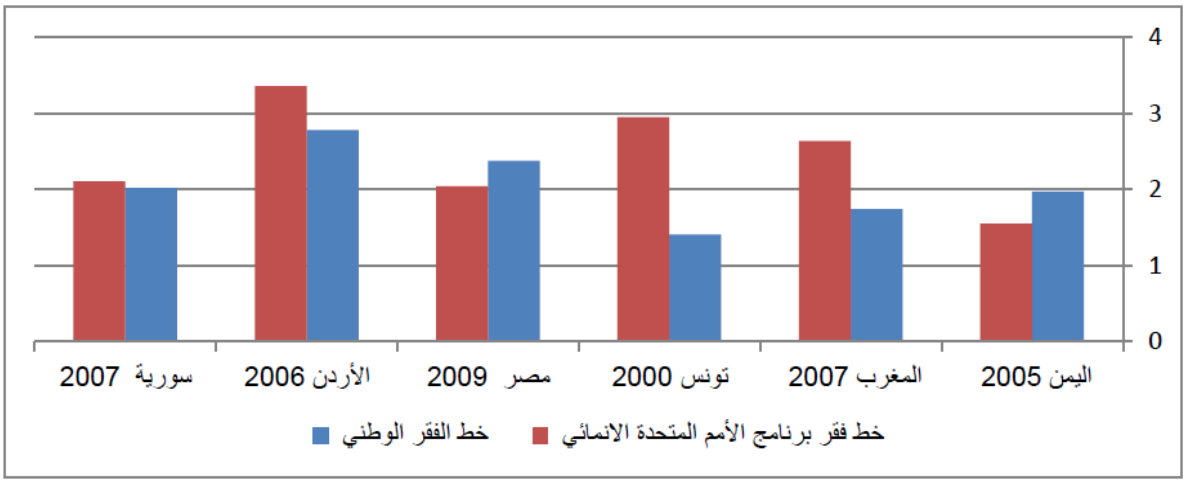

المصدر: http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/armdg06.pdf، (2017/05/01)

نلاحظ من خلال الشّكل أنّ سوريا هي من أفقر الدول العربية مقارنة بالخطّ الإنمائي الموضوع من طرف الأمم المتحدة و خطّ الفقر الوطني الخاصّ بها.

الجدول رقم1: مقاييس الفقر في سورية باستعمال خطي الفقر الأعلى والأدنى 2004و2007.

	نسبة أعداد الفقراء			فجوة الفقر			فجوة الفقر المربّعة		
	2004	2007	التغيّر	2004	2007	التغيّر	2004	2007	التغيّر
خط الفقر الأعلى									
الحضر	28.6	30.7	2.2	7.0	6.7	-0.3	2.5	2.1	-0.4
الريف	31.9	36.9	5.0	7.8	8.3	0.4	2.8	2.7	-0.1
الإجمالي	30.2	33.6	3.4	7.4	7.4	-0.0	2.6	2.3	-0.3
خط الفقر الأدنى									
الحضر	8.8	9.9	1.1	1.6	1.5	-0.0	0.5	0.4	-0.1
الريف	14.3	15.1	0.9	2.7	2.5	-0.3	0.8	0.6	-0.2
الإجمالي	11.5	12.3	0.8	2.1	2.0	-0.2	0.6	0.5	-0.1

المصدر: ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية: الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية،(سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013)، ص.22.

نستنتج من الجدول (1) و الشكل (1) أن معدل الفقر يزيد عن 33% ، والتفاوت بين المناطق حيث تركز في المناطق الشرقية والشمالية ، خاصة في الأرياف وهي نفس المناطق التي قامت بها الثورة السورية.

تشير التقديرات أن 12 % من السوريين يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر وثلثي العدد الإجمالي للسكان 33.6 % يعيشون تحت خط الفقر الأعلى .

كما أن القمع والإستبداد بعد انقلاب 8 مارس 1963، الذي فرض حكما مطلقا على المجتمع المدني ، وكل المؤسسات الإجتماعية ، وتضييقه على مختلف الحريات حيث تم قمع الحركات الإحتجاجية والتظاهر السلمي والحق في الإضراب ، كما شمل التضييق والفساد مختلف جوانب الحياة في سوريا.

2. الجذور الإقتصادية:

يعتمد الإقتصاد السّوري على النفط بشكل كبير مما جعله يخضع لأزمات تراجع أسعار النفط كغيره من الدول الريعية، كما أن غياب الاستثمار الأجنبي الذي انحصر في القطاع العقاري أدى إلى انكماش اقتصادي وتفشي ظاهرتي الفساد والإحتكار.

كما تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم مفجرات النزاع نظرا لما تخلفه من أزمات تؤثر في الدولة على كل الأصعدة سواء من حيث غياب التنمية وغياب العدالة التوزيعية للثروة ، ونظرا للفساد والفشل الإقتصادي "الذي همش فئات كثيرة في المجتمع وجعلها تعيش تحت عتبة الفقر بالإضافة إلى تراجع أداء المؤسسات الاقتصادية والعجز عن تحقيق تنمية اقتصادية تحقق تطلعات المجتمع السوري ، ويعدّ هذا الأخير مؤشرا سلبيا ولو استمر معدل مشاركة قوة العمل كما كان في **2001**، دون تراجع خلال العقد الماضي لوصل معدل البطالة في عام **2010** إلى حوالي**24 %**ما يشير إلى أن الاقتصاد السوري فشل في استيعاب الداخلين المحتملين إلى سوق العمل.[1]

الشكل رقم2: الأجور الإسمية والحقيقية : 2001_2010 (المعدل الوسطي للمشتغل).

[1] ربيع نصر، وآخرون ، ***الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية***، (سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ،2013)،ص21.

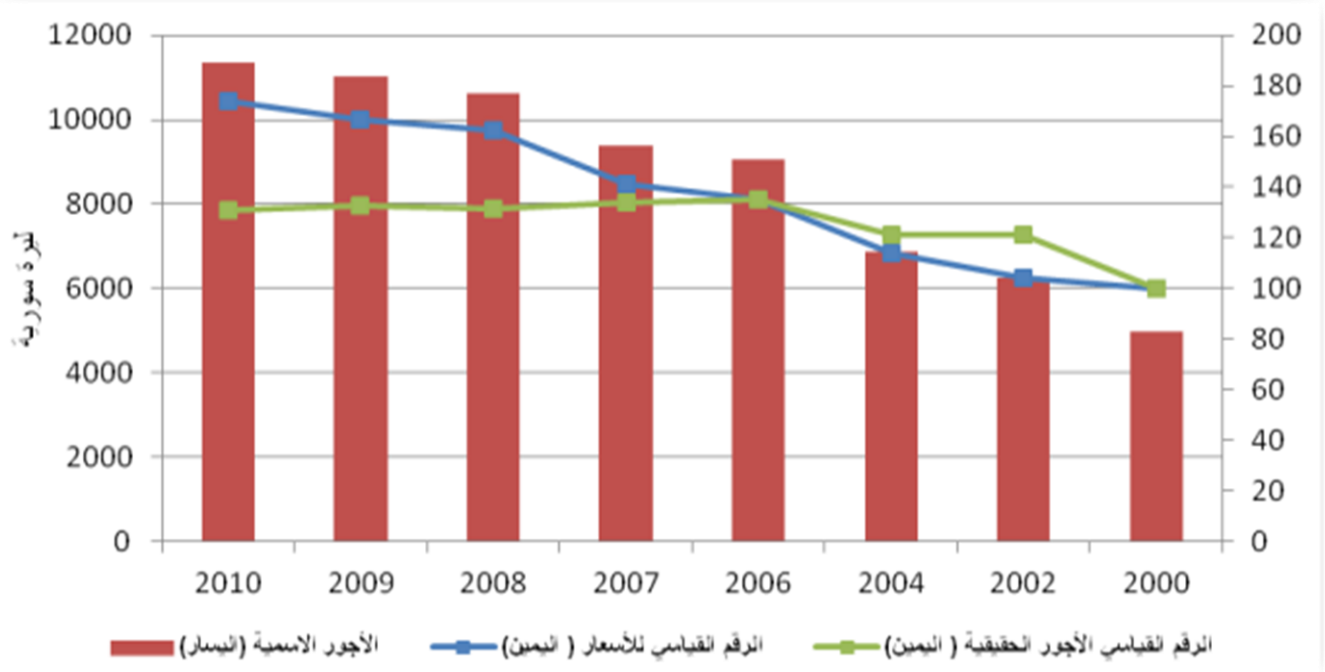

المصدر: ربيع نصر، وآخرون ، ***الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية***، **(**سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ،2013)،ص.22.

حيث نلاحظ من خلال المنحنى البياني بأن الأعمدة باللون الأحمر تعبر عن الأجور الاسمية والتي يقصد بها المقدار المالي الذي يتقاضاه العامل مقابل ما يقوم به من أعمال، التي نلاحظ بأنها في تطور منذ سنة 2000 حيث كانت في حدود 5000 ليرة سورية وصولا إلى ما يقارب 1100 ليرة سنة 2012، وهي الأرقام التي يتعامل معها النظام السوري على أنها إنجازات مهمة في الإقتصاد السوري، غير أن الأجور الحقيقية والتي يقصد بها: مقدار السّلع والخدمات التي تشترى لإشباع حاجات الفرد من الأجر النقدي أي القوة الشرائية التي يحصل عليها العامل مقابل الأجر الذي يتقاضاه، والمشار إليها في الشكل أعلاه باللون الأخضر توضح بأن الأسعار الحقيقية في سوريا لم ترتفع وبقية في حدود 8000 ليرة منذ 2006 إلى غاية 2010، في حين أنّ الرقم القياسي للأسعار الموضح باللون الأزرق بقي في ارتفاع مستمر، وهو ما يوضح أن الأوضاع الاقتصادية للمواطن السوري في تدهور منذ سنة 2006.

وبالتالي فإن سجلّ التشغيل الناجم عن السياسات الإقتصادية للعقد الماضي يعطي مؤشرات مظللة عن معدلات البطالة، الأمر الذي يخفي حالات اختلال هيكلية و عيوب تشريعية آخذة في التعمق، مثل الخلق الضعيف لفرص العمل وانخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل،الأمر الذي ساهم في ازدياد حالة الاحتقان داخل المجتمع السوري.

حاول النظام السياسي السّوري إحداث إصلاحات اقتصادية رغبة في تمكين الإقتصاد السوري من مواكبة حركة الليبرالية الإقتصادية التي طبعت القرن العشرين خاصة في فترة **عبد الله الدردري** * غير أن هذه الإصلاحات جاءت في خدمة الطبقة البرجوازية على حساب فئات الشعب السوري الأخرى خاصة سكان الأرياف و القرى في المنطقة الشرقية و الشمالية الشرقية للبلاد، قد قدّرت نسبة الفقراء في سوريا عام **2008** نحو **34,3%** أي نحو **7 ملايين** يعيشون تحت خط الفقر وهذا راجع بالأساس إلى السياسات المعتمدة من قبل النظام السوري، نتيجة للفساد المستشري في النظام حيث صنفت سورية في المرتبة 51 في سلم انتشار الفساد[1]

تأثر الإقتصاد السوري إضافة إلى ذلك بالعقوبات الدّولية المفروضة عليه منذ 1980 تاريخ تصنيف سوريا ضمن قائمة الدول الدّاعمة للإرهاب، بالإضافة إلى العقوبات التي فرضت على سوريا عقب مقتل **رفيق الحريري**[2]* 2005، واعتبارها المسؤول الأول عن عملية الإغتيال، فمن خلال ما سبق يمكن القول بأنّ الاقتصاد السوري كان يعاني من تحديات وأزمات خانقة انعكست سلبا على المجتمع السوري بكافة أطيافه و طبقاته الإجتماعيّة.

المطلب الثاني: العوامل المفجّرة للأزمة السورية

يعرف المجتمع السوري تنوعا طائفيا وعرقيا في تركيبته الإجتماعية والاثنية ، يشكل المسلمون **70%**من عدد السكان الذي قدر سنة **2010 بحوالي 20 مليون نسمة، العلويين** بنسبة 11 **%** و**الأكراد** بنسبة 8 **%** مع وجود أقليّة درزية وتركمانية واسماعيلية.

* **عبد الله الدردري**: نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ،عمل كخبير البرامج في مكتب برامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا.

[1] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، ***الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية :2011-2013***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر غزة: كلية الأدب و العلوم الإنسانية، 2015) ،ص. 23.

[1] جمال واكيم، ***صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011*** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع ، ط2،2013)، ص. 202-203.

[2]

خريطة رقم1: التوزيع الطائفي في سوريا.

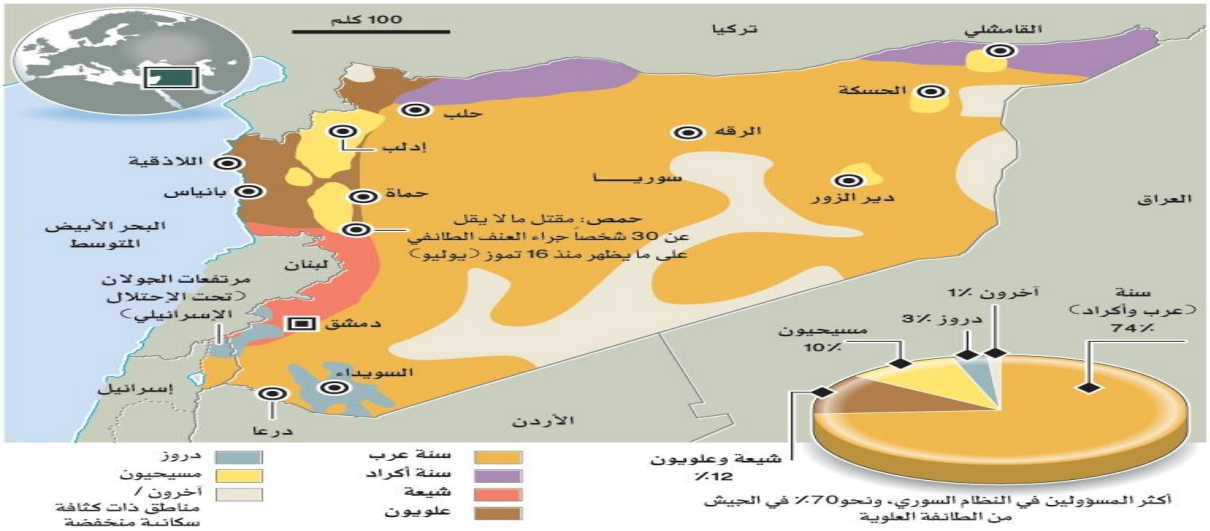

المصدر: *http://media.emaratalyoum.com/images/polopoly-inline-images/2012/03/AR22-200312-04.jpg?_ga=2.133126734.1194535257.1495032498-661147827.149503245*، *(2017/03/07).*

لعب التنوع العرقي وعدم التجانس بين عرقيات واثنيات المجتمع السوري دورا كبيرا في احتقان الازمة السورية وبروز مطالب انفصالية، خاصة في ظل عجز النظام السوري عن بناء وارساء هوية مشتركة تنصهر فيها جميع اطياف المجتمع السوري نظرا للكبت والقمع الممارس على الحريات .

عرفت الحياة في سوريا بمختلف جوانبها الاقتصادية والسياسية تضييقا كبيرا على ممارسة النشاط السياسي وسجن ومحاكمة كل من يعارض النظام في سوريا،.[1] هذا وقد سيرت البلاد مند 1963 وفق قانون الطوارئ الذي يعطي صلاحيات للقوى الأمنية على حساب هذه الحرية التي غابت عن الشعب السوري مند فترة الرئيس الأب **حافظ الأسد**، حيث عمل النظام السياسي السوري على توفير الظروف المناسبة من أجل توريث الحكم لصالح الابن **بشار الأسد** ، من خلال إجراء تعديلات على الدستور الذي كان يشرط على مرشح رئاسة الجمهورية أن يكون بالغ من العمر أربعين سنة، ليصبح شرط السن خمسة وثلاثين سنة وهو ما يتناسب مع عمر الابن بشار الأسد الذي فاز بعدها في الانتخابات الشكلية التي أقيمت سنة 2000 بنسبة **97.29%**[2]، كما أن "**المؤسسة العسكرية السورية كانت منحازة للنظام الحاكم مند تولي حافظ الأسد أمور الدولة عن أخيه "رفعت الأسد" على رأس الحرس الجمهوري وبعد مجيء بشار الأسد عيّن كل من أخيه وخاله وزوج أخته في المناصب الحساسة في الدولة مما وفر له الحماية الدائمة من أي محاولة انقلابية ،كما أن النظام السوري كان يتسلط في قمع المظاهرات وكانت حالة طوارئ دائمة في سوريا لمنع أية محاولة للمطالبة بالحريات**" [3].

[1] عزمي بشارة، ***سورية درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن***، (بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013) ص-ص 44-47.

[2] ريز أرليخ، **داخل سورية قصة: الحرب السورية وما على العالم أن يتوقع**، ترجمة رامي طوقان،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ، 2015) ص.70.

[3] لوهاب حدرباش، العوامل السياسية للثورات العربية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع.4 (ديسمبر 2015) ص. 102.

الحراك السياسي العربي:

شهدت المنطقة العربية أواخر العام 2010 العديد من التفاعلات السياسية والإجتماعية و التي سمّيت إعلاميا "**بالربيع العربي**" وهي التي أدت إلى إسقاط العديد من الأنظمة السياسية الحاكمة بدءا بتونس ثمّ مصرو ليبيا و في خضم هذه الأحداث التي شهدها الوطن العربي أكد الرئيس السوري "**بشار الأسد**" في مقابلة صحفية له مع صحيفة "وول ستريت جورنال" بتاريخ 21 جانفي 2011 على استثناء سوريا من هذه الأحداث على اعتبار أن النظام في سوريا قريب من المواطنين، وأن موجة الاحتجاجات لن تطال سوريا.[1] وفي تصريح أخر أضاف قائلا: "**سوريا مستقرة، لماذا؟ لأنك يجب أن تكون مرتبطا بشكل وثيق جدا بمعتقدات المواطنين، هذه هي المسألة الجوهرية فعندما يكون هناك اختلاف بين سياستك و معتقدات الناس و مصالحهم فسيصبح لديك ذلك الفراغ الذي يولّد الإضطراب.**"[2]

هذا الخطاب المؤكد و المطمئن على أن الأوضاع في سوريا بعيدة عن الإضطرابات التي تشهدها دول المنطقة، سرعان ما فنّدته الإحتجاجات التي قام بها متظاهرون في مدينة **درعا** في 3 مارس 2011، بشكل سلمي حيث ردّد المحتجّون شعارات تعبر عن مطالبهم على غرار "**الله وسوريا وحرية وبس**" و "**الشعب السوري ما بينذل**[3]"، لتمتد بعدها المظاهرات السّلمية إلى دمشق وأجزاء أخرى من البلاد، ففي مدينة **بانياس** الواقعة شمال شرق سوريا حاول المتظاهرون جذب العلويين الموالين لنظام **بشار الأسد** في غالبيتهم من خلال ترديد هتافات مثل " **سلمية سلمية لا إسلام ولا مسيحية لا سنّية ولا علوية، كلنا وحدة وطنية**[4]"

غير أن هذه المظاهرات السلمية قوبلت بالقمع و العنف من قبل قوات النظام التي استعملت الرصاص الحي من أجل فض الاعتصامات ما أدّى إلى سقوط ضحايا، الأمر الذي زاد من غضب الشعب السوري وتغيير مطالبه التي كانت بالأساس مطالب اجتماعية اقتصادية إلى المطالبة بإسقاط النظام السياسي القائم، ورفع شعارات على غرار " **إجاك الدور يادكتور**" "**الشعب يريد إسقاط النظام**".

---

[1] ميشيل كيلو،" رهانات صعبة : حسابات موسكو اتجاه الصراع في سوريا"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.195،(فيفري 2013)،ص.101.

[2] ريز أرليخ، **مرجع سابق**،ص78.

[3] حسن صبرا، **سورية: سقوط العائلة عودة الوطن** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2003)، ص.16.

[4] ريز أرليخ، ***مرجع سابق***، ص81.

شهدت الفترة الموالية تصاعدا في الإحتجاجات الشعبية وهنا بدأ النظام السياسي يحسّ بالخطر وبضرورة التّعامل الفوري مع الوضع، فقد حاول القيام بمجموعة من الإصلاحات رغبة في التّمكّن من احتواء الأزمة حيث أعلنت **بثينة شعبان** مستشارة الرئيس السوري **بشار الأسد** في مارس 2011 عن عزم النظام السياسي القيام بإصلاحات سياسية تتضمن في مجملها الخطوات التالية:

- ✓ إنهاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ 1963.
- ✓ محاربة الفساد
- ✓ إصدار قانون جديد يسمح بالتعددية الحزبية .
- ✓ زيادة رواتب موظفي القطاع العام واستيعاب العاطلون عن العمل.[1]
- ✓ تسوية وضعية 300.000 كردي ظلوا دون جنسية منذ ستينيات القرن الماضي,[2]

غير أن هذه الإصلاحات المتأخرة لم تحقّق الأهداف المرجوّة منها بل أن الأزمة ازدادت عمقا وأخذت أبعادا إقليمية و دولية بانخراط العديد من الأطراف الإقليمية والدّولية فيها وهو ما زاد الوضع تعقيدا أكثر.

هذا ويمكن إرجاع أسباب اندلاع الأزمة في سوريا عموما إلى النّقاط التالية:

- ✓ شمولية النظام السياسي: وذلك من خلال سيطرته على الحياة السياسية داخل الدولة سيطرة مطلقة.
- ✓ غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها.
- ✓ الرّغبة في إلغاء فكرة توريث الحكم.
- ✓ الإختناق المؤسساتي: وذلك من خلال توغّل المؤسسة الأمنية في كل صغيرة وكبيرة في حياة المواطن السوري.
- ✓ قوانين أنظمة الطوارئ التي سيّرت بها البلاد منذ سنة 1963.
- ✓ تدهور الأوضاع الإقتصادية.
- ✓ التركيبة السّكانيّة غير المتجانسة.
- ✓ التغيّرات الحاصلة في الساحة الإقليمية نتيجة موجة الحراك السياسي العربي.

[1] جمال واكيم ، **مرجع سابق**، ص.212.
[2] ريزأرليخ، **مرجع سابق**، ص.81.

المبحث الثاني: الأطراف الإقليمية والدّولية الفاعلة في الأزمة السورية

قوبلت مجموع الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي السوري من أجل إيجاد حلول للأزمة بالرفض و المعارضة من قبل كافة أطياف الشعب السوري خصوصا بعد سقوط ضحايا في موجة الاحتجاجات السلمية التي قام بها ، وقد عمل الطّرفان (النظام السياسي – المعارضة) على أقلمة و تدويل الأزمة كل وفق منظوره الخاص للأحداث في سوريا ووفقا لأهدافه و تطلّعاته.

حاول **النّظام السياسي السوري** إعطاء الأزمة بعدا إقليميا ودوليا من خلال تركيزه على أن ما يحدث في سورية مؤامرة على مواقف سوريا المقاومة و الممانعة[1]، حيث وفي أول تصريح رسمي للرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب بتاريخ 30 مارس2011، قال:" ...**إنّ سوريا تتعرض لمؤامرة كبيرة تمتدّ خيوطها من دول بعيدة ودول قريبة ولها بعض الخيوط داخل الوطن**"[2].

دعت **المعارضة السّورية** هي الأخرى إلى تدخل أطراف إقليمية ودولية في الأزمة من أجل إيجاد حلول لانتهاكات حقوق الإنسان التي يقوم بها النظام في سوريا ومساعدة الشّعب السوري في تحقيق مطالبه في الحرية.

المطلب الأول: الأطراف الإقليمية للأزمة

تعددت الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة السّورية والتي تدخّلت مباشرة في سوريا وتباينت مواقفها بين مؤيد للنّظام السياسي السوري ومعارض له وتتمثل أهم الأطراف الإقليمية في:

1. إيران:

تعتبر إيران الحليف الاستراتيجي رقم واحد للنظام السوري، وهذا راجع إلى طبيعة العلاقات التاريخية التي جمعت البلدين، حيث تعتبر سوريا من بين أولى الدول التي ساندت ثورة **أية الله الخميني***[3]في إيران

---

[1] أحمد سالم محمد أبوصلاح،تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في ضوء الإستقطابات الإقليمية والدوليةفي: ***http://dspace.up.edu.ps/xmlui/handle/123456789/127***.(02/03/2017)

[2] عبد الوهاب بدر خان،" رهانات متداخلة، السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة"،**السياسة الدولية**،ع. 194، (2013)، ص.94.

[3] ***أية الله الخميني**: هو السيد روح الله الموسوي الخميني (1902–1989) قائد الثورة الدينية الشيعية في إيران التي أسقطت شاه إيران محمد رضا بهلوي 1979.

1979 حيث زار وزير الخارجية السوري آنذاك **عبد الحليم خدام** طهران وأكّد بأن سوريا دعمت الثورة الإيرانية قبل قيامها وأثناء اندلاعها وبعد انتصارها[1]، وبعد ذلك استمرت العلاقات الإيرانية–السورية في التقارب في فترة حكم الرئيس **بشار الأسد** ففي سنة 2006 تم توقيع اتفاقية بين سوريا وإيران عقب زيارة وزير الدفاع السوري **حسن تركماني**. [2]

ومع اندلاع موجة الحراك السياسي في الوطن العربي سارعت إيران إلى دعم شعوب هذه الدول انطلاقا من خلفية مذهبية، فقد قدّمت نفسها على أنّها حاملة لواء الدفاع عن الشّيعة في الوطن العربي خاصة في البحرين، مصر، ليبيا و اليمن و الهدف من وراء ذلك هو إعادة بناء علاقات مع أنظمة جديدة مما يسهل من عملية بسط نفوذها في المنطقة، غير أنّ الموقف الإيراني من الأحداث في سوريا كان مخالفا لما هو عليه مع باقي دول المنطقة حيث وقفت إيران إلى جانب النّظام السّياسي السوري، حيث ومع بداية الأحداث في سوريا سافر وزير الخارجية الإيراني **علي أكبر صالحي** إلى روسيا وعقد صفقات تجارية مع الجانب الروسي وصرّح بأن التطوّرات في سوريا فتحت صفحة جديدة في العلاقات الإيرانية _الروسية والتي ستتطور إلى الأمام وفي مختلف الميادين وذلك راجع إلى العديد من الأسباب ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ الموقع الجيوبوليتيكي لسوريا الذي يمكن إيران من ربط سلسلة جغرافية تبدأ من غرب إيران مرورا بسوريا وصولا إلى لبنان و الأراضي الفلسطينية.[3]
- ✓ مواجهة الدّور التركي (السنّي) المنافس للدّور الإيراني في المنطقة وهو ما عبّر عنه بصريح العبارة المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بتاريخ 21 جويلية 2011 بالقول: ...**لو خيرنا بين تركيا**

---

[1] رجائي سلامة الجرابعة، ***الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979-2011***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم، 2012)،ص.52.

***السيستاني:** علي الحسيني السيستاني من مواليد مشهد بإيران يعتبر من بين أكثر الشخصيات فعالية في المشهد السياسي الإيراني.

[2] السّيد أبو داود، ***تصاعد المد الإيراني في العالم العربي***،(مصر: مكتبة العبيكان للنشر،2014)،ص.233.

[3] ناصر زيدان، ***دور روسيا في الشرق الأوسط و الشمال الإفريقي من بطرس الأكبر حتى فلاديمير***(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ،2013)،ص.299.

وسوريا فسوف نختار سورية بلا شكّ.[1] ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتبار أنّ تركيا دولة منضوية تحت لواء حلف النّاتو(الولايات المتحدة الأمريكية) على عكس سوريا التي تصنّف ضمن محور دوّل المقاومة و الممانعة التي تصوّر إيران نفسها على أنها تنتمي إليه.

- ✓ منافسة القوى الدولية الفاعلة في الأزمة السورية خاصة روسيا وعدم السّماح لها بالإنفراد في بسط نفوذها في المنطقة.
- ✓ غيّاب البديل الذي يضمن بقاء المصالح الإيرانية في المنطقة في حال السّماح بسقوط نظام الرئيس **بشّار الأسد**[2].

من خلال هذه النقاط نستنتج أن السياسة الخارجية الإيرانية سياسة براغماتية إلى أبعد الحدود تحت غطاء إيديولوجي مذهبي.

2. العراق:

يقف العراق إلى جانب النظّام السياسي في سوريا وهو في موقفه ذلك يعكس الموقف الإيراني حيث ومنذ الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 كانت إيران المستفيد الأوّل من تبعاته، فقد سارعت إلى دعم القوات الأمريكية حتى أن **السيستاني*** أفتى بعدم التعرض للمقاتلين الأمريكيين في العراق.[3]

بتاريخ 21 جويلية 2003 أنشأ مجلس للحكم العراقي واعتبر أعلى هيئة سياسية في البلاد وقد حصلت فيه الطّائفة الشّيعية على ثلاثة عشر مقعدا من المقاعد الخمسة والعشرين فيما حصلت الطائفة السنّية على خمسة مقاعد مثلها في ذلك مثل الأكراد بينما حصل المسيحيون والتركمان على مقعد واحد[4]، في إشارة واضحة لسيطرة الشّيعة على مقاليد الحكم في العراق وهو ما عبّر عنه مسؤول أمني عراقي سنة

---

[1] **التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية و الثورات العربية**،(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012) ص ص، 17-18.

[2] عمر ومحمد إبراهيم، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، في: ***www.democraticac.de34754*** ،***(2017/03/08).***

[3] السيد أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، مرجع سابق**،ص142

[4] مرنا وليد محمد نصار، **مرجع سابق**،ص5.

2009 لجريدة الشرق الأوسط حينما صرّح قائلا:" **خيوط العملية السياسية العراقية بيد إيران بل هي بيد قائد فيلق القدس سليماني**[1].

غير أن تغير الأوضاع في المنطقة بعد الإنسحاب الأمريكي وظهور فواعل غير دولاتية على غرار تنظيم داعش(**الدولة الإسلامية في العراق و الشام**) والتي امتدت إلى سوريا ، وهو ما جعل عملية تسيير الملف العراقي تتعقّد أكثر خاصة وأن تنظيم **داعش** تنظيم سني معادي للمصالح الشّيعية (الإيرانية) في العراق وفي سوريا.

3. حزب الله اللبناني:

يعتبر تنظيم "حزب الله" اللبناني أول الدّاعمين للنّظام السوري وقد اعتبر أن ما يحدث في سوريا هو مؤامرة غربية صهيونية هدفها إضعاف المقاومة، وتعتبر إيران طرفا مؤسسا لحزب الله، حيث يكشف السفير الإيراني السابق في لبنان **حسن أخثري** عن أن **آية الله الخميني** أمر بإرسال عناصر من الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان والتي قدرت آنذاك بحوالي 300 عنصر تمركزوا في **بعلبك** (جنوبي لبنان)[2] لبناء حزب الله عسكريا ومواجهة إسرائيل وذلك عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982[3] ، ومنذ تلك الفترة عمل حزب الله على نشر الفكر الشّيعي في لبنان وتصوير إيران على أنها المنقذ للأقلية الشّيعية في لبنان.

يعتبر الهدف التكتيكي من إنشاء حزب الله هو محاربة الكيان الصهيوني ومساعدة فلسطين من خلال رفع راية الجهاد، غير أنّ الهدف الإستراتيجي الذي سعت إليه إيران من وراء إنشاء الحركة هو تقوية الطائفة الشّيعية في لبنان.

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] عيساوة آمنة، ***الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2009-2010)،ص.99.

[3] السيد أبو داود، ***مرجع سابق***،ص148.

4. تركيا:

شهدت العلاقات التّركية_السّورية نقلة نوعية منذ وصول حزب العدالة و التّنمية إلى الحكم في تركيا، وصلت إلى حدّ التعاون الإستراتيجي سنة 2009 من خلال التوقيع على العديد من الإتّفاقيات الثنائية بين البلدين وقد عبّر **أحمد داوود أوغلو** وزير الخارجية التركي آنذاك عن هذه العلاقة قائلا:" **لقد زرت سورية خلال ثماني سنوات أكثر من ستين مرة، في حين زرت مدينتي في تركيا خلال نفس الفترة عشرين مرّة فقط**[1]" في إشارة إلى مستوى التّقارب الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين.

غير أنه ومع بداية موجة الحراك في العديد من البلدان العربية سارعت تركيا إلى الوقوف إلى جانب مطالب شعوب المنطقة حيث اعتبرت أن ما يحدث في المنطقة أمر عادي، فهذه الأحداث أحداث متأخرة كان ينبغي أن تعيشها المنطقة في تسعينيات القرن الماضي.

ومع اندلاع الأزمة في سوريا منذ مطلع مارس 2011 كان الموقف التركي في إطاره العام متماشيا مع توجهات تركيا من الحراك الذي تشهده المنطقة العربية، غير أنه ولطبيعة العلاقات التي جمعت البلدين قبل الأزمة من جهة ولحساسية الأزمة السّورية في حدّ ذاتها من جهة أخرى جعل الموقف التركي اتجاهها يتدرج وفق ثلاثة مراحل أساسية هي:

- ✓ **المرحلة الأولى :مرحلة النصح والإرشاد.**

أين حاولت تركيا في هذه المرحلة دفع النظام السوري وقيادته إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات اللّازمة التي طالب بها الشعب السوري، وقد أبدت تركيا استعدادها الكامل لتقديم كل السّبل و الإمكانات اللازمة من أجل تحقيق ذلك وقد أعربت في بيان صادر عن وزارة خارجيتها بتاريخ 24 مارس 2011 عن أسفها حول ما يحدث في سوريا وأنها تتمنى من النظام السوري الإسراع في الاستجابة لمطالب أفراده ووقف أعمال العنف.[2]

---

[1] علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية و الانعكاسات المستقبلية"، في:

http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413 (07/03/2017).

[2] علي حسين باكير،الثورة السورية في المعادلة الإيرانية–التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة، في:

http://www.dohainstitute.org/release/3bb373c1-c8cd-4415-af6b-6c65189dbea7.(06/04/2017).

✓ **المرحلة الثانية: مرحلة إعادة تقييم الوضع.**

وقد كانت نتيجة لما عبّرت عنه القيادة التركية بقولها:" **إننا نسمع الكثير من الوعود في مقابل القليل من الأفعال**"[1] حيث أعربت تركيا في هذه المرحلة عن ازدياد قلقها إزاء ارتفاع وتيرة العنف داخل سوريا إلى درجة قيام تركيا باستدعاء سفيرها "**عمر أونهون**" إلى أنقرة وعقد اجتماع لمجلس الأمن القومي التركي بتاريخ 28 أفريل 2011 تمت فيه مناقشة تداعيات الأزمة السّورية على تركيا وأمنها الإقليمي.

✓ **المرحلة الثالثة :مرحلة التحول والضغط.**

في هذه المرحلة شهد الموقف التّركي تحوّلا ليس من ناحية المعادلة المعتمدة منذ البداية و المتمثلة في النّصح و الإرشاد وإنما في وسائل دفع النظام لتنفيذ تلك النصائح و تحقيقها بالعمل على الضغط على النظام السوري من خلال العديد من الخطوّات:

1- تبنّي المعارضة السّياسية السّورية ودعمها سياسيا و مادّيا ولوجيستيكيا فقد استضافت في 26 أفريل 2012 أول مؤتمر للمعارضة السّورية ومن ثم **مؤتمر أنطاليا** الذي حضرته العديد من الشخصيات المعارضة التي طالبت فيه بإسقاط نظام بشّار الأسد.

2- تكذيب الرّواية الرّسمية السّورية المتعلّقة بالمؤامرة الكبرى على سوريا.[2]

3- موافقة البرلمان التركي على مشروع قرار الحكومة القاضي بالسّماح للجيش التركي بالقيام بأعمال خارج الحدود التركية إن اقتضت الضرورة.

4- إنتقال النظرة للأزمة السورية من أنها أزمة نظام وشعبه إلى أنّها أزمة تهدّد الأمن القومي التركي.

5- تعليق تركيا لجميع علاقاتها مع مصرف سوريا المركزي و المصرف التجاري السوري ولجميع تبادلاتها التجارية مع سوريا.

6- محاولة إيجاد شرعية دولية للتدخل في سوريا من خلال مجلس الأمن أو الجامعة العربية.

7- إقامة منطقة آمنة داخل الأراضي السورية وهي من بين المطالب الحديثة.

[1] علي حسين باكير، **"**محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الأنية و الانعكاسات المستقبلية**"**، **مرجع سابق**.

[2] Patrick seat" how the beard to Quast has rebihaian from his father" ,**foreing affairs**,on: ***http//:www.foreignaffirs.com/articls/137338ptrick-seale/assad-family values.(08/03/2017).***

الموقف التّركي جاء كأحد الإنعكاسات الإقليمية للأزمة في سوريا وقد استند إلى مجموعة من المحدّدات الداخلية، الإقليمية و الدّولية التي ساهمت في بلورته فعلى المستوى الداخلي نجد العديد من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- واقع الحدود المشتركة بين البلدين والمقدرة بنحو 877 كلم و خوف تركيا من انتقال الفوضى التي تحدث في الأراضي السورية إلى أراضيها(إمكانيّة تصدير الفوضى عبر الحدود التركية نتيجة لطول الحدود بين البلدين).
- أزمة اللاجئين السوريين وما يشكلونه من عبئ على الإقتصاد التركي.
- المسألة الكردية وخاصة بعد رجوع حزب العمال الكردستاني إلى النشاط في الفترة الأخيرة، وتخلي سوريا عن العمل باتفاقية **أضنة** لسنة1998 التي اعتبرت بموجبها سوريا حزب العمال الكردستاني **(pkk)*** حركة معارضة في العراق.

أما على المستوى الإقليمي فقد استندت تركيا في دعمها للمعارضة السّورية على المحدّدات التّالية:

- النظرة التركية الجديدة لجوارها الإقليمي من أجل تحقيق عمقها الإستراتيجي حيث يعبّر عن ذلك **أحمد داوود أوغلو** بقوله: " **يمكن لتركيا أن تحقق الأمن على حدودها وتواصل التأثير في ساحات اهتماماتها الإقليمية وأن تكسب قدرة على التلاؤم مع الظروف المتغيرة من خلال عمقها الإستراتيجي في المناطق القارية القريبة.**"[1] وهو ما عملت على تحقيقه قيادة حزب العدالة و التنمية منذ وصولها للحكم في تركيا سنة 2002.
- مواجهة المدّ الشيعي الإيراني في المنطقة وهذا ما حاول وزير الخارجية التركي في تلك الفترة أن يبيّنه أمام البرلمان التركي أثناء دفاعه عن السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها فقال: " **إن شرق أوسط جديد يتشكل الآن، وتركيا ستقود وتوجّه وتخدم موجة التغيير في الشرق الأوسط.**[2]

---

* **حزب العمال الكردستاني: PKK**بالكردية: يارتيكرنيكارانيكورديستان**(Partiyakarkerem. Kurdista)** جماعة كردية يساريّة مسلحة ذات توجهات ماركسية لينينية تهدف إلى إنشاء دولة كردستان.

[1] أحمد داوود أوغلو: الجليل، ***العمق الاستراتيجي***، ترجمة، جابر ثلجي وطارق عبد الجليل(قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط.1، 2011)، ص243.

[2] عبد القادر النيل ،" تركيا وخياراتها الإستراتيجية،" ***جريدة النور السورية***. 567-568،(12 فيفري 2013)،ص19.

- عدم وجود إشكالية في سقوط النظام في سوريا على اعتبار الخلفية الإيجابية لتركيا في أذهان شعوب المنطقة على عكس إيران.
- مواجهة خطر التّنظيمات الجهاديّة في المنطقة، خاصة بعد ظهور تنظيم ما يسمّى بـ **داعش**.

5. دول الخليج (السعودية ، قطر ،الكويت)

اجتمعت مواقف دول الخليج على مساندة المعارضة في سوريا على حساب نظام بشّار الأسد، حيث كانت السعودية أكثر دول الخليج حساسية من الأوضاع في سوريا، بعد بداية تشكّل هلال شيعي يمتدّ من شمال حدودها مع العراق وبلاد الشام (سوريا)، هذا بالإضافة إلى مخاوف من تصاعد النفوذ الإيراني في اليمن حيث التمرّد **الحوثي***.[1]

ساهمت أحداث البحرين من تشبّث دول الخليج بموقفها المعارض للنّظام السوري، وذلك خوفا من انتقال موجة الإحتجاجات إلى أراضيها[2]، كما تكفّلت دوّل الخليج وفي مقدّمتهم السّعودية بتوفير الدعم المالي و اللوجيستيكي للمعارضة في سوريا[3].

المطلب الثاني: الأطراف الدّولية الفاعلة في الأزمة السورية.

لم تقف تداعيات الأزمة في سوريا عند بعديها المحلّي و الإقليمي بل امتدّت تداعياتها لتشمل المستوى الدّولي الذي شهد هو الآخر استقطابا بين أطراف داعمة للمعارضة تنتمي إلى معسكر "التغيير" وأطراف مساندة للنظام تنتمي لمعسكر "الحفاظ على الوضع الراهن".

1. الولايات المتحدة الامريكية:

يرجع الإهتمام الأمريكي بالأوضاع في سوريا إلى ما قبل موجة الحراك الذي شهدته المنطقة العربية، حيث كشفت أوراق مسربة عن **ويكيليكس*** عن وثائق تثبت الدّعم الأمريكي لجهات داخل سوريا من أجل

***الحوثيون:** حركة شعبية ذات تنظيم عقائدي سياسي تنسب إلى **بدر الدين الحوثي** الذي سعى لإحياء الإمامة في اليمن وقد ظهرت منتصف الثمانينيات تحت اسم" اتحاد الشباب المؤمن".

[1] مروان قبلان، **المسألة السورية واستقطاباها الإقليمية و الدولية دراسة في معادلات القوة والصراع**، في: http://www.dohainstitute.org/release/fe4367fa-da4f-4817-8f48-c5ad675b3f9c،(2017/04/03).

[2] مروان قبلان، ***مرجع سابق***، ص.22.

[3] صلاح عوض عبد العال، ***سوريا الجدار الأخير***،(الجزائر: الشروق للإعلام و النشر،،2013)، ص97.

تغيير النّظام السياسي فيها، ففي البرقيّة التي تحمل تاريخ **2006/02/21** تتحدث عن اتصال بين الأمريكيين والإصلاحيّين السوريّين لتقديم خمسة ملايين دولار للتعجيل بجهودهم في الإصلاح، وأن هذه الإتّصالات كانت شديدة السريّة.[1]

على خلاف الحراك في مصر وتونس سارعت الإدارة الأمريكية وفي اليوم الموالي لاندلاع الأزمة أي في يوم 16 مارس 2011 لانطلاق أول تظاهرة احتجاجية في سورية، لبلورة موقف منها فخاطب المتحدّث باسم كتابة الدولة للشؤون الخارجية آنذاك **مارك توفر** الحكومة السّورية بالاعتراف بحقوق المواطنين السوريين في التظاهر بحرية وبضرورة الإعتراف بالمطالب المشروعة[2] ، ليتطور بعدها الموقف الأمريكي إلى درجة اتّهامه بقمع الشعب السوري وترهيبه من خلال استخدام العنف والإعتقالات التعسّفية ومنعه من ممارسة حقوقه.

تحوّل بعد ذلك الموقف الأمريكي بطريقة تصاعدية ضدّ النظام السوري وصولا إلى مرحلة المطالبة بضرورة رحيله خاصة بعد تاريخ 13 جوان 2013، أين استعمل النّظام في سوريا السّلاح الكيماوي في مواجهة مختلف فصول المعارضة ،وقد حاولت الإدارة الأمريكية توجيه ضربة عسكرية للنّظام السوري أجهضتها المواقف الروسية.

وفي سنة 2014 صرّح الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** مطالبا الرئيس السوري بضرورة التنحي قائلا:" **إن مستقبل سوريا يجب أن يحدده الشعب السوري، لكن الرئيس بشار الأسد يقف في طريق دعوته للحوار والإصلاح لم تلقى صدى في حين يسجن شعبه ويعذبه ويذبحه من أجل الشّعب السوري حان الوقت كي يتنحى الأسد.**"[3]

---

[1] إبراهيم سعيد اليضاني، ***السياسة الأمريكية تجاه سوريا 1989-2014***(عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع،2016)، ص.63.

***ويكيليكس:** موقع إلكتروني يقوم بنشر تقارير وسائل الإعلام الخاصة والسرية التي يستشفها من مصادر صحفية وتسريبات إخبارية مجهولة، بدأ في العمل سنة 2006 تحت اسم منظمة **صن شاين sun_ shine الصحفية**.

[2] تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري من دعوات الإصلاح إلى التفاوض ، في:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/336b2933-3cd8-443d-a5ea-e96b02a38d5d.pdf ***(07/03/2017).***

[1] " تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري من دعوات الإصلاح إلى التفاوض"، **مرجع سابق**.

غير أنّه وبالرّغم من الدّعوات الأمريكية لتنحيّة **بشّار الأسد** لم تتبعها بسيّاسات على أرض الواقع و اختارت في مقابل ذلك التّعامل مع الأزمة من خلال سياسة " **القيادة من الخلف**" وعدم التدخل المباشر في الأزمة حين يتبلور توازن إقليمي يقوم بخدمة مصالحها[1]، وقد ارتبط الموقف الأمريكي من سوريا بمسألتين رئيسيتين هما:

- ✓ المصالح الإسرائيلية في المنطقة، حيث تخشى الولايات المتحدة الأمريكية تطوّر علاقة إيران مع سوريا وحزب الله في لبنان.
- ✓ الملف النووي الإيراني الذي توصلت الولايات المتحدة وإيران إلى اتّفاق حوله.

قامت الولايات المتّحدة الأمريكية بانتهاج سياسة التصعيد المضبوط والنّفس الطّويل الهادفة إلى استنزاف النظام السّوري ومؤيديه على جميع الأصعدة، اقتصاديا، سياسيا وإنهاكهم عسكريا و أمنيا ويمكن إرجاع ذلك إلى النقاط التالية:

- ✓ تأثر الاقتصاد الأمريكي من الأزمة العالمية 2008، العامل الذي لم يمكنه من تحمل نفقات التدخل عسكريّا في سوريا.
- ✓ عدم الرغبة في تكرار ما قامت به الولايات المتّحدة في العراق وأفغانستان.
- ✓ غياب البديل الضّامن لتحقيق المصالح الأمريكيّة في المنطقة في صفوف المعارضة السّورية.
- ✓ الإستقطاب الإقليمي الذي أحدثته الأزمة وتعاظم الدّور الإيراني فيها.
- ✓ عودة الدّور الروسي إلى الشرق الأوسط .

2. دول الإتحاد الأوروبي:

سعت السّياسات الأوروبية على مدار خمسة وستين عاما مضت _ معتمدة مسمّيات ومشاريع مختلفة_ إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية من المنطقة العربية وهي:

- توفير إمدادات الطّاقة.
- الحفاظ على أسواق لمنتجاتها.

[1] إبراهيم سعيد اليضاني، ***مرجع سابق***، ص.75.

- الأمن من خلال مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظّمة و الهجرة غير الشرعية.[1]

أمّا عن الأهداف الأخرى المتعلّقة بحقوق الإنسان ونشر قيّم الديمقراطية فغالبا كان يأتي ذكرها في الوثائق الرّسمية الصّادرة عن الإتّحاد الأوروبي، دون العمل الفعلي على تنفيذها.

مع بداية الحراك في المنطقة العربيّة سارع الإتّحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسات تتماشى مع مصالحه في المنطقة، لم يخرج الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي في معارضة النّظام في سوريا حيث برزت فعاليته في نشاط مجلس الأمن الدولي و مجموعة أصدقاء سوريا من خلال الدّول الثلاثة الكبار وهي كلّ من **ألمانيا، بريطانيا وفرنسا.**[2]

اقتصر الموقف الأوروبي على فرض عقوبات اقتصادية على النظام السياسي السوري وذلك تماشيا مع الموقف الأمريكي من خلال فرض حظر على المعاملات الماليّة مع المصرف التجاري السوري وهو أكبر المصارف المملوكة للدولة السّورية و الوسيط الرئيسي لإعادة تدوير عائدات النفط، ويعرف أن هذا المصرف يحتفظ بحصة يبلغ مقدارها 20 مليون دولار تقريبا بصورة احتياطات من العملة الصّعبة بحسابات قصيرة المدى في المصارف الأوروبية[3]، هذا بالإضافة إلى وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الإتّحاد الأوروبي.

غير أن ما يلاحظ على موقف الإتّحاد الأوروبي هو عجزه عن إقامة سياسة خارجية موحّدة اتجاه الأوضاع في سوريا، حيث دعت بريطانيا وفرنسا إلى القيام بعمليات عسكريّة محدودة في سوريا في حين امتنعت ألمانيا عن ذلك[4]، هذا وقد عرض رئيس الوزراء البريطاني **دافيد كامرون** سنة 2013 مشروع على البرلمان الإنجليزي من أجل القيام بعمليات عسكريّة في سوريا غير أنه قوبل بالرّفض.

---

[1] خضر بشارة،" الإتحاد الأوروبي والعرب"أحمد سعيد نوفل ،***التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية***،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014)،ص. 188.

أحمد سالم محمد أبو صلاح ، **تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في ضوء الإستقطابات الإقليمية والدولية في:**.**http://dspace.up.edu.ps/xmlui/handle/123456789/127**، **(2017/04/22)**.

[2]

[3] إبراهيم سعيد البياضي، ***مرجع سابق***،ص.71.

[4] أحمد سالم محمد أبوصلاح ، ***مرجع سابق***،ص19.

لينتقل بعد ذلك الموقف الأوروبي إلى التحالف الدولي من أجل محاربة ما يسمّى بتنظيم داعش كأولوية راهنة على حساب إسقاط النظام السّياسي السّوري.

وقد ترتب على هذا الموقف العديد من التداعيات أهمها ما يلي:

- انتقال موجة الأعمال الإرهابية إلى الأراضي الأوروبية.
- مشكلة اللاجئين السوريين التي خلقت أزمة داخلية بين دول الإتحاد الأوروبي.

3. الصّين:

انتهجت الصين شعار النّمو السلمي" **China peaceful Rise**" الذي أصبح أحد مبادئ سياستها الخارجية القائمة على الإعتماد على القوّة الناعمة**Soft power**[1]، في تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال البحث عن الحفاظ والعمل على تطوير العلاقات الإقتصادية[2]، حيث تشكل التجارة و النفط المحورين الأساسيين للسّياسة الخارجية الصّينية اتجاه هذه المنطقة[3].

ومع موجة الحراك الذي شهدته المنطقة العربية منذ 2010 تباينت المواقف الصينية، تجاهها غير أنها عملت على عدم الخروج عن ما ينص عليه القانون الدّولي تجاه مثل هكذا أحداث.

غير أن تعاملها مع الأزمة السورية أخذ طابعا مغايرا بحيث استعملت الصّين حق الفيتو أربعة مرّات لإحباط صدور قرار من مجلس الأمن بشأن الأزمة في سوريا،[4] وهو الأمر الذي يعتبر سابقة في نهج الدّبلوماسية الصّينية المتعودة على النّأي بالنفس حول التفاعلات الدّولية البعيدة عن جوارها

---

[1] حكيمي توفيق، **الحوار النيو واقعي– النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، مذكرة ماجيستير غير منشورة(جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008/2007)،ص60.

[2] محمد فايز فرحات،" السلوك الصيني الروسي إزاء موجة الربيع العربي قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية"، ***التداعيات الجيواستراتيجية لثورات الربيع العربي***،تحرير . أحمد سعيد نوفل (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014)،ص.250.

[3] أحمد سالم محمد أبو صلاح، ***مرجع سابق***،ص21.

[1] سنية الحسيني، "سياسة الصين اتجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة"، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.440.(أكتوبر 2015)،ص.41.

الإقليمي وهوما يوضّح بأن الصين لن تكون عضوا موافقا على طول الخطّ[1]، هذا التوجه جاء كتعبير عن المكانة التي وصلت إليها الصين ضمن المنظومة الدولية حيث يعتبر الإقتصاد الصّيني حسب تقديرات سنة 2010 ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقد بلغ حجم الإقتصاد الصّيني سنة2011 ما يقارب 7،2 تريليون دولار، هذا النمو الاقتصادي رافقه تطوّر في القدرات العسكرية ما أكد تحقق نبوءة المفكّر الصيني **صن ياتسن Sun yatsen** الذي تنبأ بأنّ القرن الحادي و العشرين سيكون قرنا صينيا بامتياز.[2]

شكّلت سوريا الطريق التجاري الذي ربط الصين بالمنطقة العربية، حيث تعتبر سوريا خط الدفاع الأول للمصالح الصينية في آسيا الوسطى و القوقاز، والجسر الذي يصلها بمناطق البترول من روسيا الإتحادية إلى الصين.

هذا بالإضافة إلى الموقع الجيوبوليتيكي الذي تملكه سوريا والذي يمكّنها من الرّبط بين البحار الخمسة، فوفق النّظرة الإقتصادية للرئيس السوري بشار الأسد و الهادفة إلى جعل سوريا قاعدة لنقل الغاز إلى آسيا وأوروبا و العمل على إقامة منطقة تجارة حرة، وقد ازداد الإهتمام الصّيني بسوريا والهادف إلى إقامة خطّ حرير جديد يربطها بمنطقة الشرق الأوسط.[3]

في كتابه "**الصين ستقود العالم** " قدم أستاذ علم الإجماع بجامعة بكين **شين باي** أهداف السياسة الخارجية الصينية الجديدة والتي ذكر من بينها ما يلي:

- السعي للسيطرة على النفط الآسيوي والتوّسع في النشاط الاقتصادي.
- العمل على إنشاء تكتلات سياسية حول الصين و جوارها الإقليمي.
- التحرك العسكري الصيني في أنحاء العالم خصوصا في الممرّات المائيّة الهامة والسعي لسيطرة عليها.

---

[1] "ما الذي يحدد الموقف الروسي الصيني من الأزمة في سوريا" ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في:
http://www.doha-institute.com/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2،(2017/03/04).

[2] حكيم توفيق، **"**موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي**"**، ***مجلة المفكر***، ع 12،(جوان 2015)، ص ص، 393-392.

[3] سنية الحسيني، ***مرجع سابق***، ص.52.

- تقوية الوجود الصيني في الشرق الأوسط عبر استراتيجية منظمة وطويلة الأمد.
- تقديم السلاح و التدريب لدول منطقة الشرق الأوسط.
- إظهار الآثار السلبية للسياسة الأمريكية في المنطقة.[1]

من خلال تتبع التوجه الخارجي الصيني السّاعي إلى تحقيق هذه الأهداف يمكن ملاحظة الموازنة بين موروثها الفكري الإيديولوجي **الكونفوشيوسي**، الذي يدعو إلى السّلم وفعل الخير وبين سياسة واقعية براغماتية تتميز بالديناميكية و التي تعطي اهتمامها الأكبر لتحقيق المصلحة القومية.

هذا وقد استند الموقف الصّيني اتجاه الأزمة السورية إلى المحدّدات التالية:

- ✓ التخوّف من سقوط النظام السياسي السوري مما يؤدي إلى إضعاف إيران التي تحتل المرتبة الرابعة في الاستثمارات الصينية، حيث استطاعت الصّين رفع عدد شركاتها العاملة في إيران من 100 شركة سنة 2010 إلى 166 شركة سنة 2011 إضافة إلى أنّ إيران تعتبر مموّن استراتيجي للنفط بالنسبة إلى الصين.
- ✓ الخوف من انتقال موجة الإضطرابات التي تشهدها سوريا خاصة في حال وصول أطراف إسلامية متشددة إلى الحكم، على اعتبار أن الصّين تحتوي على أقلية مسلمة في إقليم **التّبت**، ممّا قد يهدّد وحدتها الترابية في أيّة لحظة.
- ✓ التّماشي مع موقف الحليف الروسي الذي ترتبط معه الصين بعلاقات اقتصادية و استراتيجية.
- ✓ رغبة الصين في دور محوري في التفاعلات الدولية من خلال تقديم نفسها على أنها أحد الأطراف الفاعلة في المعادلة السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

4. روسيا:

ترجع العلاقات الروسية السّورية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يعتبر الإتحاد السوفييتي آنذاك(روسيا الإتّحادية حاليا) أول من اعترف بسوريا كدولة مستقلة عام 1944[1]، لتتوثق العلاقات بعدها بين البلدين منذ وصول حافظ الأسد إلى سدّة الحكم سنة1970.[2]

[1] سنية الحسني، ***مرجع سابق***ص.58.

أسهمت روسيا في دعم الإقتصاد السوري حيث شكّل التبادل التجاري الجزء الأساسي من عملية تحديث القوات المسلّحة السّورية، فقد تجاوزت المبادلات التجارية بين البلدين سنة 2008 2 مليار دولار، وتشكّل التّجارة الروسية –السورية 20% من مجمل التجارة الرّوسية– العربية.[3]

هذا التعاون عززته الزّيارات المتبادلة بين قادة البلدين ففي الزيارة التي قام بها الرئيس الرّوسي السابق **ديميتري مدفيديف** إلى سوريا سنة 2010 أعطى انطباعا حول طبيعة العلاقات الإستراتيجية التي وصل إليها البلدان.

لقد كان الموقف الرّوسي داعما للنظام السوري منذ بداية الأحداث في سوريا حيث عبّر السفير الروسي لدى الأمم المتحدة **ألكسندر بانكين** عن موقف موسكو من الأزمة السورية بقوله:" **لا يشكّل الوضع الحالي في سوريا على الرغم من التشنج و المواجهة تهديدا للسلام والأمن الدوليين...نحن نعتبر أن ما يمكن أن يشكل تهديدا حقيقيا، لأمن المنطقة هو التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية ولاسيما المحاولات لفرض حلول جاهزة أو الانحياز إلى هذا الطّرف أو ذاك."**[4]

في إشارة واضحة لرفض روسيا أي تدخّل مباشر في سوريا نتيجة إدراكها للأبعاد الإقليمية و الدّولية التي أخذتها الأزمة و التي تستوجب عليها مواقف صارمة تتماشى ومصالحها وخطّتها الإستراتيجية في المنطقة.

انتقل الموقف الروسي من المساندة إلى المشاركة سنة 2015 أين تدخلت روسيا عسكريا في سوريا تماشيا في ذلك مع ميزان القوى الذي فرض نفسه على أرض الواقع.

---

[1] شدوي محمد إبراهيم بسيوني، الساسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011–2016 في:

http://democraticac.de/?p=33933، (2017/03/02).

[2] عامر كمال أحمد، "التدخل الروسي في الأزمة السورية "، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***،ع6، (ديسمبر 2016)، ص.87.

[3] وليد عبد الحي، ***محددات السياستين الروسية و الصينية اتجاه الأزمة السورية***، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،أفريل2012) ،ص.6.

[4] ألكس خالينكوف "لماذا تقف روسيا إلى جانب سوريا؟"، **مختارات في الصحف العبرية**، ترجمة: زندة حيدر (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،2011)، ص.6.

خريطة رقم 2: تبيّن مناطق الصّراع بين مختلف الفواعل في سوريا.

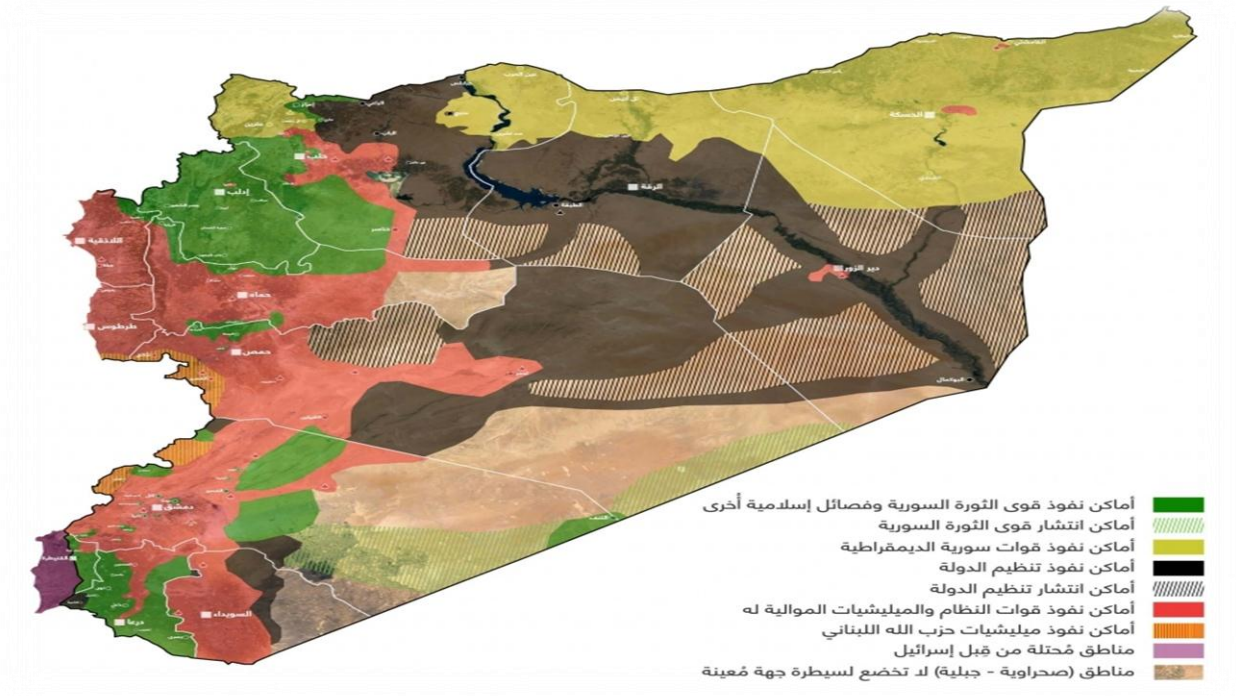

المصدر: ***https://www.omrandirasat.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B***، ***(2017/04/02).***

المبحث الثالث: بروز ظاهرة اللّاجئين كنتيجة حتمية للأزمة السورية.

أدّى تأزّم الوضع في سوريا إلى نزوح العديد من السّكّان على المستوى الدّاخلي وآخرين نحو دوّل الجوار أو نحو دوّل أوروبية أو إفريقية، وقد كانت موجات اللجوء هي الأكبر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك نظرا لتأزّم الوضع الدّاخلي في سوريا وعدم بروز أيّة آفاق واضحة نحو انفراج الأزمة أو حلّها في ظلّ تمسّك جميع الأطراف بمطالبها واستماتتها في الدّفاع عنها.

المطلب الأول: اللّاجئون السوريون في دوّل الجوار

وفقاً للأحداث وتقديرات الأمم المتحدة فإن أكثر من مائة ألف سوري، بما في ذلك الأطفال، فقدوا حياتهم نتيجة العنف المسلح، والآن هناك أكثر من مليوني لاجئ سوري في البلدان المجاورة وأكثر من أربعة ملايين نازح داخل سوريا، ومع قتل المحتجين السلميين، وقصف الأحياء السكنية، وإعدام الجنود الذين يرفضون إطلاق النار على مواطنيهم، واستخدام الأسلحة الكيميائية، ظهرت صورة لعنف يتحدى بشكل منهجي المعايير الأخلاقية والقانونية الدولية الأساسية.[1]

تجاوز عدد اللاجئين السوريين في دوّل الجوار السوري 4،2 مليون لاجئ سنة 2015 وذلك حسب تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث يقيم معظمهم في لبنان والأردن والعراق ومصر و تركيا، هذه الأخيرة تستضيف عددا منهم يفوق البلدان الأخرى حيث بلغ 1،8 مليون شخص سنة 2015 ، فقد كشفت منظمة العفو الدّولية في أحد تقاريرها أنّ لبنان والأردن وتركيا و بعد استقبالهم لأكثر من 4 ملايين لاجئ سوري منذ بدء الصّراع في 2011 قد بدأوا بإجراءات غلق حدودهم وذلك بسبب تأثيرات ظاهرة اللّجوء على البلدان المستقبلة للّاجئين، ففي الأردن الذي يستضيف 627 ألف لاجئ بحسب تقديرات سنة 2015 قامت المملكة بغلق الباب أمام طالبي اللجوء السوريين وذلك في انتهاك واضح للإلتزامات الدّولية بالإبقاء على حدودها مفتوحة أمام اللاجئين الفارين من بلدانهم.

---

[1] Turki Bin Faissal Al_saud , **Ending the Syrian Horror",** on : **https://www.project-syndicate.org/commentary/on-the-consequences-of-letting-syria-s-bashar-al-assad-off-the-hook-by-turki-bin-faisal-al-saud,** (04/04/2017).

تعتبر تركيا كذلك أحد أكبر الدّول التي استضافت اللاجئين السوريين بعدد بلغ أكثر من 1،8 مليون لاجئ سنة 2015 وقد قامت بغلق حدودها بصفة ومؤقتة وقد أكّد بيان للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنّ حوالي 86 بالمائة من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون تحت خطّ الفقر أي بأقلّ من 3،2 دولار يوميا وأكثر من نصف اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون في أماكن إيواء دون المستوى المطلوب.[1]

خلال سنة 2015 بلغ عدد النازحين داخل سوريا 7،6 مليون شخص وفي العراق أكثر من 249 ألف لاجئ وفي الأردن أكثر من 620 ألف لاجئ ومصر أكثر من 132 لاجئ، أمّا لبنان فقد فاق فيها عدد اللاجئين 1،13 مليون لاجئ وفيما يلي خريطة تبيّن توزّع اللاجئين جغرافيا في دوّل جوار سوريا.

الخريطة رقم 3: توضّح توزيع اللاجئين على السّوريين بين الدّول مع أعدادهم(2015).

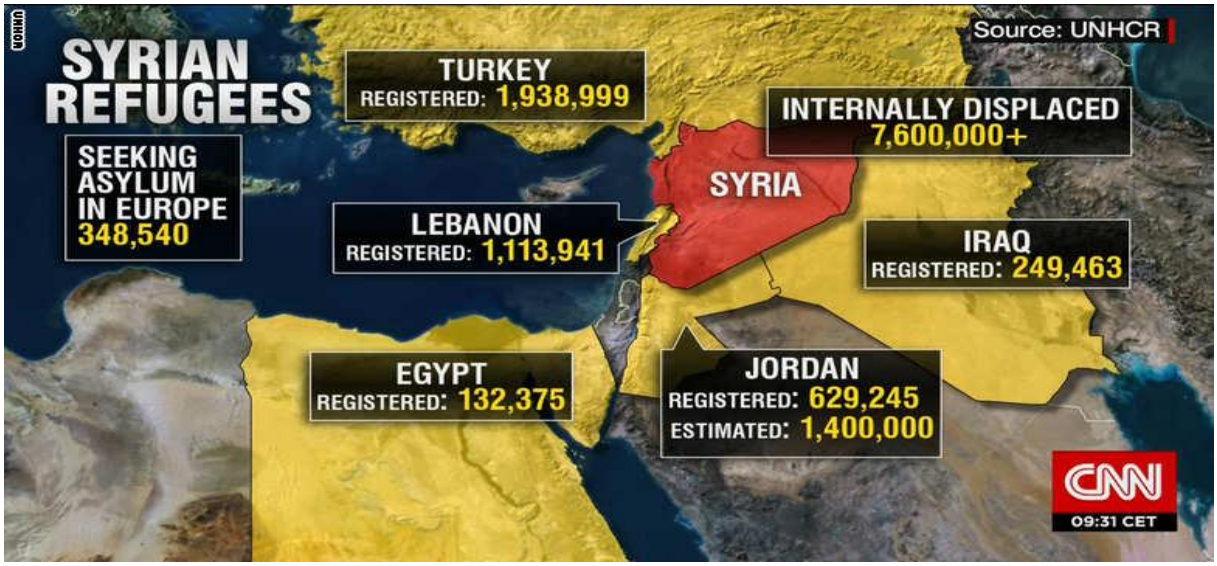

المصدر : https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/06/unhcr-syrian-refugees-eu، (2017/05/10).

[1] "عدد اللاجئين السوريين بدول الجوار تجاوز أربع ملايين"، الموقع الرسمي لقناة "روسيا اليوم"، في: https://arabic.rt.com/news/788120-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%88%D9%86-4-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86/، (05/05/ 2017).

في بداية سنة 2016 تمّ تسجيل أكثر من 4،6 مليون لاجئ سوري في دوّل الجوار مقابل 3،3 في جانفي 2015 ، وتشير أرقام المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتّحدة أنّ تركيا أخذت الجزء الأكبر منهم ، ففي لبنان مثلا انخفض العدد من أكثر 1،14 مليون في بداية سنة 2015 إلى 1،07 مليون في بداية سنة 2016 و في الأردن انخفض العدد من 633000 لاجئ إلى 623000 في نفس الفترة و في مصر انخفض من138,000 إلى 123,500 لاجئ في نفس الفترة ، في حين شهد العراق زيادة طفيفة من 234,000 إلى 245,000 لاجئ خلال الفترة نفسها وسبب انخفاض عدد اللاجئين ليس عودتهم إلى سوريا و ولكنّهم سافروا إلى أوروبا عبر تركيا عن طريق البرّ أو البحر أو الجوّ ، ونتيجة لذلك فقد ارتفع عدد اللاجئين المزعومين في أنقرة من 1،5 مليون في جانفي 2015 إلى 2،5 مليون في شهر جانفي 2016.[1]

يرجع سبب تدفّق اللّاجئين المتسارع نحو هذه الدّول إلى التّدخّل الروسي العسكري في سوريا فخلال سنة 2015 كان بعض اللاجئين السوريين قد بدأوا بالفعل بالعودة إلى "إدلب3 بعد أن دفعت هجمات المعارضة بقوّات النّظام إلى الإنسحاب ، لكن هؤلاء اللاجئين بدأوا بالهروب مرّة أخرى من البلاد حيث دفعت بهم عمليات القصف المكثفة إلى مغادرة منازلهم وقد قدّر عددهم في نهاية سنة 2015 وبالضبط في الأربعة أشهر الأخيرة فقط ب 300000 لاجئ، وتبعا لذلك فقد عكست تركيا سياسة الدّخول إلى البلاد من دون تأشيرة خاصّة بالسوريين وقطعت بذلك عدّة سبل غير قانونيّة للاجئين لعبور الحدود ، لكن رغم ذلك بقي خيار العبور غير القانوني مطروحا بقوّة وذلك لكونه يشكّل خيارا سهلا ومتاحا وذلك سواءا عن طريق البرّ أو على متن سفن الشّحن.[2]

إذن فموجة هجرة اللاجئين السوريين نحو دوّل الجوار جاءت بعد تعقّد الوضع الأمني الدّاخلي واستحالة البقاء على الأراضي السّورية، وقد كانت العديد من الدّول المجاورة لسوريا حدوديا قبلة لهؤلاء ولكن تركيا كانت أكبر دولة مستقبلة للاّجئين من بين هذه الدّول وذلك بفعل طول الحدود المشتركة بين

[1] فابريس بالونش، "أسوء ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا"، في:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-worst-of-the-syrian-refugee-crisis-is-coming-for-europe، (2017/05/15).

[2] فابريس بالونش، **مرجع سابق**.

البلدين وقرب مناطق النّزاع من الحدود، وهو ما جعل السلطات التّركية تمارس رقابة حدودية شديدة من أجل منع تدفّق مزيد من اللاجئين إلى أراضيها وخاصّة في ظلّ تدهور الوضع الأمني في تركيا بحدّ ذاتها وذلك من خلال العديد من الهجمات الإرهابية التي طالتها والتي كانت تتبنّاها تنظيمات إرهابيّة مسلّحة ناشطة داخل سوريا (تنظيم داعش).

ساهمت ستّ سنوات من الصّراع في الوصول إلى أزمة لاجئين شديدة الوطأة فبخلاف تأثير تصاعد وتيرة العنف، وتعرض السّكان المدنيين لاعتداءات مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك التعرض لأنواع مختلفة من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة فضلا عن استخدام الأسلحة الكيماوية، في التأثير على حركة اللاجئين فإنّ انهيار البنى الأساسية وتضرّر مناطق بكاملها نتيجة أعمال العنف، حيث تعرضت المستشفيات والمدارس إلى التدمير، كما استولى المقاتلون على بعضها وفي السّياق ذاته انعدمت الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء، هذا بجانب حالات الإعدام خارج القانون والإختفاء القسري والإختطاف والإحتجاز التعسّفي والتجنيد الإجباري من جانب أطراف النزاع.

تزداد أزمة اللّاجئين صعوبة في ضوء المعوقات التي تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية في الدّاخل، نتيجة انعدام الأمن واستمرار القتال أو تضاؤل فرص حصول اللّاجئين في الخارج على حياة أفضل نتيجة تزايد أعدادهم وضعف الموارد اللّازمة لتقديم المساعدة لهم، هذا بجانب قدرة دوّل اللّجوء على تحمّل ضغوط حركة اللّجوء الإقتصادية والأمنية وكذلك السّياسية لا سيّما في ضوء تشابك وتعقد الأوضاع السياسية في المنطقة منذ عام 2011[1].

المطلب الثاني: اللاجئون السوريون في أوروبا.

لم يكن تدفّق اللّاجئين السوريين نحو دوّل الجوار السّوري فقط بل كانت بعض الدّول بمثابة دول عبور نحو أوروبا، وتعتبر تركيا من بين دوّل العبور بالنّسبة للّاجئين نحو أوروبا وقد كانت مواقف الدّول الأوروبية متباينة بشأن استقبال اللاجئين من عدمه ، ففي الوقت

[1] محمود حمدي أبو القاسم، " ديمغرافيا متحرّكة: أزمات السوريين في دول الجوار"، في:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3421:2015-08-02-13-33، (2017/05/10).

الذي رحّبت بعض الدّول باللاجئين مثل ألمانيا، عارضت دوّل أخرى موجات اللّجوء نحو أراضيها.

لقد كانت موجة لجوء السوريين نحو أوروبا في البداية مقتصرة على الأغنياء والناشطين المدنيين وكذلك مختلف العاملين مع منظّمات الإغاثة الدّولية ومنظّمات المجتمع المدني، لكن فيما بعد أصبح اللّجوء ليس حكرا على هذه الفئات فقد كان المواطنون العاديون يشكّلون أكبر نسب من للاجئين وذلك هروبا من الأوضاع الدّاخلية المتدهورة، وقد برزت دولة ألمانيا كنقطة جذب للمهاجرين الجدد وذلك نتيجة للتسهيلات المقدّمة من طرف الحكومة الألمانيّة فيما يتعلّق بالإقامة ولمّ الشّمل وتقديم المعونات الإجتماعيّة.[1]

الشكل رقم3: قائمة عشر دول الأكثر طلبا للّجوء نحو الإتحاد الأوروبي لسنة 2015.

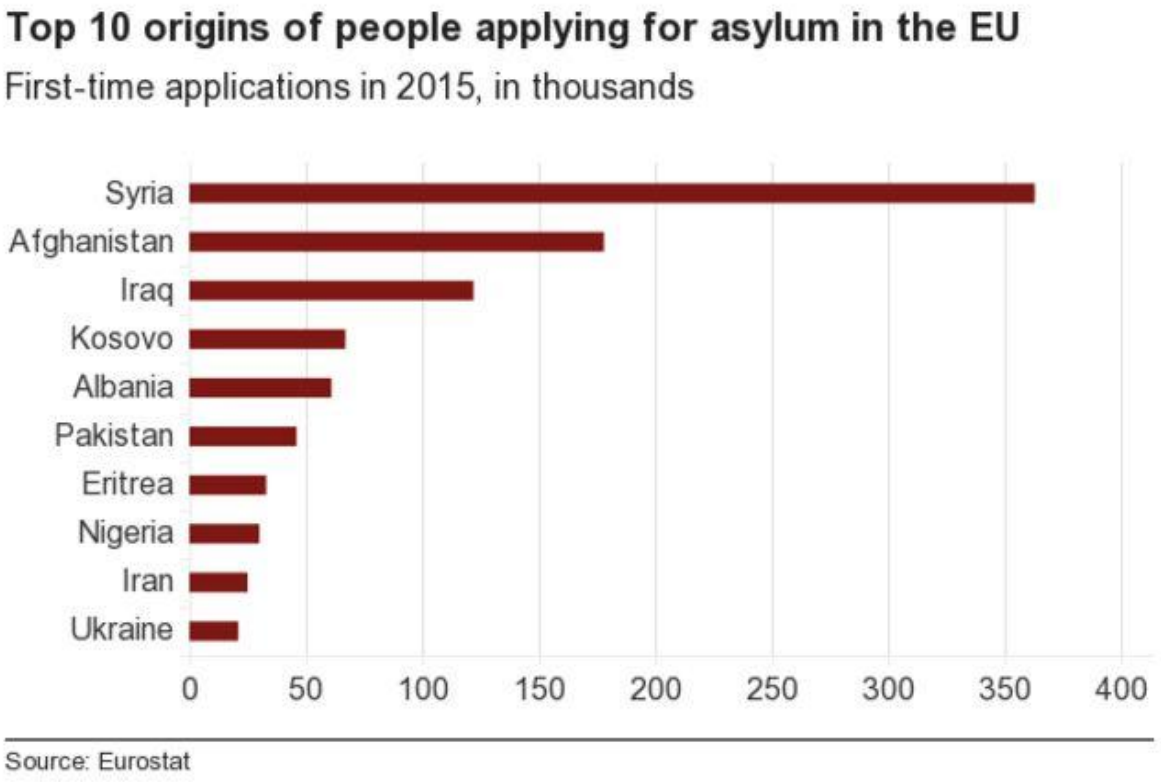

[1] " اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحلّ الأزمة في سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/9/13/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-، (2017/05/14).

المصدر : http ://www.bbc.com/news/world-europe-34131911، (2017/05/14).

من خلال الشّكل نلاحظ بأنّ سوريا تمثّل أكبر دولة قدّمت طلبات لجوء نحو الإتحاد الأوروبي، حيث فاق عدد الطّلبات أكثر من 350 ألف طلب للجوء وهو يمثّل الضّعف تقريبا بالنسبة لدولة أفغانستان والتي يقلّ عدد الطّلبات فيها عن 200 ألف طلب لجوء.

يرجع الإرتفاع الكبير في معدّلات لجوء السوريين نحو دوّل الإتحاد الأوروبي إلى عدّة أسباب وهي تتلخّص أساسا فيما يلي[1]:

1_ تضاؤل فرص الحلّ: فقد شهدت الأزمة السورية عدّة تطوّرات مهمّة في النّصف الأول من سنة 2015 ، فالإنتصارات العسكرية التي حققتها المعارضة المسلّحة استنزفت قدرات النّظام السياسي وأظهرت عجزه عن الدّفاع عن مواقعه ومناطق مؤيّديه، ومع توسّع "تنظيم الدّولة" في مناطق النّظام عاد الحديث عن الحلّ السلمي للأزمة السورية، حيث قامت القوى الدّولية والإقليمية بجهود دبلوماسية كبيرة من أجل محاولة حلّ الأزمة السورية وخاصّة مع التّقارب الذي كان قد حصل بين السعودية وروسيا بهدف تجاوز خلافاتهما ووضع اتفاقية **جنيف 1** محلّ التّنفيذ، لكن تمسّك موسكو ببقاء الأسد وتنامي وتيرة الدّعم العسكري المقدّم له بدّد الآمال بقرب التّوصّل إلى حلّ قريب ممّا دفع بالكثير من السوريين إلى طلب اللّجوء نحو الخارج.

2_ **ظروف اللّجوء القاسية:** أثّرت سنوات الحرب الطّويلة في سوريا على حياة الملايين من السوريين وعلى مصالحهم، كما أنّ اللّجوء استنزف مقدّراتهم ومدّخراتهم وأفقدهم فرص تحسين أوضاعهم الإقتصاديّة أو توفير التعليم لأبنائهم فحتّى دوّل الملجأ (عدا تركيا) تعاني من مشكلات اقتصاديّة واجتماعيّة كما تنتشر فيها البطالة إضافة إلى غلاء مستوى المعيشة، كما أنّ مساعدات الأمم المتّحدة تمّ خفضها لاسيما فيما يتعلّق بالصّحة ودعم التّعليم.

[1] "اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحلّ الأزمة في سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، **مرجع سابق**.

3_ اختلاف أوضاع تركيا: حسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإنّ تركيا تعدّ أكبر دولة تأوي اللاجئين السوريين بنسبة تقارب 45 بالمائة من إجمالي اللاجئين السوريين في الخارج، وقد استقطبت تركيا هذا العدد الهائل انطلاقا من العديد من الأسباب والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

_ القرب الجغرافي من سوريا.

_ الإقتصاد التّركي القوي.

_ دعم الحكومة التّركية لاستقبال اللاجئين.

_ توفّر إمكانيّة العودة إلى سوريا في حالة تحسّن الأوضاع.

_ سهولة التنقّل من وإلى سوريا.

يشكّل اللجوء إلى أوروبا بالنّسبة إلى أغلبية المهجّرين حلّا لمعاناتهم التي استمرت منذ سنوات، وذلك من خلا تأمين الإستقرار المادّي والنّفسي والتّعليم وكذا فرص العمل وغير ذلك من المكاسب.[1]

لقد كانت إذن موجات لجوء السوريين نحو البلدان المجاورة وبعض الدّول الأوروبية من أهمّ إفرازات الأزمة السورية، فقد سبّبت ظاهرة اللجوء العديد من الإشكالات للدّول المستقبلة وذلك على صعيد التكفّل باللاجئين وتوفير ظروف معيشية أفضل لهم من خلال ي توفير الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل، لكن الأعداد الهائلة من اللاجئين المتدفقين من جهة وصعوبة التكفّل بهم نظرا للموارد المالية الكبيرة التي يجب رصدها للتكفّل بهم وضعت دوّل الملجأ أمام تحدّيات كبيرة.

[1] "اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحلّ الأزمة في سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سابق.**

خلاصة الفصل

لقد كانت للأزمة السورية التي بدأت سنة 2011 العديد من النتائج على المستوى الدّاخلي وذلك من خلال تدمير البنى التحتية بشكل كبير وانهيار الإقتصاد السّوري، كما كانت النتائج على الصّعيد الإنساني جدّ كبيرة من خلال هلاك مئات الآلاف من المدنيين إضافة إلى وجود مفقودين بسبب الحرب، وتعدّ ظاهرة اللّجوء من بين هذه الإفرازات التي تركتها الأزمة السورية والتي كانت لها تداعيات على المستوى الإقليمي والدّولي.

تطلّب التّكفّل بالأعداد الكبيرة للّاجئين في بلدان الملجأ تسخير الكثير من الإمكانيات المادّية للتّكفّل بهم، وقد أصبحت سياسات العديد من الدّول محلّ انتقادات العديد من الأطراف الدّاخلية خاصّة المعارضة منها، وقد برز ذلك جليا في ألمانيا التي تلقّت العديد من الإنتقادات سواءا من طرف الرّأي العام الداخلي أو حتى في إطار الإتّحاد الأوروبي.

قضية اللاجئين السّوريين أصبحت قضيّة إنسانية تلقى الكثير من الإهتمام في الأوساط الدّولية، فاستمرار وتيرة النّزاع في سوريا بتلك الحدّة من شأنه أن يساهم في تفاقم أوضاع اللاّجئين السوريين في مختلف الدّول، خاصّة مع توافد أعداد إضافيّة منهم بسبب استمرار الوضع الأمني على حاله، ما من شأنه أن يطرح العديد من الإشكاليات في المستقبل بخصوص التّعامل مع هذه الحالة الإنسانية المعقّدة.

الفصل الثالث:

سياسة ألمانيا اتّجــاه اللاجئين

السّوريين2011_2016

تمهيد

شهدت ألمانيا كغيرها من دول أوروبا توافدا كبيرا للاجئين السوريين مما جعلها تقوم بوضع سياسات ومخططات لاحتواء ازمة اللّاجئين خاصة بعد المعارضة الداخلية اتجاه استقبالهم ودمجهم في المجتمع الألماني من طرف الأحزاب اليمينية وخروج المجتمع الألماني فى مظاهرات منددة بسياسة اللجوء الالمانية باعتبارها تنتهك خصوصيات المجتمع الألمانى ثقافيا وأنها عبئا على الإقتصاد الألماني ، كما أن التبعات الأمنية لاستقبال اللاجئين السوريين و الخوف من استغلالهم من طرف جماعات ارهابية متطرفة لضرب استقرار ألمانيا أثارت مخاوف الشعب والمجتمع المدني الالماني.

رفضت دول الإتحاد الأوربي نظام الحصص الذي وضعته ألمانيا من أجل توزيع اللاجئين السوريين على باقي دول الاتحاد من منطلق تقاسم الأعباء الاقليمية لمختلف الأزمات القادمة من الخارج.

تهدف ألمانيا من خلال سياسة اللجوء الخاصة بدمج اللاجئين الى خدمة أهداف استراتيجية مستقبلية من حيث ابعادها الاقتصادية ، سوق العمل الألماني حاجته الى يد عاملة خاصة مع شيخوخة المجتمع الألماني وتراجع نسبة الإنتاجية الصناعية التى تأثرت بسبب التّراجع الديمغرافي في نسبة الولادات الألمانية.

المبحث الأوّل: محددات السياسة الألمانية اتجاه اللّاجئين السوريين وسياسة الإدماج

وضعت ألمانيا سياسة ادماجية حاولت من خلالها احتواء أزمة اللاجئين السوريين ، سنحاول من خلال هذه المبحث ابراز اهم جوانب السياسة الادماجية المنتهجة من طرف ألمانيا ، والتطرق الى أهم دوافعها:

المطلب الأول: محددات السياسة الألمانية اتجاه اللاجئين السوريين .

يعتبر النظام السياسي في ألمانيا فدراليا حيث قامت الإمبراطورية الألمانية على أساس اتحاد فيدرالي، وكانت في الأصل اتحادا كونفدراليا مرنا جدا بين إمارات مستقلة ثم دمجت معا في نظام حكم فيدرالي، تقسّم فيه السّلطة السّياسية بين الحكومة المركزية والحكومات المؤسسة للاتحاد الفيدرالي، وكانت سلطات الحكومة تمارس بطريق غير مباشر، كما كانت سلطات الحكومات الأعضاء محفوظة لهذه الحكومات وحدها، وكانت غير محددة، ومع مرور الزمن أمكن بالتعديلات الدستورية وبالممارسة أن تتبلور اختصاصات السلطة المركزية. [1]

أوّلا –الدّستور الألماني:

يعرّف الدّستور في ألمانيا بالقانون العام ،وقد صدر سنة 1946، و أصبح يسمّى بدستور شعب ألمانيا سنة 1990، فهو ينصّ على قيام نظام فدرالي تحت تسمية "جمهورية ألمانيا الإتحادية" تحدّد فيه صلاحيات كل من الحكومة الفدرالية وحكومة الولايات ،كما يرسم حدود التّشريع القانوني ضمن الإطار الدّستوري، ويؤكد على احترام كرامة الإنسان حيث تنص الفقرة الأولى منه على أنه" **لا يجوز المساس بكرامة الإنسان وتلزم الدولة كافة مؤسساتها باحترامها وحمايتها**"[2]

يكفل الدّستور الألماني السّابق اللجوء كردّ فعل مباشر على المحرقة والذي لا يزال يسري إلى يومنا وقد عرّف الحق في اللجوء كالتّالي:" لا ينبغي أبدا حرمان الأشخاص الفارّين من الاضطهاد أو الموت من الحماية"[3]، ويلعب الدّستور الألماني دورا أساسيا في استقبال ألمانيا للّاجئين من مختلف بقاع

---

[1] حافظ علوان حمادي الدليمي,**النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**,(عمان: دار وائل، ط.1، 2001) ص، 217.

[2] نسيم برهم،كونراد شليبهاكه، **جمهورية ألمانيا الاتحادية :الخصائص العامة والنّظام السيّاسي** ،(الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنّشر والتوزيع ، د ط ،2000). ص ص، 52–57 .

[3] Matthias Mayer، Germany's Response to the Refugee Situation: Remarkable Leadership or Fait Accompli? On :http://www.bfna.org/publication/newpolitik/germanys-response-to-the-refugee-situation-remarkable-leadership-or-fait-accompli (10/05/2017)

العالم وهذا راجع إلى المواد التيّ تنصّ على احترام الكرامة الإنسانية أو تدعو إلى حماية الأشخاص الهاربين من الصّراعات والنّزاعات التي تحدث في بلدان العالم ويطلبون اللّجوء الى ألمانيا،و الدستور كما هو معروف في جميع دول العالم هو أسمى وثيقة وخاصة في الدّول ذات الديمقراطية الحقيقية كألمانيا.

ثانيا- البرلمان الفيدرالي:

يتكوّن من مجلسين :

1-1: البندستاغ: وهو بمثابة مجلس النواب ويمثل جهاز الحكم المركزي وبألمانيا ويبلغ عدد أعضائه 699عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر ويحق للألمان الذين بلغوا سن 25 فما فوق الترشح لعضويته، ولا يجب أن يقل عمر المشاركين بالاقتراع عن 18 سنة.

ويتألف البرلمان الاتحادي من النواب الذين تم انتخابهم في 699 دائرة انتخابية من خلال الانتخاب المباشر و699 آخرين من خلال قوائم الأحزاب في الولايات ،ويجب أن تحصل الأحزاب على نسبة 5% على الأقل من أصوات المقترعين للتمتع بميزة التمثيل النسبي التي يقوم عليها نظام الإنتخابات، والمشاركة في البرلمان، أو الحصول على ثلاثة مقاعد على الأقل في البرلمان (هذه القاعدة استثنيت منها الأحزاب الصغيرة، التي كانت تعمل بألمانيا الشرقية قبل الوحدة بسبب بساطة تجربتها في الممارسة الديمقراطية، وذلك بقرار قضائي من المحكمة الدستورية العليا).[1]

ينتخب المجلس رئيسا لهعلى أن يكون عضواً بأقوى الأحزاب في المجلس وثلاثة نواب للرئيس وعدد من السكرتارية –المساعدين– من أعضائه ويتم انتخابهم جميعاً بالإقتراع السري.

- **مجلس الكبار:**

هو أقوى هيئات البندستاج، ويعتبر لجنة دائمة وتوجيهية، ويضم 20 عضواً، بينهم رئيس المجلس ونوابه وزعماء الكتل البرلمانية المعترف بها رسمياً وتتمثّل مهمّاته في ما يلي :

_ تقديم المشورة لرئيس المجلس بخصوص سير العمليات التشريعية.

_اختيار رؤساء اللجان.

_ يوافق المجلس على توصيات مجلس الكبار حول مدة مناقشة القوانين.

أمّا الواجبات المنوطة به فهي كالتالي :

[1] نسيم برهم، كونراند شليبهاكه، وآخرون، **مرجع سابق**، ص،61.

التشريع وسن القوانين الاتحادية و الرقابة على عمل الحكومة و يصدر النواب القرارات الخاصة بالميزانية الاتحادية ومهام جيش الدفاع الألماني في خارج البلاد، و انتخاب المستشارة الاتحادية أو المستشار الاتحادي و مناقشة المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية، في جلساته المكتملة .

استطاعت الحكومة الألمانية تمرير مشروع قانون اعتبار دول الجزائر والمغرب وتونس كدول آمنة **من** أجل طرد لاجيئ تلك الدول ,بعد وصول عشرات الألاف من اللاجئين السوريين فهي تريد ترحيلهم بعد إنتقادات واسعة من طرف وسائل الإعلام وشكاوي تعرض مواطنين ألمان لعمليات تحرش وإحتيال من طرفهم.[1]

2-2: (البندسرات) :

يعتبر المجلس التشريعي الثاني في النظام السياسي الألماني، أو المجلس الأعلى، ونظريا يعتبر فرعا من فروع الحكومة الفدرالية (حيث يتمتع بصلاحيات تنفيذية) وعمليا تقع عليه مسئوليات تشريعية مهمة، حيث يؤدى وظائف استشارية حول سلطة الفيتو في التشريع، ويمتلك سلطة حماية المصالح الجوهرية للولايات المؤسسة للوحدة الفيدرالية، وحماية النظام الفيدرالي. وبهذا المعنى، فإنه يشبه مجلس الشيوخ في النظام السياسي الأمريكي، ويعتبر البندسرات المكون الأساسي للنظام الفدرالي الألماني .[2]

يتكون البندسرات من 69 عضوا تعينهم حكومات الولايات، ويعطى لكل ولاية حصة من عدد الأعضاء لا تقل عن 3 ولا تزيد عن 6، فالولايات الأربعة الأكثر سكانا يحظى كل منها بستة أعضاء، والولايات الأربعة الأقل سكانا يعطى كل منها حصة مكونة من ثلاثة أعضاء، أما الولايات الباقية فحصة كل منها تتكون من أربعة أعضاء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن رؤساء حكومات الولايات يتولون رئاسة هذا المجلس بالتناوب وفق نظام دوري محدد، ويُنتخب الرئيس لمدة عام واحد يضطلع فيه بالصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية، في حالة عجز الأخير عن القيام بمهامه.

إن هذا التقسيم يصب في مصلحة الولايات الأقل سكانا لأنه يمنحها القدرة على عرقلة القوانين التي تحتاج إلى موافقة ثلثي المجلس كالتعديلات الدستورية. وينص نظام البوندسرات على أن أعضاء

[1] "ألمانيا تصنف الجزائر ضمن الدول الآمنة لتسهيل ترحيل اللاجئين"، في: http:www.ennaharonline.com، (2017/05/05).

[2] حافظ علوان الدليمي، **مرجع سابق** ، ص، 227.

الولاية الواحدة يجب أن يصوتوا بشكل كتلة تتخذ قرارا موحدا وبعد استشارة حكومة الولاية التي ينتسبون إليها.

يتشكل من أعضاء حكومات الولايات (الوزراء) والتي تختار مندوبيها في البندسرات، عبر انتخابات الدوائر البالغ عددها 299 دائرة، وهى أيضا الجهة المخولة بعزلهم. إذن، لأعضاء البندسرات (وظيفة تشريعية) وهم أيضا أعضاء في مجالس وزراء ولاياتهم (وظيفة تنفيذية) وهذا أمر مميز في النظام الفيدرالي الالمانى، وبصورة منفردة، حيث يحملون الصفة التشريعية والتنفيذية معاً.[1] اماّ صلاحيات البندسرات فتتمثّل في التعطيل المؤقت للتشريعات التي يوافق عليها (البندستاغ) دون أن يكون له حق نقضها، ويستثنى من ذلك التشريعات المتعلقة بالمسؤوليات الإدارية لحكومات الولايات، ففي هذه الحالة يمكن للبندسرات أن ينقض التشريعات التي يوافق عليها البندستاغ، كما يمارس الرّقابة البرلمانية على أعمال السّلطة التنفيذية وذلك بنص القانون، الذي يلزم الحكومة بإطلاع المجلس على طريقة تصريفها للشئون الاتحادية.[2]

رفضت الغرفة البرلمانية مشروع الحكومة لتصنيف الدول المغاربية كدول آمنة لعدم الحصول على الأغلبية المطلوبة لتمرير القانون حيث يعارضه بشدّة حزب الخضر، و ذلك بعدم قدوم اللاجئين السوريين و بعد حادثة التحرش بكولن .[3]

ثالثا: المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء)

بحسب المادة 62 من الدستور الألماني، فان الحكومة الاتحادية تتشكل من المستشار الاتحادي والوزراء الاتحاديين.

يترأس المستشار الاتحادي الحكومة الاتحادية، وهو ما يسمّى بمجلس الوزراء ،وينتخب المستشار من قبل مجلس النواب الاتحادي **البندستاغ** بعد اقتراح من رئيس الجمهورية، والذي يراعى أن يكون من حزب الأغلبية، ليحظى بالأغلبية النيابية، ولمدة 4 أعوام، وكما يعين رئيس الجمهورية الوزراء الاتحاديين، حسب مقترح المستشار الاتحادي، و يحوز المستشار في ألمانيا على صلاحيات واسعة فهو مسئول عن

[1] نسيم برهم ،كونراد شلايبهاكه ، واخرون ,مرجع سابق، ص 61-64.

[2] نفس المرجع،ص 68-70

[3] **مجلس الولايات الألماني يفشل في المصادقة على تصنيف الدول المغاربية آمنة**, في http://www.elkhabar.com/press/artcile/107459/

الوزراء، ويتمتع بصلاحيات تسمح له بالسيطرة على الحكومة، من خلال المادة 56 للدستور، والتي تنص على أن " **المستشار الاتحادي موجه سياسة الدولة والمسئول عنها** ".[1]

ويعدّ العضو الوحيد في الحكومة الذي ينتخبه مجلس النواب، كما انّه الوحيد المسئول أمام المجلس، ويحدد الخطوط العامة العريضة لسياسة الحكومة، واستناداً لتلك الخطوط العريضة فالوزراء الاتحاديون ينجزون مهامهم باستقلالية تامة، وعلى مسئوليتهم المباشرة.

وبالمقارنة مع باقي الدول الديمقراطية، ذات الأنظمة البرلمانية، فان منصب المستشار يعتبر الأقوى من جهة الصلاحيات من باقي رؤساء الوزراء، ويتمتع بدور سياسي قيادي، شبيه بما يتمتع به رؤساء الجمهورية في الدول الجمهورية الديمقراطية.[2]

ونتيجة لهذه المكانة القوية للمستشار، يصفه البعض بـ " ديمقراطية مستشارية " وقد لعبت المستشارة الألمانية "**انجيلا ميركل**" دورا كبيرا في سياسة ألمانيا اتّجاه اللاجئين، واستقبالهم والدّفاع عنهم، ولعبت حياتها في الصّغر دورا كبيرا ،حيث تربّت وعاشت في قرية صغيرة شرق ألمانيا،و هي إبنة لقس مسيحي حيث لقّنها تربية مسيحية،وعاشت في جو يسوده قيم التسامح والمساعدة. [3]

رابعا :السلطة القضائية

المحكمة الدستورية العليا الألمانية:

واحدة من المؤسسات المكونة للنظام الديمقراطي، الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وقد منحها الدستور الألماني حق إلغاء القوانين التي يسنها البرلمان، شريطة تعارض تلك القوانين وأحكام الدستور من وجهة نظر المحكمة، ولا يجوز للمحكمة الدستورية التدخل في القوانين ومدى دستوريتها إلا في حال رفع دعوى أمامها بهذا الخصوص.

الجهات المخولة باللجوء للمحكمة الدستورية هي:

- **<u>الهيئات الاتحادية</u>** (رئيس الجمهورية والبندستاغ ومجلس الولايات والحكومات الاتحادية) ولأعضاء هذه الهيئات مثل الكتل البرلمانية أو أعضاء البرلمان اللجوء إلى المحكمة الدستورية، عند نشوء خلافات دستورية تتعلق بالتشريعات الاتحادية، والمحكمة تعمل على ضمان توزيع سلطة الدولة الاتحادية، وفقا

[1] حافظ علوان حمادي الدليمي، **مرجع سابق** ، ص 233-234.

[2] **المكان نفسه.**

[3] تلفزيون dw،أليكسندر كيملر،شريط وثائقي بعنوان:**ترحيب المستشارة باللاجئين :ماهي دوافع ميركل؟**،ألمانيا **(2016/08/28)**.

لنصوص الدستور، أما الأقليات البرلمانية، فيحق لها اللجوء للمحكمة الدستورية، بعد مصادقة ثلث أعضاء البرلمان على اقتراح ضد قانون معين.

- **المواطنون الأفراد:** الذين يجوز لهم اللجوء للمحكمة الدستورية، وبنص الدستور، وذلك في حال شعر المواطن بان أى سلطة حكومية قد اعتدت على حقوقه الأساسية المكفولة بالدستور، وللمحكمة الحق في اختيار الدعاوى، التي ترى أنها تتسم بالصفة العامة، فيما يخص الحقوق الأساسية.
- **المحاكم الألمانية:** ومن خلال واجبها جميعها النظر فما يعرف بـ " دعوة محددة للرقابة " وترفعها للمحكمة الدستورية في حال وجدت تعارض بين القوانين وأحكام الدستور. وذلك، باعتبار المحكمة الدستورية هي الوحيدة المخولة بحسم مدى توافق الأحكام والقوانين مع الدستور.

قامت المحكمة الدستورية العليا بالنظر في عشرات القضايا من طرف لاجئين سوريين ضد ترحيلهم و ضد منحهم الحماية المحدودة من قبل المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين وذلك بعد إقتناع المحكمة العليا أن عودتهم إلى بلدانهم يشكل خطر على حياتهم وأمنهم.[1]

خامسا :الأحزاب:

تتولّى الأحزاب السياسية مهام سياسية قيادية و دورا رقابيا وتعمل دورا أساسيا في رسم السياسة وتنفيذها

فهي تعتبر في ألمانيا جزء من النظام السياسي وقد اكدّ دستور 1948 دورها و بين أهميتها في دستور 1990 بعد الوحدة.

- تنصّ (المادة 21)من الدستور الألماني: (الأحزاب تشارك في تكوين الإرادة السياسية للشعب تشكيلها حر، ويجب أن يتطابق نظامها الداخلي مع القواعد الديمقراطية؛ وهي ملزمة بإعلان مصادر تمويلها)[2]. ومن اهمّ الأحزاب السياسية العريقة :الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، الحزب المسيحي الديمقراطي ، الحزب الديمقراطي الحر ، حزب الخضر, حزب الاشتراكية الديمقراطية.

حسب الدستور الألماني فإن مهمة الأحزاب السياسية هي المساهمة في بناء الوعي السياسي للشعب. وهكذا فإن تسمية مرشحين للمناصب السياسية وتنظيم حملات انتخابية ترقيان إلى مرتبة الواجبات الدستورية .ولهذا السبب تحصل الأحزاب على تعويض مادي من الدولة مقابل النفقات التي تتحملها في

[1] **الحكم لصالح لاجئين سوريين ضد قرار الحماية المحدودة**، في: http://m.dw.com/ara/، (2017/05/05).

[2] سعاد الشرقاوي،**النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة : طبع على نفقة جامعة القاهرة ، د .ط، 2007) ص، 171.

إطار هذه الحملات الانتخابية. هذا التعويض المادي لأعباء الحملات الانتخابية الذي ابتدعته ألمانيا، أصبح مبدءا متبعا في معظم ديمقراطيات العالم. وحسب الدستور أيضا فإن تشكيل الأحزاب السياسية يخضع للأسس الديمقراطية (ديمقراطية الأعضاء). وينتظر من هذه الأحزاب اعترافها بالدولة الديمقراطية وقد نشأت الأحزاب الأربعة الاشتراكي الديمقراطي، والمسيحي الديمقراطي، والمسيحي الاجتماعي، والديمقراطي الحر، بين عام 1945 وعام 1947 في الولايات الغربية؛ وكان الحزب الديمقراطي الاشتراكي إحياء للحزب القديم الذي كان يحمل نفس الاسم وكان ناخبوه في السابق ينتمون بصورة رئيسية إلى الأوساط العمالية، وكان نظام هتلر قد حظره عام 1933؛ أما الأحزاب الأخرى فكانت أحزاباً جديدة، وكان الحزبان المسيحيان، الديمقراطي والاجتماعي يسعيان – خلافاً لما كان الأمر عليه لدي "حزب الوسط الكاثوليكي" القديم في جمهورية فايمار– إلى كسب الناخبين من كلا المذهبين المسيحيين (الكاثوليكي والبروتستانتي)، وأما الحزب الديمقراطي الحر فقد استند برنامجه السياسي إلى تقاليد الليبرالية الألمانية. ولقد مرت هذه الأحزاب الأربعة منذ تأسيسها قبل أكثر من أربعة عقود في تحولات هامة فعلي صعيد الاتحاد اشترك كل منها خلال هذه السنين في ائتلاف حكومي مع الآخر مرة واحدة على الأقل كما أن كلاً منها لعب دور المعارضة أيضاً، وهي تعتبر نفسها اليوم أحزاباً شعبية تمثل جميع الشرائح الاجتماعية، ولكل منها أجنحة مختلفة تعبّر بشكل واضح عن المواقف المتنوعة داخل الحزب الشعبي.[1]

أختلفت مواقف الأحزاب الألمانية في مواقفها من قضية اللاجئين السوريين وهذا ما أثّر في الرأي العام الألماني فقد تأثرت عملية الأصوات لصالح الأحزاب المعادية و المناهضة للهجرة ففي آخر إنتخابات برلمانية فاز حزب البديل الشعبوي بثلاث ولايات في حين تراجع حزب انجيلا ميركل الإتحاد المسيحي الديمقراطي إضافة الى تراجع الأحزاب الأخرى[2]

تواجه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مطالب متزايدة من الحزب المسيحي الديمقراطي الذي تترأسه، ومن الحزب المسيحي الاجتماعي الحاكم بولاية **بافاريا** الجنوبية، بأهمية تعديل سياستها الحالية تجاه اللاجئين، وباتخاذ إجراءات أكثر صرامة للحد من تدفق اللاجئين إلى ألمانيا، كما يُطالب باتخاذ قرار

[1] نسيم برهم ، كونراد شليبهاكه وآ خرون، **مرجع سابق** ،ص 86-96.

[2] أنظر http://germanyinarabic.com/archives/4693 ، (2017/05/04).

بشأن إغلاق الحدود بوجه اللاجئين، وإقامة "**منطقة ترانزيت**" على الحدود مع النمسا يسجل فيها اللاجئون ويحدد داخلها من سيسمح له بدخول ألمانيا ومن سيمنع من دخولها,[1]

يقول "مسؤول السياسة الداخلية **بالحزب المسيحي الاجتماعي البافاري**" هانز بيتر: "إن إغلاق الحدود سيتم مع ميركل أو بدونها، وإذا لم تقبل المستشارة الألمانية مطالب أكثرية الألمان بإغلاق هذه الحدود فلن تبقى بمنصبها." وهذا ما يدل على أن الأحزاب لعبت دورا كبيرا في الضغط على انجيلا ميركل التي عدّلت لاحقا سياستها و فرضت قيوادا أكثر صرامة في لم شمل اللاجئين بعائلاتهم.

كما وقع إنقسام بين مختلف الأحزاب المكوّنة للحكومة ،فقد عارض حزب الإتحاد المسيحي،و الحزب الإجتماعي الديمقراطي،و حزب الإتحاد المسيحي معارضة شديدة لسياسة المانيا إتجاه اللاجئين،حتّى أنهم طالبوا بوقف العمل بنظام شنغن للتأشيرات،في حين وجّه حزب الخضر المعرض الدّعم والتأييد لموقف ألمانيا الإنساني في تعاملها مع اللاجئين.

سادسا :وسائل الإعلام والرأي العام الألماني :

تعتبر وسائل الإعلام في ألمانيا من محددات رسم السياسة ،حيث تنص احكام كثيرة صادرة عن الهيئة الدستورية العليا على ضرورة توفير المؤسسات الاذاعية الحكومية الظروف الملازمة لتنويع الأراء و لإحداث التوازن المطلوب في مضامين البرامج المبثوثة[2]،حيث قامت الكثير من التلفزيونات الرسمية أو الخاصة أو وسائل الإعلام الأخرى كالجرائد والمجلّات بتعبئة الرأي العام العام الألماني للتجنّد و استقبال اللاجئين ،قامت مقدمة البرامج الشهيرة "**آنيا ريشكه**" على القناة الأولى "ard" بالدعوة الى التصدّي للكتابات العنصرية التي تحرّض على "إحراق اللاجئين"او تدعو الى تركهم يغرقون في البحر" كما قامت مختلف العناوين الكبيرة في ألمانيا ك "دير شبيغل" أو "بيلد " إلى الدعوة بالترحيب باللاجئين حتّى أن هناك صحف خصصت بعض صفحاتها بالعربية من أجل اللاجئين و إرشادهم و توجيههم.[3]

---

[1] ميرفت عوف، " كيف يتم استغلال قضية اللاجئين في المعارك السياسية الداخلية في الدول الغربية؟" ، **في:** https://www.sasapost.com/the-exploitation-of-the-refugee-issue/ (2017/04/12).

[2] نسيم برهم، كونراند شليبهاكه، وآخرون، **مرجع سابق**، 101-102.

[3] "الإعلام الألماني وتحدي تقديم تغطية محايدة لأزمة اللاجئين"، في: http://m.dw.com/ara/ ، (2017/04/12).

ويلعب الرأي العام دورا كبيرا في رسم سياستها إتجاه اللاجئين فالمستشارة انجيلا ميركل استقبلت اللاجئين في بداية الأزمة وفق استطلاعات الرأي التي أظهرت تعاطف وترحيب الألمان باللاجئين،وبعدها قامت ميركل بتعديل سياسيتها بعد أن تراجعت شعبيتها وبظغط من الرأي العام .[1]

كما أن عملية تحليل المضامين النّقدية في الصّحف الألمانية وعلى رأسها دير **شبيغل** واسعة الإنتشار، كشفت عن أهمية الجانب الإنساني والعاطفي دون الجوانب الأخرى،السياسية ،الإقتصادية...إلخ، وهذا ما ساهم في تعبئة الرّأي العام الألماني .

المطلب الثاني: سياسة إدماج اللاجئين السّوريين

عملت ألمانيا على العديد من الإجراءات من أجل إدماج وتوطين اللاجئين السّوريين في ألمانيا ،حتّى أنّها عدّلت الكثير من القوانين المتعلّقة باللجوء السابقة من أجل التّسريع بإدماجهم ،وذلك باتخاذ الخطوات والشّروط التالية :

الإيواء:

قامت الحكومة الألمانية في كل ولاية بإنشاء مراكز للإيواء وذلك عن طريق تخصيص الصالات الرياضية والمراكز العمومية والمباني الشاغرة وأحيانا تبرعات الكنائس ومراكز الديانات الأخرى بمباني من أجل إسكان اللاجئين مؤقتا، كما قامت شركات ألمانية بتقديم المساعدات العينية حيث وضعت شركة **siemens** "سيمنس" وشركة **Baier** " باير" للأدوية مقراتها غير المأهولة في ميونيخ تحت تصرف الحكومة من أجل إسكان اللاجئين.[2]

قانونيا لا يجب أن تتعدى فترة الإقامة في هذه المراكز وهي التي تسمى" المركز الأول لاستقبال اللاجئين" وفقا لقوانين اللجوء ثلاثة أشهر قبل النّظر في كل قضية على حدة، وفي هذه المراكز يتم عزل الأطفال والشباب دون الثمانية عشر سنة الذين جاءوا دون أولياء أمورهم وأخذهم إلى مراكز متخصّصة (بيوت الأطفال والشباب).[3]

---

[1] " تراجع شعبية ميركل بشكل ملحوظ في أحدث استطلاع للرأي" ، في: http://m.dw.com/ara/(5/4/2017) ، (2017/04/12).

[2] غياث بلال ،**"السياسة الألمانية و أزمة اللاجئين،"** ، في: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/، (2017/04/12).

[3] **دليل اللجوء في ولاية تورنغن**، 2006 .

كما خصّصت الحكومة الألمانية بعد اجتماع في مقر المستشارية بين وزراء الحكومة وقادة الأقاليم الستة عشر بمبلغ 500 مليون أورو من أجل بناء مساكن اجتماعية للاجئين.

ضمان النفقات:

عبر قانون "معونة طالبي اللجوء" **(asyl bg)**، ويمكن تحديد نوع الإعانات واحتياجات طالبي اللجوء، حيث تفضل الكثير من الولايات إعطاء المساعدات كأشياء عينيّة (توفير السّكن- دفع مستحقات الكهرباء...) وتفضّل ولايات أخرى صرف الأموال مباشرة على اللاجئين آخر زيادة حصل عليها اللاجئين :

الجدول رقم 2: الزيادات التي حصل عليها اللاجئين منتصف جانفي 2015

الفـــــئـــة	قيمة المساعدة
- راتب الشخص الواحد	- 404 أورو
- الزّوجان	- 364 أورو
- الأطفال البالغين ضمن العائلة	- 324 أورو
- الأطفال ما دون 15 سنة ضمن العائلة إلى 18 سنة	- 306 أورو
- الأطفال من 7 سنوات إلى 14 سنة	- 270 أورو
- الأطفال ما دون العامين	- 237 أورو

المصدر: http://lojo2.com/germany/asylum-germany ، (2017/4/22).

كما يمكن أن تحصل النساء الحوامل والأطفال الرّضّع والمتمدرسين على مساعدات أخرى.

اجتمعت المستشارة" **آنجيلا ميركل**" مع وزراء الحكومة في مقرّ المستشارية ببرلين وتقرّرت الموافقة على تخصيص 350 مليون أورو لمن لا معيل له دون سن 18 سنة.

تقدّم المساعدات من الحكومة الفيدرالية من تاريخ تقديم طلب اللجوء إلى غاية البتّ فيه، كما ينص قانون اللجوء في ألمانيا على إمكانية حصول اللاجئين على الإعانات الإجتماعية التي يحصل عليها المواطنون الألمان العاديون وذلك بعد مرور ثلاثة سنوات من الإقامة في ألمانيا دون صدور أي حكم حول طالب اللّجوء.

التعليم والدّين:

الأطفال طالبي اللجوء لهم الحق في التعليم سواء ذكورا أو إناثا ويتم ذمجهم حسب أعمارهم في الفصول الدّراسية ويأخذون نفس المقررات والموادّ مثل زملائهم الألمان، كما يمكن للأطفال اللاجئين الحصول على دروس دعم في اللغة مجّانا، ويتم توزيع المساعدين المتطوعين في الملاجئ من أجل مساعدتهم على حلّ الواجبات من أجل تعلّم أفضل للّغة.

أمّا في مجال الدين فحرية المعتقد حق يكفله القانون والدستور الألماني ومسموح لكلّ لاجئ ممارسة شعائره الدينية بكلّ أريحيّة بشرط احترام القانون الألماني، فلا يجوز مثلا نحر الأضاحي في الشّوارع والأماكن العامة أو القيام بعملية ختان للبنات لأنّ ذلك يعرّضهم للعقوبات التي قد تصل إلى حدّ الطّرد من التّراب الألماني ، إشراك الجمعيات الإسلامية الألمانية و الإستفادة من مهاراتها لانّها ، تستطيع هذه توضيح كيفية تحقيق التعايش بين المسلمين والمسيحيين وخلق الاحترام المتبادل بينهما في ألمانيا[1] كما ينصّ ايضا بشكل أساسي على التسامح وقبول الثقافات الأخرى،وعلى ضرورة إحترام عادات وتقاليد المجتمع الألماني وذلك بأخذ دورات في مجال تعليم الأشخاص بتاريخ ألمانيا و تاريخها وعاداتها وما تتميّز به ألمانيا عن الدول الأخرى.[2]

العناية والرّعاية الصحية:

يحقّ لطالبي اللجوء الحصول على الرعاية الصحية على نفقة الدولة الألمانية ،كما أنّ التلقيح والفحوصات الطبية مجانيّة ،و حتىّ لمدمني المخدّرات والكحول تلقّي العلاج مجانا في المراكز المتخصصّة في الإقلاع ،يحصل ضحايا العنف والتّعديب من اللاجئين السوريين على العلاج من الصّدمات النفسية نتيجة الأحداث المروّعة التي تعرّضوا لها في سوريا أو في طريق إنتقالهم إلى ألمانيا وخصّصت لهم الحكومة الألمانية عيادات نفسية مجّانية وتوفير أطباء نفسانيين لهم من أجل إعادة التّوازن النّفسي لهم وتوفير مترجم على نفقة الدّولة لتسهيل الإتصال.

اللّغة:

عملت ألمانيا من أجل إدماج اللاجئين بالتّركيز على ضرورة تعلّم اللّغة الألمانية كشرط أساسي لقبول اللجوء والإندماج ،

---

[1] موقع اللّجوء في ألمانيا ، في : http://www.asylum-in-germany.com/ar/integration/، (2017/4/28).

[2] غياث بلال،**اللاجئون السوريون وسياسيات اللجوء الحكومية** ،- http://alaalam.org/ar/politics-ar/item/358 ، (2017/4/30).

يتوقف الإندماج الناجح على تعلم اللغة. ويعتمد اكتساب الوظائف والاحتفاظ بها، ناهيك عن تسلق سلم مهني، على قدرة اللاجئين على التواصل باللغة الألمانية. في العديد من الوظائف ، لا يتضمن ذلك فقط المهارات اللغوية الأساسية للحصول عليها ولكن أيضا اللغة الخاصة بالمهنة ، وتشجع الحكومة الألمانية دروس اللغة كعنصر رئيسي في دورات الاندماج الممولة اتحاديا، وتوفير ما لا يقل عن 600 ساعة من تعليم اللغة للوافدين الجدد [1]

العمل :

ينصّ قانون العمل الألماني أنّه يتوجب على اللاجئين و طالبي اللجوء الحصول على "رخصة عمل" من أجل العمل بطريقة قانونية ،وهذه الرّخصة لا يمكن الحصول عليها إلا بمرور سنة من تقديم الطّلب أو الإقامة، لكن تمّ تجاوزها خصّيصا من أجل اللاجئين السوريين [2]

قبل فترة الحصول على يمكن الحصول على عمل المنفعة العامة وهذا بطلب من مدير الملجأ أو مكتب إدارة المدينة،مقابل 1 أورو للسّاعة بالرغم من الإنتقادات التيّ تعرّض لها هذا القانون واعتبارها كنوع من الاستعباد، وأظهرت احصائيات ان 15 بالمئة من اللاجئين السوريين هم من حملة الشهادات الجامعية ،مقابل 18 بالمئة من اصحاب الشهادات الثانوية ،ممّا دفع بالباحثين الألمان إلى الدّعوة في الإسراع بالاهتمام بهذه الفئة خشية الوقوع في التطرّف، وقد قام مكتب الهجرة واللاجئين و مكتب العمل الإتحادي للقيام بإجراءات لدمج اللاجئين السوريين في مناصب عمل باقتراح من معهد "ايفو" الاقتصادي حتىّ لا يتم الزيّادة على دافعي الضرائب ،وأقترح معهد "سوق العمل" باتخاذ تدابير من شأنها إدماج اللاجئين في سوق العمل وركّز على:

- 1 –تعليم اللّغة الألمانية.
- 2 –التّسريع بالإعتراف بالشهادات التي يحوزها اللّاجئين السّوريين
- 3 –فتح دورات تأهيل وتدريب داخل المعاهد والمدارس[3]

[1] Victoria Rietig **The Impact of Refugees on Germany's Labor Market، Burden or Blessing?: on http://www.aicgs.org/publication/burden-or-blessing-the-impact-of-refugees-on-germanys-labor-market, (20/05/2017).**

[2] Victoria Rietig **, i.bid.**

[3] شادي عكّوم ،قوانين جديدة لدمج اللاجئين و ضبطهم ،في : https://www.alaraby.co.uk/politics/2015، (2017/05/05).

المبحث الثاني: التأثيرات الداخلية والخارجية لسياسة اللجوء

سنحاول من خلال هذا المبحث ابراز أهم تأثيرات وتبعات سياسة اللجوء الألمانية على المستوى الداخلي والخارجي ضمن دول الاتحاد الأوربي التى عارض بعض دولها سياسة اللجوء الألمانية ونظام الحصص:

أدّت سياسة المانيا اتجاه اللاجئين في بروز تأثيرات عليها سواءا على بيئتها الداخلية أو الخارجية (داخل الإتحاد الأوروبي) يمكننا اجمالها فيما يلي:

المطلب الأول: التأثيرات الداخلية لسياسة اللّجوء الألمانية

تطرح الهجرة و انتقال الأشخاص من مكان لآخر مشكلات في المجتمعات التي تأويهم ،وذلك نتيجة التقاء ثقافتين مختلفتين ،فاذ كانت الدول العربية تشكل إمتداد بالنسبة للثقافة نفسها بالنسبة للشعوب العربية ،فإن الأمر يختلف بالنسبة عن الإتحاد الأوروبي بالنسبة للعرب ،ويظل مشكل الإندماج معقدا نظرا لتباين مجالات الإلتقاء مع مجتمعات بلدان الإستقبال في المجال الإقتصادي والسياسي خاصة المجال الثقافي[1].

حيث انقسم المجتمع الالماني بين مرحب ورافض لسياسة المانيا اتجاه قضية اللاجئين ،فقد شهدت بعض المدن الألمانية مظاهرات واحتجاجات لانصار "**حركة بيغيدا**" المتطرفة التي تتبني أفكار عنصرية ضد اللاجئين والمهاجرين وعلى رأسهم المسلمين ،واستغلت في ذلك الهجوم علي صحيفة" **شارل ايبدو**" الفرنسية من أجل تعبئة الراي العام والتحذير من خطر أسلمة المانيا حسبها ،كما ان الحزمة من القرارات التي صادقت عليها الحكومة الإئتلافية فيما يعرف "**أول قانون اندماج في تاريخ المانيا**"– اصاب المحافظين الالمان بالصدمة من اعتبار بلدهم كبلد هجرة كما تم استخدام أزمة اللاجئين كورقة ضغط على الحكومات الأوروبية، خاصة ألمانيا، من جانب المعارضة، الأمر الذي أدى لصعود اليمين وفرض اعتبارات الأمن والحفاظ على الهوية على القيم الانسانية [2]، و يطرح العديد من المعارضين لميركل على أن دخول اجانب لألمانيا سيغيّر نمط حياتهم وأنّ له تداعيات على جانب الهوية والثقافة

[1]-محمد الحشاني، الهجرة الدولية: الواقع والأفاق، **سلسلة محاضرات الإمارات** ، ع143، (2011)، ص، 29.

2هاني سليمان،**"السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الانسانية"**، مركز الأهرام للدراسات (2017 /04/ 29)http://www.acrseg.org/40345/

الألمانية نتيجة إستقبال هؤلاء اللاجئين [1]،كما تسببت موجات اللاجئين أيضا في إثارة نقاشات حول هوية البلد بين معارضي الهجرة ، وحول قدرة ألمانيا في إدماج هؤلاء اللاجئين[2] ووصل الأمر حتّى إلى مطالبة المستشارة ميركل بالإستقالة ،ففي استطلاع للرأي قامت بع مجلة (focus) الإخبارية ،أظهر أن قرابة نصف الشّعب الألماني يرغب في أن تستقيل ميركل ،نتيجة حسبهم عدم قدرتها على تسيير ملف اللاجئين الذين يدخلون يوميا ألمانيا بالألاف .[3]

كما ادّت الأحداث الدموية التي تورّط فيها لاجئين سوريين في انتشار الرغب والخوف وسط المجتمع الالماني ,فقد تسبب تفجير انتحاري وقع في مدينة –**اسبانخ** قام به لاجيء عن اصابة 12 مواطن الماني ومقتل منفذه في التشكيك في قدرات المخابرات الالمانية حول قدرتها على مكافحة التطرف والارهاب داخل اللاجئين، وفتح المجال وسط المجتمع الالماني علي انهم لم يصبحو امنين داخل ديارهم ,كما انتشر الرعب والخوف نتيجة حادث **بافاريا** الذي تسبب فيه لاجيء يبلغ من العمر 17 سنة هاجم20 راكب علي

متن قطار ،كما انه هناك مخاوف من إنتشار التطرف بين حشود اللاجئين حيث يقدر– مركز فيريل للدراسات –عدد السلفيين في المانيا بنحو 50 الف منهم 12 الف سلفي متطرف.[4]

أنقسم المجتمع الالماني بين متفائل ومتشائم في قدرة المانيا على إستعاب كل اللاجئين والقدرة على ادماجهم ،وقد اظهر استطلاع للراي في اواخر اكتوبر من سنة 2015 اجراه–**المعهد الالماني لدراسات اوضاع المتعاقدين** – وشمل الاستطلاع 1053 مستجوب تتراوح اعمارهم بين 18 الى 65 سنة على ان نصف الالمان يشككون في قدرة المانيا على ادماج اللاجئين .

حيث كانت نتيجة الاستطلاع كالتالي :

[3] ستيفان ليهني، **كيف ستؤثر هذه الأزمة على الاستقرار السياسي في أوروبا؟** ، في: http://carnegie-mec.org/2015/10/01/ar-pub-61585، (2017/4/28).

[2] Victoria Rietig ،Burden or Blessing? The Impact of Refugees on Germany's Labor Market ،on http://www.aicgs.org/publication/burden-or-blessing-the-impact-of-refugees-on-germanys-labor-market/ .(14/5/2017

[3] سورين كيرن ، **خطة ألمانيا لترحيل المهاجرين: "تمثيلية سياسية في** https://ar.gatestoneinstitute.org/7410 ، .(14/5/2017

[3]المجاهدون والمجاهدات الألمان في سوريا : مركز فيريل للدراسات الاستراتيجية ، في: https://firil.net/?p=2650 ، .14/5/2017

الجدول رقم3: يوضح استطلاعات الرأي في ألمانيا بشأن اللاجئين السوريين.

نسبة المستجوبين	راي المستجوبين
33%	**لن تنجح المانيا في ادماج اللاجئين**
21%	**الجهود المبذولة قد لا تؤدي الى النتائج المرغوب فيها**
49%	**اللاجئون يشكلون عبئا على الانظمة الاجتماعية**
17%	**يرون ان قدوم لاجئين شباب قد تكون له تداعيات ايجابية على نظام التقاعد والمعيشة**

المصدر:من انجاز الباحث اعتمادا على المعطيات من الموقع التالي:www.dw.com

ما يمكن ملاحظته ان الكثير من المواطنين الألمان متشائمين في قدرة المانيا على إدماج اللاجئين ,كما ان نسبة ساحقة من المستجوبين ترى أن اللاجئين سيشكلون عبئا على اقتصاد المانيا كما أدى تدفق اللاجئين السوريين على المانيا في بروز ظاهرة العنف ضد اللاجئين والاجانب ,حيث سجلت مراكز الامن الالمانية لشكاوي من لاجئين تعرضت منازلهم للحرق والتخريب وتم المساس بالمقدسات الاسلامية والتعدي عليها ,فقد نشرت وكالة الأنباء الألمانية تقرير فحواه تنامي العنف و حرق ممتلكات اللاجئين واحتوى هذا التقرير منذ جانفي 2016 الى شهر فيفري :

-عدد الحرائق المتعمدة ضد ملاجئ اللاجئين قد بلغ 17 حريق .

- 27 حالة عنف جسدي ولفظي ضد اللاجئين.

- 43 حالة اتلاف ممتلكات.

- 31 حالة "**بروباغندا**" معادية للأجانب.

ونتج عن تلك الأحداث توقيف 118 من المشاركين في الهجمات منهم 112 من اليمين المتطرف ,هذه الحوادث جعلت المستشارة الالمانية **انجيلا ميركل** توصف تلك الاحداث على انها مخزية جدا وعار على المانيا.

كما حدث تذمر و توتر في الولايات الألمانية من طرف قادة الولايات بسبب قلة المساعدات الاتحادية حيث تفاقم الوضع نتيجة تدفق الالاف من اللاجئين والسوريين وعدم قدرة بعض الولايات على تغطية نفقات إسكانهم ورعايتهم [1]

كما ادت المصادقة على قانون الادماج من طرف الحكومة الالمانية المكونة من المسيحيين والاشتراكيين الى انتقاده من طرف الكثير من المنظمات الخيرية وعلى رأسها منظمة "**كاريتاس**" المسيحية و كذلك رئيس "**الحزب الليبرالي**" "**كريستيان ليدنبر**" و زعيمة حزب" **البديل اليميني**" الشعبوي "**فراوكه بيتري**" لانه جسبهما يؤدي الى استغلال مسالة اللجوء التى استخدمت كورقة ضغط على الحكومات الاوروبية وخاصة في المانيا من جانب المعارضة من اجل تحقيق مكاسب سياسية لهم،وهذا ما تجلى في مطالب متزايدة من طرف" **الحزب المسيحي الديمقراطي**" الذي تترأسه" ميركل" بأهمية تعديل سياستها اتجاه اللاجئين .

كما ربط الكثير من المراقبين ان الانتخابات الاتحادية المقررة سنة 2017 والمستقبل السياسي للبلاد ستكون مرتبطة بشكل وثيق بقضية اللاجئين وكذلك قدرة **ميركل** على تهدئة الإحتقان الداخلي الذي نتج عن بعض الممارسات التي قام بها بعض اللاجئين ووجود الكثير من اصحاب الخلفيات الإسلامية المتشددة داخل الملاجئ او متعاطفين مع المتطرفين ،و يرى بعض المحللين ان "حزب البديل "المعارض سيلعب دورا مهما في الانتخابات المقبلة [2]،و نشأ صراع بين سياسي بين أعضاء الحكومة الإئتلافية ،ممّا نتج عن إتخاذ تدابير جديدة بضغط من المواطنين والنّاخبين الألمان بعد حادثة التحرّش والإعتداء على نساء في مدينة "كولون" ضد العشرات من النساء عشية عيد الميلاد.[3]

---

[1] «الأم أنجيلا»... ميركل تقسّم أوروبا بسياستها حول اللاجئين، في :

(24 /5/2017)http://www.aljarida.com/articles/1468320456601199500/

[2] كيفورك ألماسيان، **حزب البديل من اجل المانيا** ، في : https://arabic.rt.com/news/816404- ، (2017/05/10).

[3] سورين كيرن ، "خطة ألمانيا لترحيل المهاجرين: "تمثيلية سياسية "،في : https://ar.gatestoneinstitute.org/7410 (2017/05/19).

وقد تعرّضت المستشارة **أنجيلا ميركل** للإنتقاد والمعارضة من أقرب القياديين و رؤساء الأحزاب الأخرين حيث عقد مؤتمر في 20 نوفمبر 2015 ،من أجل تعديل سياستها حول مسألة اللجوء ،لكن المستشارة خيّبت أمالهم وأصرّت على بنود سياستها السابقة والتّي تتلخّص فيما يلي :

- أولا: مكافحة أسباب اللجوء في دول المصدر من اجل تخفيض عدد اللاجئين الى أوروبا..
- ثانيا: الدعم الأوروبي لتركيا لكي تعمل على تأمين حدودها و توفير العيش الكريم للاجئين اليها..
- ثالثا: تقديم الدعم المادي للأردن و لبنان للتمكن من العمل على تحسين أوضاع اللاجئين المتواجدين هناك.

كما وقع إختلاف في المواقف وجهات النّظر بين الأحزاب المشكّلة للحكومة الألمانية ،حيث طالب الحزب الإجتماعي المسيحي بالتوقّف عن العمل بنظام تأشيرة **شنغن** ،أمّا في داخل حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي تختلف الآراء حول كيفية معالجة ازمة اللاجئين فمنهم من يؤيد **ميركل** في توجهها الإنساني بينما يؤيد آخرون وزير الداخلية **توماس دي ميزيير** الذي تميل توجهاته للاستجابة الجزئية لمطالب الحزب التوأم حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي،امّا موقف الحزب الديمقراطي الإجتماعي فهوّ الأكثر إنفتاحا وتساهلا مع اللاّجئين، ودعوته للتعامل مع قضية اللاجئين بإنسانية،امّا حزب الخضر فهو يدعم ويؤيّد المستشارة ميركل في موقفها الإنساني مع اللاجئين ويعارض سياسة حزب الإتحاد المسيحي والاجتماعي الذي ربط الأحداث الإرهابية التي وقعت في باريس بعواقب مستقبلية للسياسة الألمانية اتجاه اللاجئين ،فقد صرّحت رئيسة حزب الخضر المعتدل **سيمونه بيتر**، أنّ حزبها يحارب الإرهاب والعنصرية، التمييز، ويحارب من يحارب اللاجئين في إشارة ضمنية لحزب الإتحاد المسيحي والإجتماعي.[1]

نتج عن وصول الالاف منن اللاجئين السوريين وعدم تحكم المانيا في الوضع ,الى محاولة المانيا إبعاد اللاجئين السابقين والمهاجرين غير الشّرعيين وخاصة القادمين من دول المغرب العربي(تونس,الجزائر ,والمغرب) بعد قضية التحرش الجنسي الذي حدث في مدينة كولن ليلة عيد الميلاد.

كما اتّهمت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر بعنوان **العيش وسط انعدام الأمن: كيف تخذل ألمانيا ضحايا جرائم الكراهية**"، و ذلك نتيجة ارتفاع معدل الجرائم ضد مخيمات اللاجئين ,حيث يشير التقرير

[8] فوزي ناجي ،" تداعيات أزمة اللاجئين على الأحزاب الألمانية"، في: http://www.raialyoum.com/?p=349519، (2017/05/12).

الى تزايد عدد الجرائم ضد اللاجئين والمهاجرين ب 16 ضعفا سنة 2015 مقارنة ب سنة 2013 كما تزايدت الجرائم العنيفة ذات الدوافع العنصرية ضد الأقليات العنصرية والعرقية والدينية بنسبة 87 بالمئة، وإتهامها بالتقاعس في حماية اللاجئين و تقديم مرتكبي جرائم العنصرية للمحاكمة مما جعل المانيا تتعرض للانتقاد من طرف الكثير من المنظمات العالمية المهتمة ب حقوق الانسان و اللاجئين و مطالبتها بتوفير حماية لهم .[1]

طرأت العديد من التغييرات على قانون وسياسة اللجوء،حيث أقرّ البرلمان الإتحادي في فيفري من سنة 2016 القيود المفروضة على حقوق جمع شمل الأسر بالنسبة للأشخاص الذين لا يحقّ لهم اللجوء الحصول على وضع لاجئ ،كما عدّلت ألمانيا العديد من القوانين المتعلّقة بمكافحة الإرهاب بعد سلسلة الهجمات الإرهابية والتّي تورّط فيها لاجئون ،ووسّعت المحكمة العليا من صلاحيات الشرطة الفدرالية في التّحقيق وجمع المعلومات الإستخباراتية، كما أنّ السلطات الألمانية عملت على إتخاذ خطوات لمعالجة ظاهرة العنصرية،و كره الأجانب التيّ تفشت بعد التدفّق غير المسبوق للاجئين،و عملت على تدريب أجهزة إنفاذ القانون وتحسين التّحقيق والملاحقة القضائية للمتورطين في الأعمال العنصرية.[2]

المطلب الثاني :التأثيرات الخارجية (ضمن الإتحاد الأوروبي)

أدّى قرار استقبال ألمانيا للاجئين السوريين ومحاولتها لفرضهم على دول الإتحاد الأوروبي في حدوث انشقاق خاصة في دول المعبر التي يسلكها اللاجئون للوصول لألمانيا .

أثار تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم، فقد أعلنت عدة دول، وعلى رأسها **التشيك وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا**، رفض خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول الاتحاد، وهذا الرفض نابع بشكل أساسي من الدول الأوروبية المعروفة بـ"أوروبا الشرقية" في المقابل، تتزعم ألمانيا الاتجاه الثاني الرامي إلى احتواء المهاجرين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية، والذي تأثر نوعاً ما هو الآخر بمرور الوقت[3].

---

[1] تقرير منظمة العفو الدولية ، في:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/06/germany-failing-to-tackle-rise-in-، (2017/05/13).

[2] تقرير منظمة هيومن رايتش ووتش ، في : https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298825، (2017/05/13).

[3] هاني سليمان, "السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية"، في:
http://www.acrseg.org/40345 ، (2017/05/05).

الخريطة رقم4: توضح طريق المهاجرين الرئيسي نحو ألمانيا

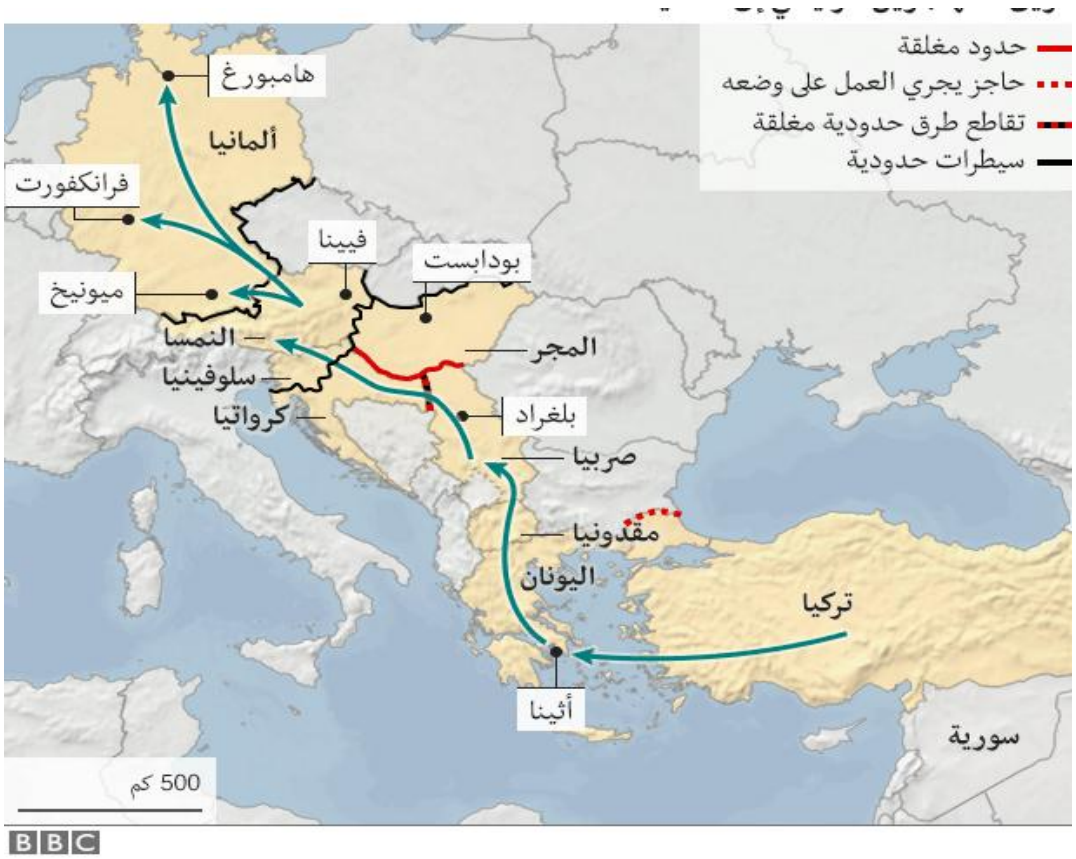

المصدر:

https://ichef1.bbci.co.uk/news/ws/624/amz/worldservice/live/assets/images/2015/10/19/151 01915_2934_migrant_journeys_turkey_to_germany_624_v9_arabic.png، (2017/4/14)

يسلك اللاجئون السوريين طرق عدّة ومنها طريق رئيسي بدءا من تركيا الى اليونان،صربيا ،المجر ،النمسا ليصلوا الى وجهتهم ألمانيا ،هذه الدّول الأخيرة المعروفة ب "الفيسغراد" و هي الرافضة اساسا للجوء والهجرة بشكل عام ،كما يحكمها انظمة يمينية متطرّفة، وهذا ما أحدث مع ألمانيا مشاكل سياسية نتيجة رفضهم مرور السوريين والتضييق عليهم في الحدود .

وقامت ألمانيا بالتفاوض مع تركيا لإيقاف تدفقات اللاجئين في شرق المتوسط نيابة عن الدول الأوروبية ثم فرضته على دول الإتحاد الأوروبي، هذا التفاوض الذي بني على أساس منع تركيا اللاجئين من التدفق على القارة الاوروبية مقابل تقديم خدمات ومساعدات مالية وسياسية لتركيا

هدّد رئيس الوزراء التركي السابق والرئيس الحالي لتركيا **رجب طيب أردوغان** في فيفري سنة 2013 دول الاتحاد الأوروبي بدفع 3 مليارات دولار سنويا للإبقاء على اللاجئين السوريين داخل بلاده مقابل تنازلات من الطرف الأوروبي مثل تقبل هجمات الدولة التركية على الأكراد و على حرية الصحافة في بلاده ,الأمر لم يقتصر فقط على تركيا فقد سبق وان هدد وزير الاقتصاد الفرنسي **إيمانويل ماكرون** في 3من مارس 2013 انه اذا قررت بريطانيا الخروج من الاتحاد الاوروبي في 22 جوان ان فرنسا لن تستمر طويلا على ابقاء الالاف من اللاجئين والمهاجرين الغير شرعيين في مخيمات **كاليه** و**لاغراند سينت** [1]

عارض العديد من قادة و رؤساء الدول الاوروبية سياسة ميركل في معالجتها لقضية اللّاجئين فقد صرّح مفوض أوروبي قبل اجتماع ميركل بزعماء القارة الاوروبية من اجل بحث مشكلة اللجوء انه "**لا يمكن ان تكون هناك 20 دولة من دول الاتحاد الاوروبي ترفض لجوء اللاجئين. ولكن كبار المسؤولين في بروكسل يعترفون بأن هناك الآن أغلبية قوية من دول الاتحاد الأوروبي التي تعارض ميركل**" و هذا مايدّل على أن الكثير من الرؤساء معارضين لسياسة ميركل إتجاه قضية اللاجئين.[2]

حدثت انقسامات داخل الدول الأوروبية بشأن اللاجئين السوريين فتم عقد **قمة بروكسل** التي حضرها القادة الأوروبيون في 29 نوفمبر الماضي مع رئيس الوزراء التركي **أحمد داود أوغلو** الذي تعهدّ بإيقاف تدفق المهاجرين عبر أراضي بلاده، مقابل حصول الطّرف التركي على إمتيازات مالية وسياسية، وقد اقرّ الاتحاد الأوروبي خلال هذه القمة غير المسبوقة في اجتماع بين دوله الـ 28 وتركيا، منح ثلاثة مليارات يورو لتركيا مقابل التّكفل بالمواطنين السوريين الفارين من النزاع،لكن تركيا لا يهمّها الحصول على الدعم المالي فقط، فقد استعملت تركيا قضية اللاجئين كورقة من أجل الضغط ايضا على الإتحاد الاوروبي من اجل:

---

[1] بيرنهارد شميد،"**نظام معاملة اللاجئين الاوروبي الجديد، تصدير الحدود واستيراد البشر**"، مجلّة فكر وفنّ ،ع.54، ص.54.

[2] Ian Traynor , Nicholas Watt, **The european states deply divided on refuges crisis ahead of summit, on:** https://www.theguardian.com ,(23/04/2017).

1-تسهيل حصول المواطنين الأتراك على تأشيرات للإتحاد الأوروبي.

2- إحياء المفاوضات المتوقفة من أجل الإنضمام للإتحاد الأوروبي.

3-قبول عضويتها في الإتحاد الأوروبي.

و أصبحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي غير مستعدة على نحو متزايد للتعاون فيما بينها فهي تتبع سياسات هجرة متعارضة لا تخدم إلا مصالحها الذاتية، وغالبًا ما يكون ذلك على نحو ضار بجيرانها. وفي هذه الظروف، لا يمكن التوصل لسياسة لجوء أوروبية شاملة ومتساوقة على المدى القصير، حيث أن الثقة اللازمة للتعاون لا تتوافر. وسيكون لزامًا إعادة بناء هذه الثقة من خلال عملية طويلة.[1]

وبرغم الإجراءات الأمنية المكثفة واتجاه أوروبا إلى عسكرة أزمة اللاجئين إلا أنها لم تفلح في الالتفاف على الأزمة أو تجاوزها، إذ يصل 250 ألف لاجئ شهريا إلى دول الاتحاد، مع تصاعد أعمال العنف

في سوريا والعراق واليمن وليبيا، وهو الأمر الذي يريك أجهزة خدمات اللاجئين في المجتمعات الأوروبية، ويهدد من جهة أخرى بإطاحة اتفاق **شنغن** الذي ألغى المعابر الحدودية بين دول الاتحاد فعلى سبيل المثال فرضت **السويد** قيوداً على حركة العبور على حدودها للسيطرة على تدفق المهاجرين، وشيدت **سلوفينيا** والمجر بوابات على حدودهما مع كرواتيا. ولأن تركيا هي محط أنظار ومحطة عبور اللاجئين المتدفقين على أوروبا، فقد عرض الاتحاد الأوروبي على تركيا إحياء مسار مفاوضات عضوية الاتحاد إضافة إلى محفزات مالية مقابل حراسة حدود الاتحاد الأوروبي ومنع اللاجئين من الوصول إليها. ثمار أولية ملامح التغير في العلاقة بين تركيا والاتحاد كشفتها عدة مؤشرات أولها تراجع التصريحات الرسمية الخشنة بشأن سياسات **أردوغان** في الداخل، وآخرها ترحيب الاتحاد الأوروبي بنتائج الانتخابات التشريعية التركية.

وذكر بيان مشترك صادر عن المنسقة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي **فيديريكا موغيريني**، والمفوض **يوهانس هان** إن الاتحاد "**سيعمل إلى جانب الحكومة المقبلة من أجل مواصلة**

[1] جورج سوروس،" أزمة اللاجئين في أوروبا وكيفية الحل" ، في: http://www.alquds.co.uk/?p=568275، (2017/05/01).

تعزيز الشراكة مع تركيا ومواصلة تعزيز التعاون في جميع المجالات لصالح جميع المواطنين."

المؤشر الثاني كشفته نتائج اجتماعات القمة الأوروبية غير الرسمية التي عُقدت في 13 نوفمبر في العاصمة المالطية **فاليتا**، وقررت زيادة المخصصات المالية لأنقرة لإعانتها على مواجهة أزمة اللاجئين السوريين.

كما وعدت ألمانيا بتقديم 534 مليون يورو معونات لتركيا ضمن حزمة المساعدات الأوروبية، وكانت تركيا طالبت من قبل بـ3.4 مليار دولار. ولم تكن **قمة مالطا** وحدها التي عززت إحياء مفاوضات لحاق أنقرة بالعائلة الأوروبية، فقد سبقتها القمة الأوروبية التي انطلقت في بروكسل في منتصف أكتوبر الماضي، ومررت "اتفاق مبدئي" مع تركيا يقضي بتسريع مرحلة إعفائها من التأشيرات، وفتح فصول جديدة خاصة بمفاوضات عضويتها في الاتحاد، إلى جانب تقديم مساعدات مالية للاجئين. جاءت تصريحات كبار الاتحاد الأوروبي لتلمح إلى أن ثمة تغيراً سياسياً في إدارة العلاقات التركية الأوروبية، فبينما أكدت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل خلال زيارتها لتركيا في أكتوبر الماضي استعداد برلين لتسريع عملية انضمام تركيا للاتحاد، وقالت: "نرغب في فتح الفصل السابع عشر المتعلق بالسياسة الاقتصادية والنقدية في مفاوضات انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي"، قال الرئيس الفرنسي عقب أعمال القمة الأوروبية في **مالطا** أن التعامل مع الأتراك سيمر عبر "الاعتراف ببلدهم كبلد آمن بالتوازي مع التقدم في مجال مفاوضات الانضمام للاتحاد، وكذلك مسألة منح تأشيرات دخول اللاجئين الى أوروبا".

في هذا السياق العام يمكن القول أن أزمة اللاجئين فتحت الباب واسعاً أمام تركيا للضغط على بروكسل لإنهاء طلب عضويتها في الاتحاد الأوروبي، خصوصاً وأن تركيا أصبحت منذ العام 2005 دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وجرى فتح 14 فصلاً تفاوضياً بين تركيا والاتحاد، من أصل 35، تتعلق بالخطوات الإصلاحية التي تقوم بها تركيا، بهدف تلبية المعايير الأوروبية في جميع المجالات التي تتضمنها هذه الفصول، تمهيداً لحصولها على عضوية كاملة. تحديات صعبة ثمة تحديات قد تقف حجر عثرة أمام إتمام عضوية أنقرة الكاملة في الاتحاد الأوروبي، أولها تشدد بعض الدول الأوروبية، وفي الصدارة منها ألمانيا وفرنسا والنمسا، إذ تعتبر أن تركيا ما زالت بحاجة إلى سلسلة أخرى من القوانين

التطبيقية، خاصة فيما يتعلق بإقرار حقوق قانونية ودستورية للقوميات والأقليات غير التركية التي تعيش داخل أراضيها ومن ضمنها القومية الكردية[1].

حذّر رئيس المجلس الأوروبي **دونالد توسك** في العاصمة الرومانية، **بوخاريست**، من أن الاتحاد الأوروبي يجتاز حالياً "لحظة حساسة"، إذ إنها كافية لتؤكد الواقع الذي يعاني منه الاتحاد وينذر ببداية نهايته، نتيجة تشعب أزماته بدءاً من أزمة اللاجئين ، مروراً بالرقابة على الحدود و**اتفاقية شينغن**، وصولاً إلى صعود الأحزاب اليمينية والقومية في عدة دول، وتظهر مختلف المؤشرات أن فكرة الاتفاق على توزيع اللاجئين قد تراجعت بشكل ملحوظ، بعدما كانت محوراً أساسياً في اجتماعات القادة الأوروبيين، نتيجة الانتقادات الحادة التي وجهت للمستشارة انجيلا ميركل على خلفية تبنيها هذه القضية، وهي التي اعتُبرت حتى الأمس القريب الشخصية الأقوى في أوروبا.

رفض دول" **فيسغراد** "المجر وبولندا وتشيكيا وسلوفاكيا استقبال اللاجئين، والعمل على إغلاق طريق البلقان ، ومنع خطط ميركل في جلب اللاجئين . مع العلم أن المجر وبولندا من بين أكبر المستفيدين من أموال الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن التدابير التي فرضتها **الدول الإسكندينافية** على حرية التنقل في فضاء شينغن أخيراً.

وهذا ما زاد الضغط على ميركل كون السياسة الأوروبية المشتركة تجاه اللاجئين باتت قاب قوسين أو أدنى من نهايتها. يضاف إلى ذلك، التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء الفرنسي **مانويل فالس** من ميونخ معلناً فيها أن فرنسا غير مستعدة لإيواء أكثر من 30 ألف لاجىء وعدت باستقبالهم سابقاً. مع العلم أن رئيس البرلمان الأوروبي حذر أخيراً من انهيار أوروبا، قائلاً إن "....**أوروبا يمكن أن تنهار، وانهيارها هو هدف للجماعات المناهضة لها والقوميين المتطرفين الذين يحققون الانتصار تلو الانتصار في الانتخابات الأوروبية. نحن بحاجة للتضامن أكثر من ذي قبل، لأن أوروبا تتعرض لضغوط لم يسبق لها مثيل**.....".

وحول إمكانية الحد من تدفق اللاجئين نحو أوروبا، يرى مراقبون أنّه ليس هناك توجه لاعتماد حلول سياسية على المستوى الأوروبي حالياً، انما يبقى التعويل على الإجراءات التي تتخذها تركيا من خلال فرضها تدابير إدارية، كفرض تأشيرة دخول على السوريين، إضافة إلى تشددها في مراقبة سواحلها.

[1] كرم سعيد، "أزمة اللاجئين: هل تعيد المفاوضات المنسية بين أنقرة وأوروبا؟"، مركز دراسات الأهرام، في: http://acpss.ahram.org.eg/News/5459.aspx، (2017/04/15).

على المستوى الداخلي، لا يتوقع أن تقف الدول الواقعة على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي بوجه المهاجرين، بل قد تسهل لهم مغادرة حدودها الى غرب أوروبا، وبالتالي ليس هناك من إمكانية لخفض عددهم حالياً. مع العلم أن ألمانيا شدّدت اجراءاتها على حدودها مع النمسا منذ بداية العام الحالي، ومنعت من لا يملك وثائق سفر صالحة، أو من يرفض التقدم بطلب لجوء لديها من دخول أراضيها.

في وقت يزداد خوف الأوروبيين من تدفق أعداد جديدة من اللاجئين إلى ألمانيا والضغط على الدولة والمجتمع، لاسيما أن ميركل تركت الباب مفتوحاً لاستقبالهم، ولم ترض بتحديد سقف محدد لأعدادهم.[1]

[1] شادي عكوم،"الإتحاد الاوروبي يهتز: ميركل وحيدة وسط أزمة اللاجئين"، في: ***https://www.alaraby.co.uk/politics،(2017/04/17).***

المبحث الثالث: أسباب استقبال ألمانيا للاجئين السوريين

تختلف دوافع المانيا لاستقبالها اللاجئين السوريين والعمل على ادماجهم فى المجتمع الألماني بين اسباب اقتصادية واسباب انسانية، وهو ماسنحاول دراسته ضمن هذا المبحث:

المطلب الأول: دوافع ألمانيا لاستقبال اللاجئين السوريين

تعددت الاراء والاختلافات حول الأسباب الحقيقية لقبول المانيا استقبال اللاجئين السوريين ولاجيء الدول الاخرى,فهناك من يرى أنها لدوافع اقتصادية ,وهناك من يربطها بحاجة المانيا للاجئين في سوق العمل وفي المحافظة على ريادتها اقتصاديا في أوروبا ,بالرغم من ان التصريحات الرسمية وخاصة للمستشارة انجيلا ميركل تربطها بدواعي انسانية ,بعد تخلي المجتمع الدولي عن اللاجئين السوريين وبعد الأحداث المأساوية التي حدثت عند هروب اللاجئين السوريين من الحرب الى أوروبا ,خاصة في البحر الأبيض المتوسط او عند احتجاز السوريين عند الحدود الاوربية في ظروف لاإنسانية

العامل الاقتصادي :

يعاني سوق العمل في المانيا من عجز كبير خاصة في القطاعات اليدوية والشاقة ففي مقابلة أجرتها صحيفة **الشبيغل** مع "**يانينا كوغل**" عضو مجلس إدارة شركة **سيمنس** الألمانية ومسؤولة شؤون العمال فيها الذين يبلغ عددهم 340 ألف موظف، أجابت عن سؤال: "هل تحتاج ألمانيا مهاجرين؟" قائلة "حتى عام 2030 سيعاني سوق العمل الألماني من نقص في الكفاءات المؤهلة يقع بين مليونين وسبعة ملايين شخص مؤهل حسب طريقة ومنهجية تصنيف الكفاءة والتأهيل. في جميع الأحوال سينعكس ذلك على الاقتصاد الألماني بتناقص في الدخل القومي يقدر بعدة مئات المليارات"، و"ألمانيا بحاجة إلى حزمة تشريعات تسهل دخول الكفاءات إلى ألمانيا[1]

قدرت الحكومة الالمانية ان عدد العاملين سيتقلص بمقدار 6 ملايين شخص بحلول عام 2030، حيث أن عدد الوفيات يفوق الولادات، مما يجعل من الصعب الحفاظ على نمو الاقتصاد.

صرّح وزير الاقتصاد **سيغمار غابرييل** امام البرلمان يوم الخميس "اذا تمكنا من تدريب هؤلاء الذين يأتون الى المانيا بشكل سريع وحثهم على العمل فاننا سنحل احد اكبر مشاكلنا بالنسبة للمستقبل الاقتصادى لبلادنا وهو نقص المهارات" وهذا ما يؤكد على أهمية اللاجئين على الإقتصاد الالماني من اجل

[1] غياث بلال ، **"السياسة الألمانية و أزمة اللاجئين"**، في :**http://www.aljazeera.net/knowledgegate/** .(2017/4/12)

المحافضة على الريادة اوروبيا [1] ." وساعدت سوق العمل المتينة والبطالة المنخفضة لعام 2015 على تعزيز الموقف الألماني تجاه اللاجئين على الرغم من عدم وجود دعم من بلدان أوروبية أخرى. [2]

العامل الديمغرافي:

تعاني ألمانيا من نقص في عدد المواليد الجدد,فحسب مكتب الإحصاء أن البلاد بحاجة كبيرة للمهاجرين الشباب لتعويض النقص في السكان بسبب زيادة عدد المسنين,فقد بلغ عدد السكان في المانيا 80 مليون نسمة سنة 2013 سيتراجع الى 67,7 مليون سنة 2020 ، كما يحذر العديد من الخبراء الالمان من الانخفاض الحاد في عدد السكان بسبب عدم الإنجاب في الكثير من الأسر حيث معدل الانجاب منخفض جدا حيث يقارب 1,4 للمراة فقط ,و يشير تقرير ان عدد الاطفال الذين يدخلون المدرسة سنويا في العشر سنوات الاخيرة قد تراجع بمعدل 100/10 حيث يدخل سنويا 800 الف طفل الى المدرسة مقابل احالة 800 الف موظف على التقاعد سنويا ,و يعاني في جنوب البلاد اصحاب الشركات من نقص اليد العاملة مما جعلهم يطالبون برفع سن التقاعد الى 67 سنة

أرتفع متوسط الأعمار مؤخرا بشكل متزايد في السنوات الماضية ليصل إلى 77 عاما بالنسبة للرجال و82 بالنسبة للسيّدات مما يشير إلى شعب معمر فمن المتوقع أن يتجاوز عدد السكان ممن هم فوق 65 عاما من 17 إلى 22 مليون مما يوجب على الحكومة تأمين رعاية صحية وتأمينات اجتماعية لهم، في الوقت نفسه انخفضت الفئة العمرية بين 24 و64 عاما من 49 مليونا إلى ما بين 38 و43 مليونا، وحسب التوقعات فإنه اذا استمر العجز السكاني فإن عدد السكان في عام 2060 سيتقلص بنسبة 19% ليصل إلى 66 مليون نسمة

من المتوقع ان نسبة الشيخوخة سترتفع ما فوق 65 عاما على أن يشكل هؤلاء ثلث عدد السكان عام 2060"، ويتوقع أيضا أن تنخفض نسبة من هم تحت سن 15 عاما إلى 13% وهي من بين أدنى النسب المئوية في العالم، أما من هم فوق الستين فمن المتوقع أن ترتفع نسبتهم من 27% إلى39%.

[1] http://www.businessinsider.com/r-in-ageing-germany-refugees-seen-as-tomorrows-skilled-workers-2015-9?IR=T (5/5/2017)

[2] Matthias Mayer، Germany's Response to the Refugee Situation: Remarkable Leadership or Fait Accompli?، on: http://www.bfna.org/publication/newpolitik/germanys-response-to-the-refugee-situation-remarkable-leadership-or-fait-accompli (15/05/2017)

معاناة ألمانيا من الشيخوخة ناتج عن إحجام المواطنين الإنجاب وارتفاع متوسط الأعمار، فالشعب الألماني يوصف بأنه يعيش طويلا وينجب قليلا، حيث بلغ عدد المسنين ممن يحتاجون إلى رعاية 2.24 مليون مسن عام 2009 .[1]

أشارت بعض التقارير الإعلامية الدولية إلى أن التركيبة الديمغرافية غير المواتية في ألمانيا ونقص العمالة الحالي في بعض القطاعات والمناطق لعبت دورا في سياستها تجاه اللاجئين من سوريا ،لأن سكان ألمانيا آخذ في التقلص والشيخوخة. وإذا بقيت معدلات المشاركة في القوة العاملة ثابتة ، فمن غير المهاجرين، فإن عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل سينخفض بنسبة 36 في المائة، من نحو 45 مليون شخص اليوم إلى أقل من 29 مليونا في عام 2050.[2]

العامل الإنساني و المكانة الدولية لألمانيا :

سعت المستشارة الالمانية الى اقناع المواطنين الالمان ان السبب الذي جعلها تستقبل اللاجئين السوريين بالرغم من الصعوبات والمشاكل التي اعترضتها متعلق بسمعة المانيا دوليا فقد صرحت في الكثير من الاحيان انها لا تملك خطة واضحة , لكنا تصر دائما على ان تظهر اوروبا انسانيتها و تأكيدها على ان تبقى اوروبا موحدة ومتماسكة. ففي القرن الماضي كان الأوروبيين هم الفارين من الحروب والاضطهاد و ما على الاتحاد الأوروبي ان يظهر انسانيته وقيمه اتجاه أكبر عملية لجوء منذ الحرب العالمية الثانية .

فبالرغم من المعارضة التي لقيتها داخليا او خارجيا غير أنها غير مكترثة لها بما وهذا ما يشير الى اهمية اللاجئين في أجندتها ,او هي نوع من القوة الناعمة في محاولة لتجسيد مشروع ما في الشرق الاوسط [3] وقد كان الالمان أنفسهم لاجئين و مضطهدين خلال الحرب العالمية الثانية هذا ما جعلهم ينظرون الى اللاجئين السوريين بإنسانية،و هذا ما أدّى الى بروز نقاش بين وسائل الإعلام الالمانية و بين الأحزاب الموالية والمعارضة لاستقطاب اللاجئين ,ولعب التذكيربالمحرقة و الترحيل الذي لاقوه خلال القرن الماضي

[1] مناف محمود قومان ، "**إستقبال ألمانيا للأجئين دافع قومي أو مصلحة قومية؟**"، في: http/www.aljazeera.net ، (2017/05/17).

[2] Matthias Mayer,**op.cit.**

[3] فارس لونيس ، اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، اللجوء السوري بألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ : معادلة الفرص والتحديات، جامعة ادمايان، ادمايان,تركيا،13-2016/5/14 .

دورا كبيرا في إستقبال اللاجئين السوريين[1] ،كما ان هناك جانب أخلاقي تلتزم به الدول الأوربية وعلى رأسها ألمانيا بمساعدة الدول الهشة والمتضررة من الصراعات ,فمع بلوغ عد اللاجئين مستويات غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية ,فإن لألمانيا و الاتحاد الاوروبي مسؤولية تتمثل في تذكر تاريخها عندما كان سكان اوروبا لاجئين في القرن الماضي ولم يتهرب العالم من مساعدتها.[2]

على الرغم من ان المانيا ستسفيد من اللاجئين بطريقة او باخرى ,لكن التاريخ سيحفظ لها وخاصة لمستشارتها انجيلا ميركل انها قامت بحماية اللاجئين والدفاع عنهم بعدما خذلوا من طرف المجتمع الدولي وعلى رأسهم الدول العربية وخاصة السعودية و قطر التي لم تساهم ولو في قبول اي لاجيء سوري مقابل العمل على تصعيد الأزمة السورية .

[1] **Oliver Schmidtke** ,**why** Germany is taking in so many refugees – the benefits and risks. http://www.cbc.ca/news/world/why-germany-is-taking-in-so-many-refugees-the-benefits-and-risks-1.3226962(22/04/2017)

[2] خافيير سولانا، أوروبا وفقدان ذاكرة اللجوء، في: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/31، (2017/05/05).

المطلب الثّاني :إحصائيات حول اللاجئين في ألمانيا

الشكل رقم4 : عدد اللاجئين في ألمانيا من 2013 إلى 2016:

Herkunftsland	Männer		Frauen		Insgesamt	
	Bis 30 Jahre	Über 30 Jahre	Bis 30 Jahre	Über 30 Jahre	Insgesamt	Insgesamt (in %)
Syrien	96.608 (368)	66.638 (399)	26.282 (151)	30.145 (250)	219.673 (1.168)	41.5
Afghanistan	28.600 (114)	9.482 (63)	7.607 (48)	6.020 (38)	51.709 (263)	9.8
Irak	20.776 (106)	10.569 (63)	6.866 (29)	5.927 (50)	44.138 (248)	8.3
Albanien, Serbien, Kosovo	8.084 (18)	9.234 (29)	6.264 (14)	7.522 (18)	31.104 (79)	5.9
Eritrea, Somalia	21.918 (120)	4.862 (30)	6.585 (46)	1.669 (15)	35.034 (211)	6.6
Iran, Pakistan	11.252 (35)	7.923 (39)	1.859 (7)	3.031 (16)	24.065 (97)	4.5
Sonstige	50.548 (92)	38.223 (74)	14.943 (42)	19.641 (75)	123.355 (283)	23.3
Insgesamt	237.786 (853)	146.931 (697)	70.406 (337)	73.955 (462)	529.078 (2.349)	100

المصدر :مكتب الهجرة واللاجئين الألماني:[1]

يوضّح الجدول التالي عدد الذين دخلوا إلى ألمانيا مابين سنة 2013 و 2016 حسب بلد المنشأ و أعمارهم،وحسب الجنس،مع وجود العينة التي بين قوسين وهي التيّ تدلّ على المستجوبين في كل فئة .

ما يمكن ملاحظته أن السّوريين هم أكبر نسبة من اللاجئين الذين دخلوا إلى ألمانيا يليه الأفغان والعراق ،هذه البلدان التيّ تعيش اظطرابات كبيرة نتيجة النّزاعات التيّ تحدث داخل بلدانهم.

حوالي ¾ من اللاجئين إلى المانيا هم من الرجال.

- الشكل رقم5: يوضح عدد اللاجئين الذين وصلو إلى ألمانيا سنة 2016.

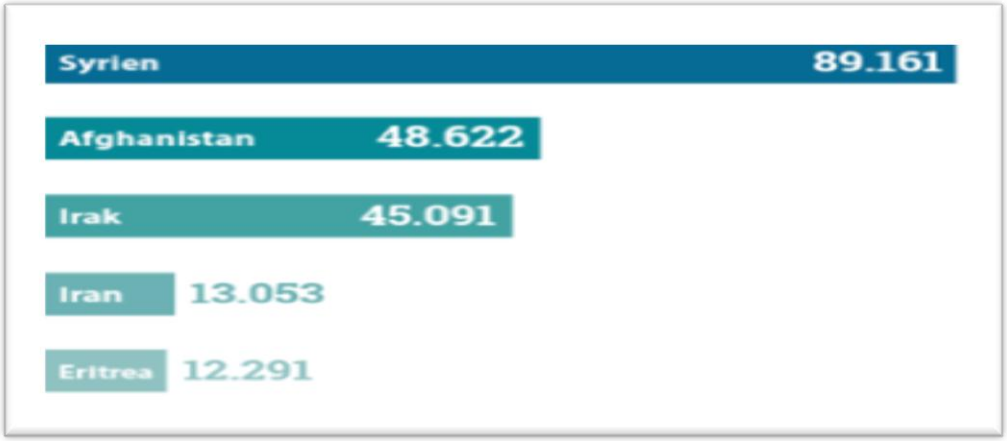

[1] مكتب الهجرة واللاجئين :هو هيئة رسمية ألمانية ،تقوم بإعداد الإحصائيات المختلفة حول اللاجئين والمهاجرين في ألمانيا ،و تقديم سياسات للحكومة والبرلمان من أجل المصادقة عليها :الموقع الرسمي :www.bamf.de

المصدر: https://www.proasyl.de/thema/fakten-zahlen-argumente/ (09/05/2017).

إن غالبية اللاجئين الذين وصلوا إلى ألمانيا سنة 2016 هم من السّوريين متبوعين بالأفغان ثم العراقيين.

الشكل رقم6: يوضح عدد طلبات اللجوء الاولية و المقبولة من 2015 إلى 2017.

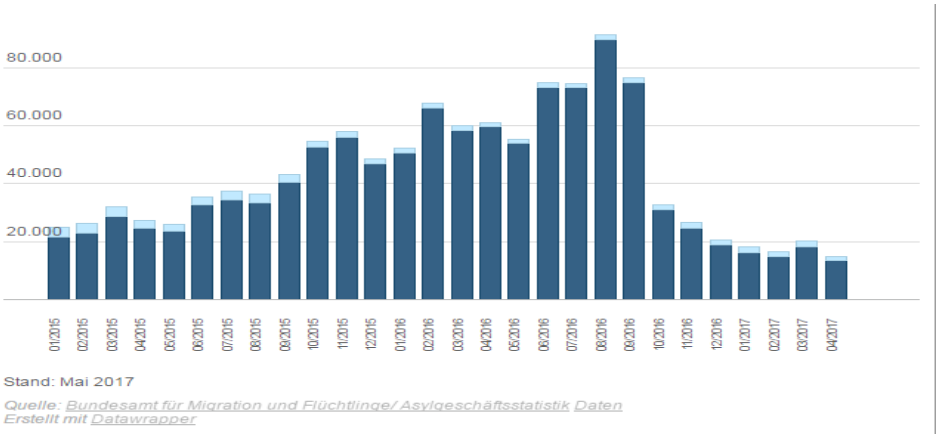

المصدر:

https://www.bpb.de/politik/innenpolitik/flucht/218788/zahlen-zu-asyl-in-deutschland (11/05/2017).

نلاحظ في الجدول أن عدد طلبات اللجوء المقبولة ضعيف مقارنة مع عدد الطلبات المودعة،و هذا راجع إلى العدد الكبير وعجز مكتب الهجرة واللاجئين أمام الاعداد الغفيرة من اللاجئين حيث ياخذ دراسة الملف وقت طويل من أجل قبول أو رفض الطّلب.

الشكل رقم7 : ديانات اللاجئين والمهاجرين في ألمانيا.

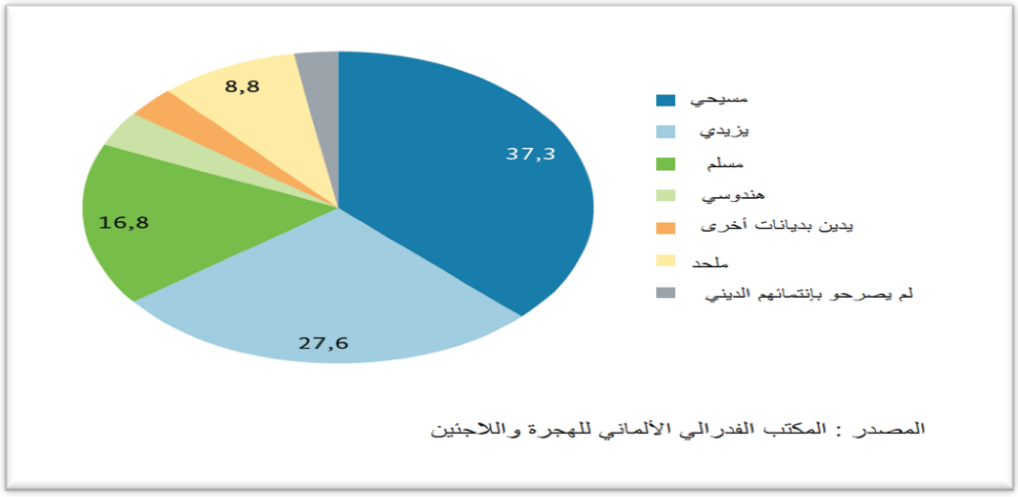

المصدر : المكتب الفدرالي الألماني للهجرة واللاجئين.

نلاحظ أن اللاجئين الذين يدينون بالديانة المسيحية هم أكبر نسبة و هذا راجع إلى أن الكثير منهم قادمين من دول كدول البلقان،كوسوفو،رومانيا.

الشكل رقم8 : عدد اللاجئين في ألمانيا حسب الدول لسنتي 2014 و 2016 :

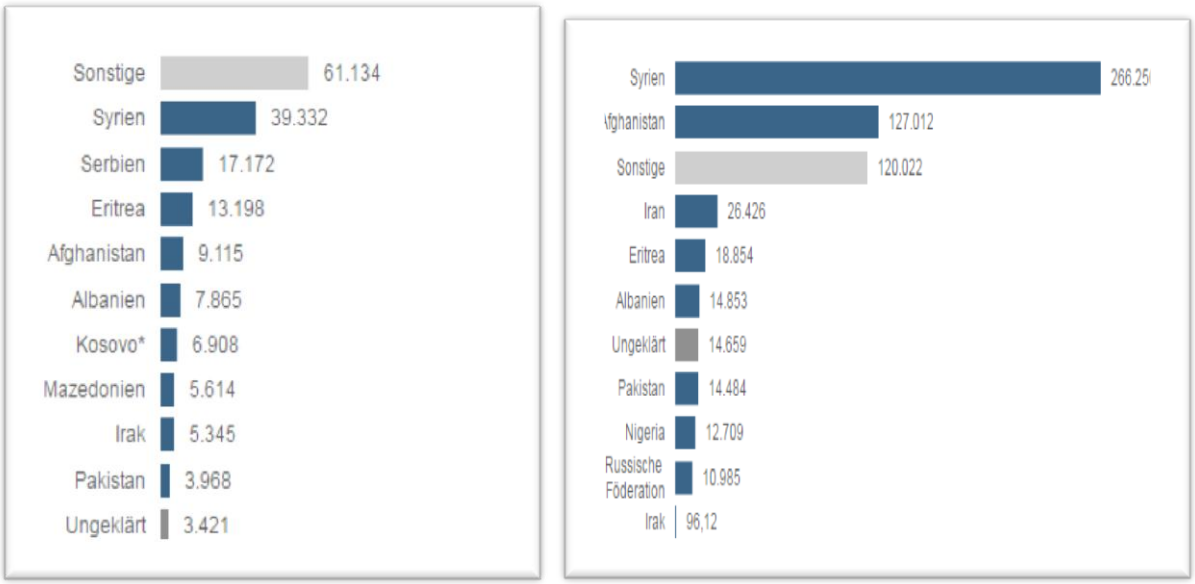

المصدر : المكتب الفدرالي الألماني للهجرة واللاجئين.

يتّضح من خلال الشكلين أن أكبر نسبة من اللاجئين لسنتي 2014 و 2016 هم من اللاجئين السّوريين و ذلك راجع إلى توقيف ألمانيا العمل باتفاقية دبلن و فتح حدودها للاجئين السوّريين والعمل على جلبهم من الدّول الأوروبية.

الخريطة رقم : توضّح توزيع اللاجئين في الولايات الألمانية لسنة 2015

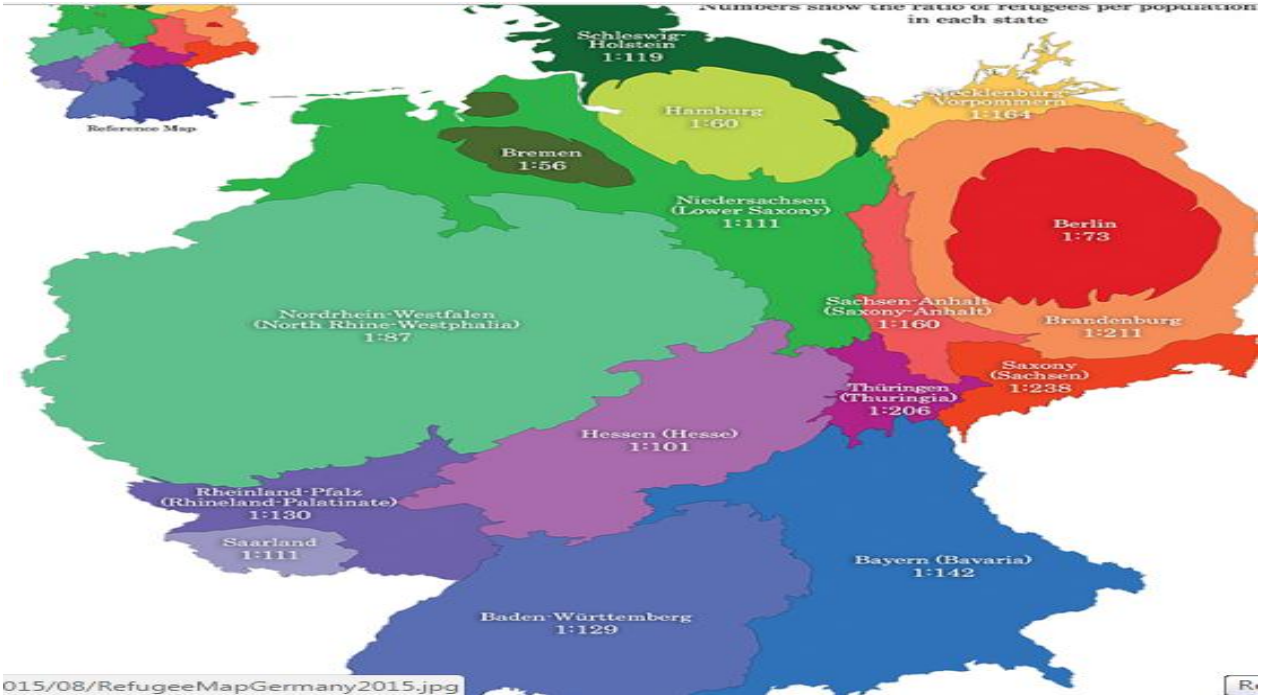

المصدر :المكتب الإتحادي للاجئين والهجرة.

من خلال الخريطة ، نلاحظ انّه هناك تباين لتوزيع اللاجئين في الولايات الألمانية ،و هذا راجع إلى مقدرة كل ولاية في استقبال اللاجئين والتّكفّل بهم

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نستنتج أنّ ألمانيا و بالرّغم من الصّعوبات والمعيقات التي اعترضتها سواء داخليا أو خارجيا ضمن انتمائها للإتحاد الأوروبي لم تتغير سياستها اتجاه اللاجئين وخاصة مستشارتها أنجيلا ميركل التي لا تزال تلحّ على أهمية أن تساهم ألمانيا في توطينهم ،لأن في ذلك إضافة للمجتمع الألماني سواءا على البنية الإقتصادية أو السكانية ،و تبقى فوائد اللاجئين مرتبطة على مدى استجابتهم للإندماج داخل المجتمع الألماني .

يرتبط مدى نجاح السياسة الألمانية في استغلال اللاجئين السوريين وذمجهم في المجتمع الألماني بمدى قدرة الدّولة الألمانية على تحقيق توافق اجتماعي بين المواطنين الأصليين واللاجئين الجدد، رغم أن العملية تبدو صعبة التحقيق خاصّة في ظلّ تزايد العداء ضدّ المسلمين في أوروبا ككلّ وليس في ألمانيا فقط خصوصا بعد الهجمات التي الإرهابيّة التي شهدتها ألمانيا والتي تبنّتها تنظيمات إرهابيّة (تنظيم داعش).

يبقى التّحدي الأمني من بين أهمّ التّحدّيات التي تواجه ألمانيا في إطار سعيها لإذماج اللاجئين السوريين وخصوصا مع عدم توقّف عمليات تدفّقهم نحو أراضيها بسبب تعقّد الوضع في سوريا أكثر، وقد يستمرّ الوضع على حاله في حالة تمسّك جميع الأطراف في الأزمة بمواقفها وتعطّل مسارات التّسوية التي تقودها بعض الأطراف الدّولية.

الخاتمة

الخاتمة

شهد بعض الدّول العربية (تونس، مصر، سوريا، ليبيا ، اليمن)بداية من سنة 2010 حراكا سياسيا واجتماعيا وقد اتّخذت الأمور في أغلب هذه الدّول طابعا عنيفا حيث وصل الأمر إلى نشوب نزاعات مسلّحة بين الأنظمة السياسية والمعارضة أو بعض المجموعات المسلّحة، وتعتبر الأزمة في سوريا من بين أعقد الأزمات التي شهدتها منطقة الشّرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين وذلك نظرا لطبيعة المآلات التي اتّخذتها، والتي تميّزت بالعنف المسلّح على المستوى الدّاخلي وكذا دعم العديد من الأطراف الإقليمية والدّولية لأطراف الأزمة السورية _ نظام بشّار الأسد _ المعارضة المسلّحة _ التنظيمات الإرهابيّة المسلّحة_ ممّا ساهم في تعقيد وإطالة أمد هذه الأزمة التي فاق عمرها ست سنوات.

أفرزت الأزمة السّورية عدّة نتائج على الصّعيد الدّاخلي بحيث دمّرت أغلبية البنى التّحتية (مستشفيات_ مدارس_ مساجد...) في مختلف مناطق الصّراع، كما كانت الخسائر البشريّة كبيرة في وسط المدنيين، كما برزت ظاهرة اللّجوء بسبب تدهور الوضع الأمني في البلاد.

إضافة إلى نزوح السوريين في الدّاخل السوري فقد لجأ العديد منهم إلى دوّل الجوار ودول أخرى في إفريقيا وأوروبا كذلك، وقد كانت ألمانيا من بين أكثر الدّول استقطابا للاجئين بسبب سياساتها الدّاعمة لاستقبالهم والتكفّل بهم والعمل على إدماجهم تدريجيا في المجتمع الألماني.

لاقى ترحيب ألمانيا باللاجئين السوريين معارضة داخليّة وأخرى في إطار الإتحاد الأوروبي في ظلّ معارضة العديد من الدّول الأوروبية لاستقبال اللاجئين أو عدم تمكينهم من العبور نحو دوّل أخرى وذلك من خلال عدم السّماح لهم باجتياز الحدود بطريقة قانونية، وهو ما دفع باللاجئين السوريين إلى عبورها بطرق غير قانونية.

لقد كانت السياسات الألمانيّة بخصوص اللاجئين السوريين مفاجئة للكثير من الأطراف الدّولية وخصوصا بعد استماتة المستشارة الألمانية "آنجيلا ميركل" في الدّفاع عن موقفها بشأن استقبالهم ومواجهة مختلف المعارضين سواءا داخل ألمانيا أو في إطار الإتحاد الأوروبي، لكن سياسة ألمانيا لا تخلو من البعد المصلحي في استغلال اللاجئين لأغراض إقتصاديّة في المستقبل، فإضافة للحصول على

الخاتمة

المساعدات التي تقدّمها مختلف الجهات الدّولية من أجل التكفّل باللاجئين، فإنّ ألمانيا ستستفيد كذلك من تشبيب المجتمع الألماني في ظلّ الشيخوخة التي يعاني منها وفي ظلّ تراجع عدد الولادات داخل ألمانيا.

لقد انطلق الموضوع من فرضيّة مفادها أنّ "**استقطاب ألمانيا للاجئين السوريين كان وفق مبررات اقتصادية أساسها الحاجة لليد العاملة و سياستها الدّاعمة للاجئين السوريين في أراضيها خلقت مواقف داخلية معارضة لها وأخرى في إطار الإتحاد الأوروبي**"، وقد أثبتت الدّراسة صحّة هذه الفرضيّة من خلال العديد من المبررات ، فتمسّك ألمانيا باستقبال اللاجئين السوريين رغم المعارضة الدّاخلية والخارجية هو سبب مقنع لوجود إرادة واضحة في استغلال هذا العنصر من أجل بناء سياسات مستقبلية تدعم الإقتصاد الألماني وتوجّهاته، خصوصا ما تعلّق منها بتوفير اليد العاملة في القطاعات الصناعية المختلفة، أمّا المبرر الثاني فيمكن تلخيصه في الإنتقائية التي تعاملت بها ألمانيا في استقبال اللاجئين من أجل ضمان انسجام اجتماعي بين مختلف الفئات، فأغلب اللاجئين هم من المسيحيين وهو ما سيزيد من فرص إذماجهم في المجتمع الألماني دون حدوث اختلالات كبيرة قد تؤدّي إلى زعزعة استقراره أو تقسيمه.

استطاعت ألمانيا إقناع العديد من الأطراف بالمبررات الإنسانية لاستقبال اللاجئين من خلال التوظيف الجيّد لوسائل الإعلام ومحاولة تبيان ما يعانونه بسبب الحرب، لكن رغم ذلك بقي التّخوّف اللاجئين السوريين ورفضهم اجتماعيا من طرف الألمانيين قائما، خصوصا مع بروز العديد من الخلايا الإرهابية التي قامت بعدّة أعمال إرهابيّة داخل ألمانيا وهو ما عزّز المخاوف من تصدير الفوضى والعنف الذي تعيشه سوريا من خلال اللاجئين.

نجحت ألمانيا من خلال العديد من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى إعادة إذماج اللاجئين السوريين ومحاول تحسين أوضاعهم على جميع المستويات، لكن التحدّي الذي يبقى قائما هو مدى قدرة الدّولة الألمانية على الصّمود في ظلّ تزايد عدد اللاجئين وارتفاع الموارد المالية المخصّصة للتّكفّل بهم وذلك في ظلّ عدم وجود أيّ أفق واضح نحو تسوية الأزمة السورية.

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الألمانيّة اتجاه اللاجئين السوريين وبالتّركيز على مختلف الجوانب المرتبطة به يمكننا الخروج بالإستنتاجات التالية:

الخاتمة

_ اللّجوء هو نتيجة حتميّة لاستمرار الحرب في سوريا في ظلّ عدم وجود إرادة قويّة _من جميع الأطراف المنخرطة في الأزمة السورية_ لتسوية الأزمة.

_ استعمال اللاجئين كورقة ضغط أو كورقة رابحة هو سمة بارزة في سياسات بعض الدّول(تركيا في الضغط على الإتحاد الأوروبي و خصوصا ألمانيا من أجل منحها مساعدات مالية للتكفّل باللاجئين) و ألمانيا من خلال استغلالها للاجئين لأغراض مرتبطة بتطوير اقتصادها.

_ مشكلة تدفّق اللاجئين السوريين نحو دوّل الجوار والدّول الأخرى ستتعقّد أكثر في حالة استمرار الأزمة فالتكفّل بهم يفرض أعباءا كبيرة على تلك الدّول في حين أنّها دول تعاني من مشاكل اقتصاديّة داخلية وحتى اجتماعيّة.

_ استمرار الأزمة في سوريا قد يطرح عدّة إشكالات بخصوص توفير الرّعاية الصّحيّة في مخيّمات اللاجئين المنشرة في العديد من الدّول، خصوصا في ظلّ محدودية المساعدات الإنسانية المقدّمة لهم.

_ حلّ مشكلة اللّجوء بالنّسبة للسوريين يرتبط بمدى تراجع العنف المسلّح في سوريا ومدى استتباب الأمن داخلها، فمن غير الممكن الحديث عن عودة اللاجئين في ظلّ تأزّم الوضع أكثر.

_ التكفّل باللاجئين السوريين يجب يمرّ عبر تقديم المساعدات الكافيّة لهم من طرف الدّول المانحة ، فجهود المنظّمات الدّولية تبقى غير كافيّة.

_ حلّ مشكلة اللّجوء بالنسبة لسوريا يكون عبر حلّ الأزمة التي فاق عمرها ستّ سنوات ولم تجد طريقها نحو التّسوية بعد.

قـــائمـــــة

المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم:

سورة البقرة، الأية 125.

سورة العنكبوت، الأية رقم 06 والأية 56.

المراجع:

الكتب بالغة العربية:

1. إبراهيم سعيد اليضاني، السياسة الأمريكية تجاه سوريا 1989-2014(عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع،2016)،
2. أحمد برو تمار ، **اللجوء السياسي بين النظرية التطبيق في ضوء القانون الدولي**، ط1الأردن: مكتبة زين الحقوقية، 2013.
3. أحمد داوود أوغلو: الجليل، العمق الاستراتيجي، ترجمة، جابر ثلجي وطارق عبد الجليل(قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط.1، 2011)، ص243.
4. ألكس خالينكوف "لماذا تقف روسيا إلى جانب سوريا؟"، مختارات في الصحف العبرية، ترجمة: زندة حيدر (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،2011).
5. البهجي إيناس محمد ، **الأسس الدّولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدّول**، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونيّة،ط.2013،1.
6. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011 (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع ، ط2013،2.(
7. حساوي، نجوى مصطفى . **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشّرعيّة الدّولية والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2007.
8. حسن صبرا، سورية: سقوط العائلة عودة الوطن (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2003).
9. الحمروني لورفلي، ونيسة .**الهجرة غير الشّرعية في دول غربي المتوسّط – دراسة التجمع الإقليمي 5+5**، مصر: دار الفكر الجامعي،ط.1، 2016.

10. خضر بشارة،" الإتحاد الأوروبي والعرب"أحمد سعيد نوفل ،التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014).

11. **دليل اللجوء في ولاية تورنغن** ،2006

12. الدليمي، حمادي، علوان، حافظ. **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**. عمان, دار وائل,ط1, 2001.

13. ربيع نصر، وآخرون ، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، (سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ،2013)

14. ريز أرليخ، داخل سورية قصة: الحرب السورية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ، 2

15. السّيد أبو داود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي،(مصر: مكتبة العبيكان للنشر،2014).

16. الشرقاوي، سعاد. **النظم السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة ,بدون طبعة, طبع على نفقة جامعة القاهرة,2007 .

17. شليبهاكه كونراد، نسيم برهم. **جمهورية ألمانيا الاتحادية :الخصائص العامة والنّظام السيّاسي** ،(الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنّشر والتوزيع ،ب ط ،2000.

18. صلاح عوض عبد العال، سوريا الجدار الأخير،(الجزائر: الشروق للإعلام و النشر،،2013)، ص97.

19. الطبال، لينا. **الاتفاقيات الدولية والاقليمية لحقوق الانسان**. لبنان: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، د.ط، 2010.

20. عبد الحميد ، صلاح محمد. **الهجرة(الطّرق، الأسباب، الآثار)**. مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

21. عبد القادر رزيق المخادمي،. **الهجرة السرية واللجوء السياسي** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ط.2012،2 .

22. عزمي بشارة، سورية درب الألآم نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، (بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013.)

23. لرزاق لحلبي،علي عبد ا .**علم اجتماع السكان**. مصر: دار المعرفة الجامعية،ط4، 2009.

24. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط و الشمال الإفريقي من بطرس الأكبر حتي فلاديمير(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ،2013).

المجلات:

1. لوهاب حدرباش، العوامل السياسية للثورات العربية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.4 ديسمبر .2015
2. كيلو ميشيل ،" رهانات صعبة : حسابات موسكو اتجاه الصراع في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، ع..195
3. محمد الحشاني،,الهجرة الدولية: الواقع والأفاق, **سلسلة محاضرات الإمارات** ,ع143, 2011.
4. ، بيرنهارد شميد ،"**نظام معاملة اللاجئين الاوروبي الجديد، تصدير الحدود واستيراد البشر**"، **مجلّة فكر وفنّ** ،ع. 54.
5. صلاح الدين فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، **مجلّة الجامعة الإسلامية**، مجلد 17،ع.1، (2009).
6. مصطفى، فارس على وبحر الدين جيبة" حقوق اللاجئين في القانون الدولي العام"، **مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية**،م.1،ع.1،أفريل2015.
7. بدر خان عبد الوهاب ،" رهانات متداخلة، السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة"، **السياسة الدولية**،ع. 194، (2013)، ص.94.
8. النيل عبد القادر ،" تركيا وخياراتها الإستراتيجية،" جريدة النور السورية. 567-568،12) فيفري 2013
9. سنية الحسيني، "سياسة الصين اتجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة"، مجلة المستقبل العربي، ع.440. 2015.
10. حكيم توفيق، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مجلة المفكر، ع 12،(جوان 2015).

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. جمال، فورار العيدي. **اللجوء السياسي في القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق.

2. حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي– النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، مذكرة ماجيستير غير منشورة(جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008/2007.
3. رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979–2011، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم، 2012.
4. سعاد، يحيوش. **حق اللجوء السياسي في القانون الدولي العام**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، 2002.
5. سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية :2013-2011، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر غزة: كلية الأدب و العلوم الإنسانية، 2015.
6. عبد الله السعوي، عبد العزيز بن محمّد ، **حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : قسم العدالة الجنائية،2007/2006.
7. عيساوة آمنة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2009–2010.
8. مبرك، محمد. **وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة**، مذكرة ماجيستير في الحقوق، قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق جامعة الجزائر1،2012.
9. محمد فايز فرحات،" السلوك الصيني الروسي إزاء موجة الربيع العربي قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية"، التداعيات الجيواستراتيجية لثورات الربيع العربي،تحرير. أحمد سعيد نوفل (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014).
10. محمود، مظهر حريز.**القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق**، أطروحة دكتوراه في فلسفة القانون الدولي العام غير منشورة، قسم القانون العام، جامعة سنت كليمنتس بغداد.

التقارير:

1. حماية اللاجئين ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "، تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
2. مدخل الى الحماية الدولية الدولية للاجئين، **حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية** ، برنامج التعليم الذاتي.
3. تقرير منظمة هيومن رايتش ووتش
4. تقرير منظمة العفو الدولية

الملتقيات العلمية:

1. اللاجئون السوريين بين الواقع والمأمول ،جامعة أديامان،أديامان ،تركيا 13-2016/5/14

البرامج التلفزيونية:

1. تلفزيون dw،أليكسندر كيملر،شريط وثائقي بعنوان:ترحيب المستشارة باللاجئين :ماهي دوافع ميركل؟،ألمانيا.

المواقع الإلكترونية:

1. إبراهيم، عمر ومحمد البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، في:

.،http://www.democraticac.de34754

2. موقع الهجرة واللاجئين الألماني في:

www.bamf.de

3. السياسة الألمانية و أزمة اللاجئين،في:

https://www.alaraby.co.uk/politics.

4. كرم سعيد، أزمة اللاجئين: هل تعيد المفاوضات المنسية بين أنقرة واوروبا؟ مركز دراسات الأهرام، في

http://acpss.ahram.org.eg/News/5459.aspx

5. جورج سوروس،" أزمة اللاجئين في أوروبا وكيفية الحل" ، في:

http://www.alquds.co.uk/?p=568275،

6. هاني سليمان, السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية، في:

http://www.acrseg.org/40345.

7. فوزي ناجي، تداعيات أزمة اللاجئين على الأحزاب الألمانية، في:

http://www.raialyoum.com/?p=349519

8. سورين كيرن ، خطة ألمانيا لترحيل المهاجرين: "تمثيلية سياسية ،في :

gatestoneinstitute.org/7410

9. كيفورك ألماسيان، حزب البديل من اجل المانيا في:

https://arabic.rt.com/news/816404-

10. «الأم أنجيلا»... ميركل تقسّم أوروبا بسياستها حول اللاجئين في :

:http://www.aljarida.com/articles/1468320456601199500/

11. المجاهدون والمجاهدات الألمان في سوريا : مركز فيريل للدراسات الاستراتيجية، في:

)https://firil.net/?p=2650 :

12. ستيفان ليهني , كيف ستؤثر هذه الأزمة على الاستقرار السياسي في أوروبا؟ في

http://carnegie-mec.org/2015/10/01/ar-pub-61585

13. شادي عكّوم ،قوانين جديدة لدمج اللاجئين و ظبطهم ،في :

https://www.alaraby.co.uk/politics/2015

14. غياث بلال،اللاجئون السوريون وسياسيات اللجوء الحكومية، في:

،http://alaalam.org/ar/politics-ar/item/358-

15. موقع اللّجوء في ألمانيا في:

:http://www.asylum-in-germany.com/ar/integration/

16. غياث بلال ،السياسة الألمانية و أزمة اللاجئين،في:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/

17. غياث بلال ،السياسة الألمانية و أزمة اللاجئين،في

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/

18. تراجع شعبية ميركل بشكل ملحوظ في أحدث استطلاع للرأي في:

http://m.dw.com/ara/(5/4/2017(

19. الإعلام الألماني وتحدي تقديم تغطية محايدة لأزمة اللاجئين،في:

http://m.dw.com/ara/

20. ميرفت عوف, كيف يتم استغلال قضية اللاجئين في المعارك السياسية الداخلية في الدول الغربية؟ في:

https://www.sasapost.com/the-exploitation-of-the-refugee-issue/

21. الحكم لصالح لاجئين سوريين ضد قرار الحماية المحدودة,في:

//germanyinarabic.com/archives/4693: http

22. مجلس الولايات الألماني يفشل في المصادقة على تصنيف الدول المغاربية آمنة, في:

ttp://www.elkhabar.com/press/artcile/107459/

23. ألمانيا تصنف الجزائر ضمن الدول الآمنة لتسهيل ترحيل اللاجئين,في:

http:www.ennaharonline.com

24. الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في:

ssionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx

25. .أحمد سالم محمد أبوصلاح،تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في ضوء الإستقطابات الإقليمية والدولية، في:

http://dspace.up.edu.ps/xmlui/handle/123456789/127

26. علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية و الانعكاسات المستقبلية"، في:

http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413ذ

.

27. علي حسين باكير،الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة، في:

http://www.dohainstitute.org/release/3bb373c1-c8cd-4415-..(2017/04/06) af6b-6c65189dbea7

28. مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباها الإقليمية و الدولية دراسة في معادلات القوة والصراع، في:

ttp://www.dohainstitute.org/release/fe4367fa-da4f-4817-8f48-c5ad675b3f9c

29. تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري من دعوات الإصلاح إلى التفاوض ، في:

http://www.dohainstitute.org/file/Get/336b2933-3cd8-443d-a5ea-e96b02a38d5d.pdf

30. أحمد سالم محمد أبو صلاح ، تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في ضوء الإستقطابات الإقليمية والدولية في:

//:/dspace.up.edu.ps/xmlui/handle

31. "ما الذي يحدد الموقف الروسي الصيني من الأزمة في سوريا" ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في:

http://www.doha-institute.com/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2

32. بسيوني ، شدوي محمد إبراهيم .لساسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011-2016 في:

http://democraticac.de/?p=33933.(

33.عدد اللاجئين السوريين بدول الجوار تجاوز أربع ملايين"، الموقع الرسمي لقناة "روسيا اليوم"، **في**

https://arabic.rt.com/news/7881285-8%AF%D8%AD9%8A

34.فابريس بالونش، "أسوء ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا"، في

: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view

35. محمود حمدي أبو القاسم، " ديمغرافيا متحرّكة: أزمات السوريين في دول الجوار"، في:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3421:2015-08-02-13-33

36. " اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحلّ الأزمة في سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في:

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/9/13/%D8%A7%D9%84%D9%84

المراجع بالغة الأجنبية:

1. **Oliver Schmidtke** ,**why** Germany is taking in so many refugees - the benefits and risks. http://www.cbc.ca/news/world/why-germany-is-taking-in-so-many-refugees-the-benefits-and-risks-1.3226962
2. Matthias Mayer، Germany's Response to the Refugee Situation: Remarkable Leadership or Fait Accompli?، on http://www.bfna.org/publication/newpolitik/germanys-response-to-the-refugee-situation-remarkable-leadership-or-fait-accompli

http://www.businessinsider.com/r-in-ageing-germany-refugees-seen-as-tomorrows-skilled-workers-2015-9?IR=T

3. Ian Traynor , Nicholas Watt, **The european states deply divided on refuges crisis ahead of summit, on:** https://www.theguardian.com

4. Victoria Rietig، **Burden or Blessing? The Impact of Refugees on Germany's Labor Market: on :**

http://www.aicgs.org/publication/burden-or-blessing-the-impact-of-refugees-on-germanys-labor-market/

5. Matthias Mayer، Germany's Response to the Refugee Situation: Remarkable Leadership or Fait Accompli? On : http://www.bfna.org/publication/newpolitik/germanys-response-to-the-refugee-situation-remarkable-leadership-or-fait-accompli

،(15/05/2017).

6. atrick seat" how the beard to Quast has rebihaian from his father" ,**foreing affairs**,on:

.http//:www.foreignaffirs.com/articls/137338ptrick-seale/assad-family values.(

7. Turki Bin Faissal Al_saud , **Endin the Syrian Horror",** on : **https://www.project-syndicate.org/commentary/on-the-consequences-of-letting-syria-s-bashar-al-assad-off-the-hook-by-turki-bin-faisal-al-saud.**
8. **www.bamf.de**

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

ملخّص الدّراسة.....1

مقدّمة.....3

الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي والقانوني للّجوء.....12

المبحث الأول: تعريف اللّجوء والمفاهيم ذات الصّلة.....14

المطلب الأول : تعريف اللجوء وشروط منح صفة "لاجئ".....14

المطلب الثاني : المفاهيم ذات الصلة بمفهوم "اللجوء".....17

المبحث الثاني: نشأة اللجوء وتطوّره التاريخي والقانوني.....20

المطلب الأول: نشأة اللّجوء..... 20

المطلب الثاني : اللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدّولي.....23

المطلب الثالث: حقوق وواجبات اللاجئين في القانون الدولي والمعاهدات الدّولية...26

المبحث الثالث: أنواع اللجوء و الجهود الدولية لتفعيل الحماية القانونية للّاجئين.....31

المطلب الأوّل: أنواع اللجوء.....31

المطلب الثاني: الجهود الدولية لتفعيل الحماية القانونية للاجئين.....34

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأزمة السورية وبروز ظاهرة اللّاجئين.....39

المبحث الأول: جذور الأزمة السورية.....41

المطلب الأول: الجذور الإجتماعية والإقتصادية.....41

المطلب الثاني: العوامل المفجّرة للأزمة السورية.....45

المبحث الثاني: الأطراف الإقليمية والدّولية الفاعلة في الأزمة السورية.....50

المطلب الأول: الأطراف الإقليمية للأزمة.....50

المطلب الثاني: الأطراف الدّولية الفاعلة في الأزمة السورية..... 57

المبحث الثالث: بروز ظاهرة اللّاجئين كنتيجة حتمية للأزمة السورية.....66

المطلب الأول: اللّاجئون السوريون في دوّل الجوار.....66

المطلب الثاني: اللاجئون السوريون في أوروبا.....69

الفصل الثالث: سياسة ألمانيا اتّجــاه اللاجئين السّوريين 2016_2011 74

المبحث الأوّل: محددات السياسة الألمانية اتجاه اللّاجئين السوريين وسياسة الإدماج.....76

المطلب الأول: محددات السياسة الألمانية اتجاه اللاجئين السوريين..... 76

المطلب الثاني: سياسة إدماج اللاجئين السّوريين..... 84

المبحث الثاني: التأثيرات الداخلية والخارجية لسياسة اللجوء..... 88

المطلب الأول: التأثيرات الداخلية لسياسة اللّجوء الألمانية.....88

المطلب الثاني :التأثيرات الخارجية (ضمن الإتحاد الأوروبي)..... 93

المبحث الثالث: أسباب استقبال ألمانيا للاجئين السوريين.....100

المطلب الأول: دوافع ألمانيا لاستقبال اللاجئين السوريين..... 100

المطلب الثّاني :إحصائيات حول اللّاجئين في ألمانيا.....104

الخاتمة.....109

قائمة المراجع.....112

فهرس المحتويات..... 123